جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

إجراء الوصل مجرى الوقف والعكس
في النحو العربي

إعداد الطالبة

خولة جعفر إرشيد القرالة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006

الإهـداء

إلى روح والدي الطاهرة.

إلى والدتي الحبيبة نبع الحنان، التي كانت لي من بعده أماً وأباً .

إلى رفيق عمري أيمن، الذي ما ادخر جهداً إلاّ وبذله في سبيل إكمال مسيرتي العلمية.

أهدي هذا الجهد المتواضع

خولة القرالة

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله تعالى، فبحمده أُعطيت القدرة على إنجاز هذا العمل.

وأتقدم بالشكر الجزيل، والعرفان الخالص لأستاذي الدكتور عبد الفتاح الحموز الذي غمرني بالتشجيع نحو القيام بهذا العمل منذ أن كان فكرة إلى أن أصبح بحثاً مدوناً، فأودع فيه خبرته من تصويب، وتوجيه، كان لها الأثر في إخراجه إلى النور.

كما أتقدم بكل الشكر والتقدير والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة أستاذي الدكتور عبد القادر مرعي الخليل، والأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة، والدكتور سيف الدين الفقراء لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بمعلوماتهم، وتوجيهاتهم العلمية العميقة والقيمة التي عملت على اكتمال صورتها على نَحو أفضل.

جزى الله الجميع عني خير الجزاء

خولة القرالة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الملاحق

الملخّص

إجراء الوصل مجرى الوقف والعكس في النحو العربي

خولة القرالة

جامعة مؤتة، 2006م

جاءت هذه الدراسة للوقوف على علة إجراء الوصـل مُجـرى الوقـف، والعكس التي حملَ عليها النحاة والقُراء كثيراً من مسائل النحو، وقضـايا اللغـة العربية التي لم تخضع لقواعد النحاة وأحكامهم المُجمع عليها، سواء أكانـت هـذه المسائل تخص علامة الإعراب، أو البناء، أم الحرف الحامل لها. وبينتُ ما يتوافق منها مع قواعد ومسلمات تلك العلّة، وما يخرج عليها، وبالرجوع إلى تلك القضايا في مصادرها، ومظانّها، وأخص بذلك ضمير المتكلم "أنا" وبعض الشـواهد، ولا سيما الشعرية منها التي حُمِلت على تلك العلّة، وجدت أنها مخالفة ِلما نص عليـه النحاة، والقُراء من آراء، وروايات تتماشى وتلك العلّة التي حملوها عليها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، وخاتمة كانت على النحو الآتي:

الفصل الأول: يبحث في الوقف، وأنواعه عند النحاة، والقُراء، حيث وقفـت على مفهوم الوقف لغة واصطلاحاً، وعلاماته، وبينت ما يخدم منها محـور هـذه الدراسة،وهي الوقف بالتسكين، والنقل، والتضعيف، والإبدال، والزيادة، والحذْف، ووقفتُ عند كل نوع من حيث مفهومه، والغرض منه، ممثّلة عليها بما توافر مـن شواهد نثرية، أو شعرية تخدمه.

الفصل الثاني: يتناول علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف، التي وجه بها النحاة والقُراء علامات الوقف- السابق ذكرها- والتي خرجت على موضعها القياسـي، وهو الكلمة في حال الوقف عليها، وتعدته إليها في حال الوصل.

الفصل الثالث: خصصته للجانب الثاني من تلك العلّة، وهو إجـراء الوقـف مُجرى الوصل، وتمثّل ذلك في ثلاثة جوانب هي: إقرار تاء التأنيـث المربوطـة

تاء،وحذْف بعض اللواحق، وأخص منها الألف، وحذف الياء من الاسم المنقـوص المنون، وكلّ ذلك في الوقف كحاله في الوصل.

أما الخاتمة، فقد تضمنت النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة.

ولعل القارئ لهذه الدراسة يتبين له مرونة لغتنا، وإمكانية الخروج على قواعـدها المسلم بها دون علّة لغوية، أو نحوية تسوغها.

Abstract

Treating Juncture in the Same Manner of Pause and Vise Versa in Arabic Syntax

Khawla Al-Qaralleh

Mu'tah University, 2006

This study aims at investigating the reasons behind treating juncture in the same manner of pause and vise versa in Arabic syntax, a process which has been adopted by syntactitions in numerous irregular syntactic issues related to case markers, morphological constructions or letters carrying the case marker. The study explains which cases go in harmony with the rules of treating juncture in the same manner of pause and which ones go against it. With reference to several issues including the first person pronoun "I" and other examples, particularly the poetic ones, the researcher, based on the syntactitions' and recitors' opinions, finds out that such a process used in Arabic was totally incorrect.

The study consists of three chapters and the conclusion. The first chapter sheds light on the process of pause, its definition, depending on the opinion of syntactitions and recitors, and its features. The study tackles all aspects relevant to the themes of the study including pause, apposition, gemination, epenthesis and deletion.

The second chapter investigates the reasons behind treating juncture in the same manner of pause from the perspective of both syntactitions and recitors. This covers aspects of the audible break in delivery (pause) and the audible continuation in the case of juncture.

Chapter Three, on the other hand, investigates the treatment of pause in the same manner of juncture; this covers three aspects, viz., the treatment of the feminist ta as a pure ta, the deletion of some appendixes, particularly the alf and the deletion of the ya in the u/a/in nouns ending in ya in prepause as in prejuncture positions.

Finally, the conclusion presents the findings of this study. Perhaps, the reader will notice the flexibility of Arabic and the possibility to deviate from the well-stated rules without linguistic or syntactic reasons.

الفصل الأول

الوقف وأنواعه

1.1 المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمـد، وعلى آله، وأصحابه أجمعين، وبعد:

فتُعد علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف، والعكس من العلل التي حمل عليهـا النحاة والقُراء كثيراً من الظواهر اللغوية النحوية منها – في المقـام الأول – التـي خرجت على مُجرى القياس النحوي، أو القاعدة النحوية التي أُقِرت بإجماع النحاة – في الغالب- دون مقتضى إعرابي يسوغها، أو تحمل عليـه، سـواء أكانـت تلـك الظواهر تتعلق بحركة الإعراب أو البناء للكلمة في وصل الكلام، أم كانـت تتعلـق بحرف الإعراب الحامل لها، وكل ذلك – كما نوهنا – دون سبب نحـوي يفرضـه عامل الإعراب إلا على علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف، لما كانت تلك التغييرات موضعها المجمع عليه الوقف، بل هي من علاماته إلا أنها خرجت عليه، وأُجريـت فيما يقابله وهو الوصل حملاً له على الوقف، أو العكس؛ أي أنها أُجريت في الوقف على الأصل، كما لو كانت في موضع الوصل الذي تجـري فيـه الأشـياء علـى أُصولها، وذلك إجراء للوقف مُجرى الوصل.

ومع كثرة القضايا اللغوية والنحوية التي حُملت على هذه العلّـة – إجـراء الوصل مُجرى الوقف في جانبٍ كبيرٍ منها، أو العكس – وكثرة الشواهد الشـعرية منها والنثرية التي تمثّلها، إلاّ أنني ومن خلال البحث والاستقصاء فـي الدراسـات النحوية، واللغوية المختلفة لم أجد دراسة حملت عنوانهـا، أو عُنيـت ببحثهـا، أو بالوقوف عليها على الرغم من أن هناك دراسات وأبحاثاً حوت في طياتها ظـواهر نحوية حُمِلت على تلك العلّة ولا سيما الجانب الأول منها – إجراء الوصل مُجـرى الوقف كما سنبين في هذه الدراسة – كتسكين حركة الإعراب، أو البناء دون سـبب نحوي، أو إبدال تنوين النصب ألفاً، أو إلحاق الألف بالضمير (أنا) على اعتبـار أن الضمير هو الهمزة والنون (أن) عند الكثير منهم، أو تضعيف الحرف الحامل لحركة الإعراب أو البناء، وكلّ ذلك جاء في درج الكلام، أو وصـله، وموضـعه الوقـف

باتّفاق النحاة والقراء – إلا أن أصحاب تلك الدراسات والأبحاث لم يقفوا عند تلك العلّة، أو لم يحملوا تلك الظواهر عليها إلاّ ظاهرة التضعيف، أما باقي الظواهر، فقد كانت مغيبة عن تلك العلّة، ولو في جانبٍ واحد من جوانب تعليلاتهم التي سوغوها بها أو حملوها عليها، على الرغم من إشارتهم إلى صورتها في الوقف والوصل وخروجها عليهما لا لعلّة إلا لإجراء الوصل مُجرى الوقف التي تُعد الجانب الأول من عنوان هذه الدراسة أو محورها. ومن هذه الدراسات "ظاهرة الحذْف من الدرس اللغوي" لـ "طاهر سليمان حمودة"، فضلاً عن ثلاثة أبحاث الأول موسوم بـ "الوقف على المنون، وظاهرة التطور اللغوي" لـ "كمال سعد أبو المعاطي"[1]، والثاني موسوم بـ "الصراع بين القُراء والنحويين" لـ " أحمد علم الدين الجندي"[2]، أما الثالث فموسوم بـ "دراسات في النحو والقراءات" لـ "أحمد مكي الأنصاري"[3].

أما فيما يخص الكتب التي عُنيت بعلم الوقف والابتداء ككتاب الوقف والابتداء للسجاوندي، والمكتفي في الوقف والابتداء لأبي سعيد الداني، والوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ لأبي جعفر الضرير، فإنها لم تُعن بهذه العلّة، ولم تتناول أنواع الوقف من منظور لغوي نَحوي، وإنما تناولتها بالدراسة والتحليل من منظور وقف القُراء بعيداً عن وقف النحويين كالوقف التام، والكافي، والصالح، والحسن، والقبيح، وغيرها. وكلها بمنأى عن محور هذه الدراسة.

لكلّ هذه الأسباب جاءت هذه الدراسة محاولة الوقوف عند الوصل والوقف وإجراء أحدهما مُجرى الآخر من منظور لغوي ونحوي، فمن خلال البحث والتحري وجدت أن علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف، والعكس حملَ عليها النحاة والقُراء كثيراً من القراءات القرآنية، والشواهد الشعرية التي خرجت على القواعد النحوية،

([1]) أبو المعاطي ، كمال سعد، الوقف على المنون، وظاهرة التطور اللّغوي ، مجلة الدراسات اللغوية، المملكة العربية السعودية، المجلد 4، عدد 3، 2002م، ص138-152.

([2]) الجندي ، أحمد علم الدين ، الصراع بين القُراء والنحويين، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج33، 1974م، ص113-125؛ وانظر ج35، 1975م، ص128-135؛ ج36، 1975م، ص206-212، ج 37، 1976م، ص109-118.

([3]) الأنصاري، أحمد مكي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج31، 1973م، ص122-136.

ومقتضياتها التي تحتم حركة الإعراب من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جـر، أو جـزمٍ، أو حركة البناء في بعضها، فَسُكنت تلك الحركة دون أن يكون لعامل الإعراب الذي قد يقتضي هذا الخروج أثر في ذلك. وليس هذا فحسب، بل إن هناك من خـرج علـى القاعدة النحوية بإتباعه حركة الإعراب حركة البناء التي تستدعيها البنية الصـرفية للكلمة، ويجري ذلك في الكلمة الواحدة، أو ما بين الكلمتين، كما أن هناك من نقـل حركة الإعراب، أو البناء من موضعها القياسي وهو الحرف الأخير من الكلمة إلـى الحرف الساكن السابق عليه في بنية الكلمة، فيحرك ما أصله السكون، ويسكّن مـا أصله الحركة، وقد يتبعه حذْف حرف الإعراب. كما أن هناك مـن أبـدل حركـة الإعراب حرفاً من جنسها وتمثّل ذلك في تنوين النصب الذي أبدل ألفاً. هـذا فيمـا يتعلق بالحركة، أما فيما يتعلق بالحرف الحامل لها، فقد جرت عليه تغييرات الوقف بتضعيفه، أو إبداله، أو حذْفه، أو زيادة عليه، وكل ذلك جاء فـي درج الكـلام، أو وصله حملاً له على الوقف. وقد جرى العكس حيث أُقرت الأشياء على أُصولها في الوقف كما لو كانت في موضع وصل لا لعلّة أيضاً إلاّ علّة إجراء الوقـف مُجـرى الوصل.

أما المنهج الذي اعتمدته في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة اللغوية والنحوية كما قدمها النحاة والقراء، ثم يعمد إلـى تحليلهـا، وتفسيرها، وتوجيهها في ضوء الأمثلة المحمولة عليها، وبينتُ ما يخدمها ويتوافـق معها من تلك الشواهد، وما يخالفها في ضوء قواعد الوقف والوصل المجمع عليها.

أما محتوى هذه الدراسة، فقد جاء في ثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: يبحث في الوقف وأنواعه وقد جاء مدخلاً للفصـلين الثـاني والثالث اللذين يحملان عنوان هذه الدراسة، فهو يبحث في مفهـوم الوقـف لغـة، واصطلاحاً عند النحاة والقُراء، والفرق بينه وبين القطع والسكت، كما أشرت إلـى مواضعه الثلاثة: الاختياري، والاختباري، والاضطراري، وبينت أن الوقف المـراد عند النحويين الذي اختصت به هذه الدراسة هو الاختياري، فوقفت عنده من حيـث مفهومه، وأنواعه، أو أشكاله، فوجدت أن المجمع عليه عند النحاة والقُـراء ثمانيـة أنواع: أربعة منها تخص حركة الإعراب أو البناء، وهي الوقف بالإسكان، والنّقـل،

والإشمام، والروم، والأربعة الباقية تخص الحرف الحامل لها بتضعيفه، أو إبداله، أو حذْفه، أو زيادة عليه، وقد يجاري بعضها المختص بالحركة ما اختص منها بالحرف الحامل لها، كأن يكون هناك نقل لحركة الإعراب يصحبه حذْفٌ للحرف الحامل لها، أو تضعيفه، أو تسكينها مع إبداله.

ومع إجماع النحاة والقُراء على عدة أنواع الوقف هذه، مع زيادة عليها والمتأتية من تفريعات بعضها ولا سيما المتعلق منها بحرف الإعراب والتي عُدت نوعاً مستقلاً من أنواع الوقف مما زاد عدتها عند بعضهم – إلا أنّني اقتصرت في هذه الدراسة على ما وجدته يخدم محورها، أو مسماها، فوجدت أنها تتمثّل فيما يخص الحركة بالوقف إما بتسكينها، أو نقلها، أو إبدالها، وأخص بالإبدال تنوين النصب. أما فيما يخص الحرف الحامل لها فوجدته يتمثل في تضعيفه، أو إلحاق هاء السكت به، أو الألف، أو إبداله وموضعه تاء التأنيث المربوطة، ونون التوكيد الخفيفة، أو حذْفه، ومكانه حرف الإعراب – الهمزة – في الاسم الثلاثي المهموز الآخر بعد نقل حركته الإعرابية إلى الحرف الساكن قبلها –كما نوهت سابقاً – مُعززة كُلّ ذلك بالأمثلة والشواهد الحية ما أمكن.

وتناولت في الفصل الثاني علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف التي حملَ عليها النحاة والقُراء – كما أسلفت – كثيراً من القضايا النحوية واللغوية التي تدور في فلك حركة الإعراب، أو البناء، أو الحرف الحامل لها والتي تمثل جوانب الوقف وعلاماته – كما بينتها في الفصل الأول- إلاّ أنها خرجت على مُجرى القياس المعُدُ لها، أو المجمع عليه، وهو الكلمة في حال الوقف عليها، وتعدته إليها في حال الوصل حملاً له على الوقف، أو إجراء له مُجراه.

وبناء على هذا، فقد جاءت هذه العلّة في جانبين:

الأول: حركة الإعراب، والبناء، فقد ورد في العربية: شعرها ونثرها شواهد سُكّنت فيها حركة الإعراب، أو البناء: ضمة كانت أو فتحة، أو كسرة دون علّة نحوية تحمل عليها، أو يقتضيها عامل الإعراب – إلا ما ندر في بعض التوجيهات- إلا علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف لما كان هذا التسكين موضعه الوقف، بل هو من أول علاماته إلاّ أنه خَرج عليه، وتعداه إلى نقيضه الوصل حملاً له عليه.

وكما أُجري تسكين حرف الأعراب لما كانت حركته ضـمة، أو فتحـة، أو كسرة، كذلك أُجري لما كان في موضع جزم، واختص ذلك في المضارع المجـزوم المضعف الآخر، أو المعتلّ، فالأصل في حركة الأول إذا لم يفك تضـعيفه الفـتح، والأصل في الثاني حذْف حرف العلّة، وتعويضه بحركة من جنسه، إلاّ أنّهما سُـكّنا في حال الوصل كما لو كانا في موضع وقف؛ وذلك إجراء للوصل مُجرى الوقـف في الأول، وكذلك في الثاني في أحد التوجيهات. كما جرى تسكين حرف الإعـراب بنقل حركته إلى ما قبله.

ومن تغييرات الوقف التي لحقت حركة الإعراب وصلاً الإتباع، ولا يكـون ذلك إلا بين كلمتين، حيث خرجت حركة الإعراب على القياس الذي يستدعيه عامل الإعراب في الكلمة الأولى بإتباعها حركة البناء للحرف الثالث في الكلمة الثانية. كما جرى عليها الإبدال، وهو خاص بتنوين النصب، حيث أبدل ألفاً في الوصل حملاً له على الوقف.

أما الجانب الثاني الذي تعدت فيه تغييرات الوقـف إلـى الوصـل فيتمثـل بالتغييرات الخاصة بحرف الإعراب، حيث ورد في العربية شواهد لحق فيها حرف الإعراب التضعيف، والإبدال والخاص بنون التوكيد الخفيفة التي أُبدلت ألفاً، وكذلك تاء التأنيث المربوطة التي أُبدلت هاء ساكنة، وتعـداه إلـى المفتوحـة، والحـذْف، والزيادة عليه، وكلّ ذلك في الوصل إجراء له مُجرى الوقف.

أما عن علاقة هذه التغييرات بالجانب النحوي، فيتمثل فيمـا كشـف عنـه بعضهم من تبيين حركة الإعراب، أو البناء من خلال تضعيف الحرف الحامل لها، أو إلحاقه بهاء السكت، أو الألف، أو التخلص من التقاء الساكنين فيمن ألحـق هـاء السكت بالألف وحركها تشبيهاً لها بهاء الضمير، أو نقل حركة الإعراب، أو البنـاء إلى الحرف السابق عليها.

أما الفصل الثالث في هذه الدراسة، فقد خصصته للمحور الثاني من عنوانها، وهو علّة إجراء الوقف مُجرى الوصل، فمن خلال البحث والتحري – كما نوهت في مُدخل هذا الفصل – وجدت أن الجوانب اللغوية والنحوية التي حملها النحاة على هذه العلّة تتعلّق بالحرف الحامل لحركة الإعراب، وجاءت محصورة في ثلاثةِ وجوهٍ مع

شح الأمثلة التي تخدمها أو تمثّلها، مما أوجد عدم التـوازن بـين الفصـلين الأول والثاني، وهذا الفصل، وأول هذه الوجوه يتمثل بإقرار تاء التأنيث المربوطة تاء في الوقف كحالها في الوصل، وذلك خلاف للقياس الذي يقتضي إبدالها هـاء سـاكنة، وأشرت إلى أن بعض الشواهد التي حملها النحاة على هذا الوجه جاءت بمنأى عنه؛ لأنها لا تمثّله؛ لأن موضعها موضع وصل يقتضيه الإعراب، لا موضع وقف، ومن ثَم فهي على الأصل.

أما ثانيها، فيقوم على حذْف بعض اللواحق كالألف في الوقـف الـذي هـو موضعها حملاً على حذْفها في الوصل. وأما فيما يتعلق بالوجه الثالث والأخير الذي حُمِل على هذه العلّة- عند بعضهم – فمكانه حذْف الياء من الاسم المنقوص المنون – غير المضاف، ولا المعرف بـ (أل) – في حالتي الرفع والجر في الوقف كحال حذْفها في الوصل؛ لالتقاء الساكنين: الياء، والتنوين، علماً بأن حذْفها جاء اتّباعاً لخطّ المصحف، لما كانت شواهده المحمولة عليه تمثّلها آيات قرآنية.

أما الخاتمة، فقد أدرجت فيها النتائج التي توصلت إليها في هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أُشير إلى أن من أبرز الصعوبات التي واجهتني فـي أثنـاء كتابة هذا البحث هي كثرة التأويلات التي حُمِل عليها كثير من القراءات القرآنيـة، وأخص بذلك ما حُمِل منها على علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف؛ لأنها في كثيـر منها حُمِلت على جوانب أُخرى، بين أن تكون لسبب نحوي، أو أنّها لغة، أو أنها من باب الخطأ أو الغلط كما تجرأ بعضهم، زيادةً علـى ورود الـرأي ونقيضـه عنـد بعضهم. إلا أنّني حاولت أن أَجتهد في ترجيح بعضها على بعض، أو التوفيق بـين هذا وذاك، فضلاً عن أنّني اجتهدت في حمل بعض القراءات التي سكّنت فيها حركة الإعراب، أو نقلت، أو أُبدل الحرف الحامل لها على علّة إجراء الوصـل مُجـرى الوقف حملاً على قراءات أُخرى ماثلتها، وحُمِلت على العلّة ذاتها.

وأخيراً فلستُ أدعي أنّي بلغت في هذه الدراسة منتهى مقاصدها، بل إن هذه الدراسة كغيرها من أعمال بني البشر يشوبها النقص، أو السـهو، أو التقصـير، إلا أنّني حاولت أن أَجتهد ، ولكلّ مجتهدٍ نصيب مـن خطـأ، أو صـواب، والله ولـي التوفيق.

2.1 الوقْفُ لغة واصطلاحاً

الوقْفُ في اللغة مادتُهُ ((الواو، والقاف، والفاء: أصلٌ واحد، يدل على تمكثٍ في شَيءٍ، ثم يُقاس عليه، منه وقَفْتُ أَقِفُ وُقوفاً، ووقَفْتُ وقْفِي))[1]. ويعني أيضاً في اللغة الحبس[2]، والكفّ عن الفِعل والقَول[3]، أو عن مُطْلَق الشيء[4]، كما يعني السكون، نقول: ((وقَفَتِ الدابةُ تَقِفُ وقْفاً ووُقُوفاً دامت قائمة، وسكَنَتْ، ووقفتُها أنا وقْفاً جعلتها تَقِفُ، يتعدى، ولا يتعدى))[5].

وجاء في لسان العرب: ((الوقْفُ مصدرُ قولك: وقَفْتُ الدابةَ، ووقَفْتُ الكلمةَ وقْفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً قُلْتَ: وقوفاً))[6].

من هنا يتبين أن الوقْفَ مصدر للفعل (وقَفَ) إذا كان متعدياً، أما إذا كان لازماً فمصدرُهُ (الوقوف).

أما في الاصطلاح فعرفَهُ الأشموني بأنه ((قَطْع الصوتِ آخر الكلمة زمناً ما، أو هو قَطْعُ الكلمة عما بعدها))[7]. وبهذا التعريف قال الأيوبي (ت732هـ)، فهو عنده: ((قَطْعُ الكلمة عما بعدها لفظاً أو تقديراً))[8].

ومما يستوقفنا في هذا التعريف أنه جاء مقيداً، أو محصوراً بكون الكلمة المراد الوقْف عليها في مُجرى الكلام، أو في درجه، أي في الوصل من خلال القول: ((عما بعدها)). هذا يعني أنه لا يكون على الكلمة إلا وبعدها كلمة أو كلام، إلا أن كثيراً من النحاةِ توسعوا في هذا المفهوم؛ فنصوا على جعله في آخر الكلمة مطلقاً سواء أكان بعدها كلام، أم لا، ومنهم رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)

([1]) أحمد بن فارس : معجم مقاييس اللغة، 135/6.

([2]) الجرجاني: التعريفات ، ص138.

([3]) الأشموني ، منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص15؛ وانظر محمود خليل الحصري أحكام قراءة القرآن الكريم، ، ص232.

([4]) محمد خالد منصور، وآخرون : المزهر في شرح الشاطبية والدرة، ص162.

([5])بطرس البستاني : محيط المحيط، ص981.

([6]) ابن منظور: لسان العرب، مادة (وقَفَ)، 359/9.

([7]) الأشموني: منار الهدى، ص15.

([8])الأيوبي: الكنّاش في فني النحو والصرف، 156/2.

قال مستدركاً على تعريف ابن الحاجب للوقْف بأنه ((قَطْعُ الكلمة عمـا بعـدها))[1]: ((قوله: (عما بعدها) يوهم أنه لا يكون الوقْفُ على كلمة إلا وبعدها شيء، ولو قال: السكوت على آخر الكلمة اختياراً لِجعلِها آخر الكلام – لكان أعم))[2].

وهذا المعنى الاصطلاحي للوقفِ ذهب إليه القُراء، إلا أنهم أضـافوا عليـه، وقيدوه في الوقت نفسه، بحيث تمكن المتأخرون منهم وغيرهم من المحققـين مـن خلال هذه الزيادة، وهذا التقييد من التفريق بين الوقْف، والقَطْـع، والسـكْت التـي ((جرت عند كثيرٍ من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، ولا يريدون غير الوقف إلا مقيدة))[3]. فعرفه ابن الجزري بأنه ((قَطْع الصوت على الكلمة زمناً يُتَنَفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبلـه... لا بنيـة الإعراض))[4]. فخرج بقَيد التنفس السكت، فهو عبارة عن قَطْع الصوت زمناً هـو دون زمن الوقْف عادة من غير تنفس[5]، وخرج بقوله: بنية استئناف القراءة القَطْع، والمراد به: ((قَطْع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمُعرِض عن القراءة، والمنتقل منها إلى حالة أُخرى سوى القراءة))[6].

([1]) الاستراباذي رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، ص271.

([2]) المصدر نفسه، 271/2.

([3]) ابن الحزري: النشر في القراءات العشر، 239/1؛ وانظر: أبو عبدالله محمد بـن طيفـور السجاوندي، ص29الوقف والابتداء ؛ جلال الدين السيوطي، 243/1، والإتقان فـي علـوم القرآن.

([4]) ابن الحزري: النشر، 240/1؛ وانظر: شهاب الدين القسطلاني، 248/1 لطائف الإشـارات لفنون القراءات ؛ والإتقان في علوم القرآن، 244/1؛ وإتحاف فضلاء البشر في القـراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد الدمياطي، ص100؛ وأحكام قراءة القرآن الكـريم، ص251؛ والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر: محمد سالم المحيسن، 115/1؛ والمزهر في شرح الشاطبية والدرة، ص162.

([5]) ابن الحزري : النشر، 240/1؛ وانظر لطائف الإشارات، 294/1؛ ومنار الهـدى، ص15؛ والإتقان، 244/1؛ وأحكام قراءة القرآن الكريم، ص261.

([6]) ابن الحزري: النشر، 239/1؛ وانظر لطائف الإشارات، 249/1؛ ومنار الهـدى، ص15؛ والإتقان، 244/1؛ وأحكام قراءة القرآن الكريم، ص265.

بهذا يتبين الفرق بين الوقف، والقَطْع، والسكت، فالوقف يشترط فيه التـنفّس مع المُهلة، والسكت لا يكون معه تنفس، ويختلف عن القَطْع بأن القراءة معه منوية، ومع القطع مُنْتهية، فلولا هذا التقييد، وهذه الشروط لكانت هذه المصـطلحات مـن المترادفات التي تفضي إلى دلالة واحدة، كما ذهب المتقدمون من القُراء.

3.1 أنواع الوقْف

اختلف النحاة والقُراء في تحديد مواضع الوقف، فمنهم من جعله اختيارياً بأن قُصِد لذاته[1]، ولا يكون باعتبار انفصال ما بين جزأي القَول[2]، ومنهم مـن جعلـه اضطرارياً وهو ((ما يدعو إليه انقطاع النفس فقط))[3]، أو اختبارياً... بأن يُخْتبر به الشخص هل يُحسن الوقف على نحو: عم؟[4] وإلى النـوعين الأولـين أشـار ابـن الجزري، فقال: ((وأقرب ما قُلْتُهُ في ضبطه أن الوقـف ينقسـم إلـى اختيـاري، واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا؛ فإن تم كان اختيارياً... وإن لم يتم الكلام كان الوقْفُ عليه اضطرارياً... لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطـاع نَفَس ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى))[5].

والوقْفُ المقصود عند النحويين الذي هو مدار البحث في هذه الدراسة هـو الأول، أي الوقف الاختياري. قال أبو حيان (ت745هـ): ((الوقْفُ: قَطْعُ النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياري))[6]، وهذا ما ذهب إليه الأزهري (ت940هـ)،

([1]) الخضري، محمد: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، 398/2.

([2]) الزركشي: البرهان في علوم القرآن: ، 360/1.

([3]) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 360/1؛ وانظر حاشية الخضري، 398/2؛ والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: محمد عبدالعزيز النجار، 510/2.

([4]) الخضري: حاشية الخضري، 398/2.

([5]) ابن الجزري: النشر، 225/1-226.

([6]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 392/1؛ وانظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك، 863/2؛ وحاشية الخضري، 398/2؛ والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، 510/2.

قال: ((والمراد هنا الاختياري))[1]، وجيء به... للراحة على النفس عند انقطاعه؛ ولذلك سقط منه الإعراب، والتنوين، فمن أثبتهما مع الوقف أخطأ، كما أن من طرحهما مع الوصل أخطأ. وفي حديث رسول الله ﷺ: ((الوصلُ بالإعراب، والوقف على الكتاب))[2]؛ أي على هيئة الكلمة غير معربة[3]، وذلك لأن ((الوقْفَ مأخوذٌ من وقفْتُ عن كذا إذا لم تأتِ به، فلما كان ذلك وقوفاً عن الحركة، وتركاً لها سُمي وقْفاً))[4]، ويقابله الابتداء، والابتداء عملٌ، فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل[5]، والمراد أنه لما كان أصل الوقف السكون، والوقْفُ ضد الابتداء ثَبتَ لضده الحركة.

أما الوجوه، أو الأحكام التي يوجبها الوقْفُ الاختياري على الكلمة الموقوف عليها من اسم، أو فِعل، أو حرف، فقد أجمع عليها النّحاة والقُراء سواء أختصت تلك الأحكام، أو التغييرات بالحركة الإعرابية، أو البنائية لتلك الكلمة، أم بالحرف الحامل لتلك الحركة، وأخص بالحركة الإعرابية حركة الاسم والفعل، وبالبنائية حركة الاسم، والحرف.

ومن الجدير بالذكر أنه من خلال الاطّلاع على كثيرٍ من كتب النحو فيما يخص الوقْف وأنواعه، أو أشكاله، وجدتُ أن معظم النحاة أجمعوا على ثمانية أنواع – مع حذْفٍ أو زيادة عليها من خلال التفصيل في تفريعات بعضها – أربعة منها تخص الحركة، وهي: الوقْف بالإسكان، والنقْل، والإشمام، والروم، وأربعة تخص الحرف الحامل لتلك الحركة من تضعيفه، أو إبداله، أو زيادة عليه، أو حذفه، وعلى رأس هؤلاء سيبويه (ت180هـ)، فقد صرح بأربعة أنواع، قال فيها: ((فأما المرفوع، والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام، كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف))[6].

([1]) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، 338/2.

([2]) لم أعثر عليه.

([3]) الحيدرة اليمنيعلي بن سليمان: كشف المشكل في النحو، ص515.

([4]) العذري أبو القاسم : سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي، ص124.

([5]) الأزهري: شرح التصريح، 338/2.

([6]) سيبويه، الكتاب، 168/4.

أما الأربعة الأخرى، فقد فصل الحديث عنها بأبوابٍ ومواضع متفرقة منها حديثه عن الوقْفِ بالنقل[1]، والوقْفِ بالإبدال بأشكاله، وصوره، كإبدال الألف همزة، أو حرف لين[2]، وإبدال الهمزة حرف مد[3]، وإبدال تاء التأنيث في الاسم هاء[4]، وإبدال الياء جيماً، وهو ما يسمى العجعجة[5]، وكاف المؤنث شيناً أو سيناً وهو ما يسمى الكشكشة والكسكسة[6] على الترتيب، وإبدال تنوين النصب، ونون التوكيد الخفيفة المفتوح ما قبلها ألفاً[7]، كما تحدث عن الوقف بالزيادة، أو الإلحاق، كإلحاق هاء السكت، أو الألف[8]، وعن الوقف بالحذف، أي حذف الهمزة[9]، أو الواو، والياء، أو إثباتهما[10].

أما أبو القاسم الزجاجي (ت340هـ)، فقد جعلها في سبعة أوجه: الأول: الوقوف على المرفوع والمجرور بالسكون، وعلى المنصوب بإبدال تنوينه ألفاً. الثاني: الوقوف عليه كُلّه بالسكون. الثالث: التعويض من تنوين الرفع واواً، والنصب ألفاً، والجر ياء. الرابع: روم الحركة. الخامس: الإشمام. السادس: الإتباع: وهو أن تنقل حركة الحرف إلى ما قبله. السابع: التثقيل[11].

فهو بهذا التقسيم جعل الوقف بالتسكين والإبدال في ثلاثة أوجهٍ من خلال جمعهِ بينهما في الوجه الأول، وإفراد كلّ منهما بوجه في الوجهين الثاني والثالث،

([1]) سيبويه،الكتاب: 177/4، 179-180.

([2]) المصدر نفسه، 176/4-177، 238.

([3]) المصدر نفسه، 178/4-179.

([4]) المصدر نفسه، 182/4.

([5]) المصدر نفسه، 182/4.

([6]) المصدر نفسه، 199/4-200.

([7]) المصدر نفسه، 238/4.

([8]) المصدر نفسه، 161/4-166.

([9]) المصدر نفسه، 179/4.

([10]) المصدر نفسه، 183/4-188.

([11]) الزجاجي: الجمل في النحو، ص309-310 بتصرف؛ وانظر شرح جمل الزجاجي: ابن هشام الأنصاري، ص374-375 بتصرف.

وبناء عليه فالأصل أن تكون عنده على ستة أوجهٍ: السكون، والإبـدال، والـروم، والإشمام، والإتباع، والتثقيل.

وأخذ أبو علي الفارسي (ت377هـ) بخمسةٍ من هـذه الأوجـه – مسـتثنياً النقل- وأضاف إليها وجهين آخرين هما: الزيادة، والحذْف، فعلى هذا تكون أوجـه الوقف عنده سبعة نص عليها بأنها تتمثل في ((إسكان متحرك، أو إبدال حرف مـن حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف))[1]، وذهب في موضـع آخـر إلـى أن ((الاسم إذا كان آخره حرفاً صحيحاً، وكان منصرفاً... مرفوعاً، فالوقف عليه على أربعة أضربٍ: بالسكون، وبالإشمام، وبروم الحركة، وبالتضعيف))[2].

والأوجه الأربعة هذه زاد عليها أبو البركات الأنباري (ت577هـ) وجهـاً خامساً هو النقل وسماه (الإتباع) – كما هي الحال عند الزجاجي – قال: ((إن قـال قائلٌ: على كم وجهاً يكون الوقف، قيل: على خمسةِ أوجـه: السـكون، والإشـمام، والروم، والتشديد، والإتباع))[3].

وممن جعله في سبعة أنواع أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، قال: ((وجملة العرب في الوقف سبعة: الإسكان، والإشمام، والروم، والنقل، والتشديد، والإبدال من التنوين، ومن حروف العلّة، والحذْف))[4]، فقد أضاف الوقف بالإبدال، والحذف على ما جاء به الأنباري.

وأما الاستراباذي، فقد جمع أنواع الوقف هذه، وزاد عليها الإلحاق فجـاءت عنده في ثمانية أنواع: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والإبدال، أو القلب، والإلحاق، والحذْف، والنقل[5]. وفصل الحديث عن الوقف بالقلب أو الإبـدال كـ ـ

([1]) الفارسي: التكملة، ص164.

([2]) المصدر نفسه، ص188.

([3]) الأنباري: أسرار العربية، ص353-354 بتصرف.

([4]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 196/2.

([5])الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 271/2.

((قَلْب التنوين ألفاً، أو واواً، أو ياء، وقَلْب الألف واواً، أو ياء، أو همزة، وقَلْب التاء هاء))[1].

وتغييرات الوقف هذه جعلها أبو حيان على ضـربين: منهـا مـا يخـتص بالحركة، ومنها ما يختص بالكلمة، فقال فيها: ((وغالباً تلزمه تغييـرات إمـا فـي الحركة بحذف، وهو السكون، أو بروم، أو إشمام، وإما في الكلمة بزيادة عليها إمـا بتضعيف، وإما بهاء السكت، أو بنقصٍ بحذف حرف العلة، أو بقَلْب آخر الكلمة إلى حرف علّة، وبإبدال حرف صحيح منه))[2]. فهو لم يُشِر إلى الوقف بالنقـل، وهـو يجري على الحركة؛ لذلك جاءت عنده أنواع الوقف في سبعة أضرب.

أما الأزهري (ت940هـ) فخالف من تقدم ذكرهم في عدة أنواعِ الوقْف؛ إذ فصل التغييرات اللاحقة للحرف الموقوف عليه من زيادة عليه، أو إبداله، وجعل كلاً منها في نوع؛ فوصل عدُدها عنده أحد عشر نوعاً: الأول: الإسكان المجرد. الثاني: الروم. الثالث: الإشمام. الرابع: إبدال الألف. الخامس: إبدال تـاء التأنيـث هـاء. السادس: زيادة الألف. السابع: إلحاق هاء السكت. الثامن: إثبات الواو، واليـاء، أو حذفهما. التاسع: إبدال الهمزة. العاشر: التضعيف. الحادي عشر: نَقْـل الحركـة[3].
وذهب إلى أن المذكور منها في كتابه سبعة، جمعها بعضهم في بيت قال فيه[4]:

نَقْلٌ، وحذْفٌ، وإسكان ويتْبعُها الـ ـ ـتضعيف، والـروم، والإشـمام،

وأورد الخضري (ت1287هـ) بيتاً آخر جمع بعضهم فيه أنواع الوقف، قال فيه[5]:

زيادةٌ، حذْفٌ، إسـكان، ونَقْـلٌ كـذا التضعيفُ، والنونُ، والإشمامُ، والبدل

([1])الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 271/2.
([2]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 392/1.
([3]) الأزهري: شرح التصريح، 338/2.
([4]) المصدر نفسه، 338/2.
([5]) الخضري: حاشية الخضري، 398/2.

وأنواع الوقف هذه أخذ بها المحدثون من النحاة[1].

ومما تقتضي الإشارة إليه أن من النحاة من جعل الوقْفَ في أربع لغات هي: الإسكان، والإشمام، والروم، والتضعيف، ومنهم سيبويه – كما أسلفنا – وأبو القاسم الزمخشري (538هـ)[2] ، وابن يعيش (ت643هـ)[3] وغيرهم. أما الأنواع الأُخرى فقد تحدثوا عنها في أثناء كتبهم، دون أن يدرجوها في عدة أنواع الوقف. وعلل ابن الحاجب (ت646هـ) مقتضى ذلك بأنه جاء نظراً لشهرتها، قال معقباً على قول الزمخشري: وفيه أربع لغات، يريد السابق ذكرها، ((وليس يعني أن الأربع تجتمع؛ لأن منها ما يضاد بعضه بعضاً، كالإسكان، والروم، والإشمام، وإنما أراد بيان ما يكون لأجل الوقف، وإن اختلف مما له، وعلى ذلك كان ينبغي أن لا يقتصر على أربعة؛ إذْ من جملة أحكام الوقف الإبدال في مثل: رأيتُ زيدا، وفي مثل: رحمه، وفي مثل: الكلو، ونقل الحركة إلى ما قبلها في مثل: هذا البكُر، والحذْف في مثل: القاضي، والداعي، وإلحاق هاء السكت...، فلا وجه لتخصيصه بذكر أربعة منها، فإن خصها لشهرتها، فالتصنيف ليس مثل الباقي في الشهرة، فلو أسقط التضعيف أيضاً، وذكره في ثنايا الفصول لكان التخصيص لثلاثة أوجه))[4].

أما عن أنواع الوقف عند القراء فهي عينها عند النحاة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر أبو محمد المالكي (ت705هـ)، إذْ ذهب إلى أن ((أوجه الوقف متعددة والمستعمل منها عند القراء ثمانية أوجه، وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والحذْف، وإثبات ما حُذِف في الوصل من آخر الاسم المنقوص،

---

(1) انظر جهاوي عوض مرسي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ص62-63؛ ونصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، اختارها وشرحها وترجم لأصحابها، السيد يعقوب بكر، مراجعة: محمد فهيم أبو عبية، ص451-462.

(2) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص475؛ وانظر شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: القاسم بن الحسين الخوارزمي، 217/4.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 66/9-67.

(4) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 302/2-303.

وإلحاق هاء السكت))[1]. وهذه الأوجه ذهب إليها ابن الجزري[2]، فهما لم يشيرا إلى الوقف بالتضعيف.

وبعد الوقوف على أنواع الوقْف، وصوره – كما عرضها النحاة والقُـراء- وجدنا أن المجمع عليه ثمانية أنواع – كما أسلفنا – وسأقتصر في هذه الدراسة على الأنواع التي تخدم محورها، أو عنوانها ((إجراء الوصل مُجرى الوقف، والعكس في النحو العربي))، وتتمثّل فيما يخص الحركة إعرابيـة كانـت أو بنائيـة بـالوقف بالتسكين، والنقل، وإبدال تنوين النصب ألفاً، وفيما يخص الحرف الحامل لها بالوقف بالتضعيف، وبإلحاق هاء السكت، والألف، وبإبدال تاء التأنيث هاء، ونون التوكيـد الخفيفة ألفاً، والوقف بالحذف، وأخص حذْف الهمزة في الاسم المهموز الآخر بعـد نقل حركتها الإعرابية إلى ما قبلها. أما ما يتعلق بالروم، والإشمام فعلى الرغم مـن اختصاصهما بالحركة إلاّ أنهما يقتصران على القراءات القرآنية، وأحكـام التجويـد فيها، ولم يحملهما النحاة على جانب نَحوي؛ لذا ارتأيت عدم الوقوف عندهما، وكذلك ما حُمِل على أنه من باب اللهجات فيما يخص بعض جوانب الإبدال، كإبدال اليـاء جيماً، وكاف المؤنث سيناً أو شيناً، وكذلك الوقف بالحذف، أي حذْف الواو والياء، أو إثباتهما.

1.3.1 الوقف بالتسكين أو الإسكان

أجمع النحاة والقراء على أن الأصل في الوقف على الكَلِمة المحركة وصـلاً أن يكون بالسكون فـ ((الإسكان هو الأصل في الوقْف))[3]، وهو حـذْف الحركـة والتنوين[4]. قال سيبويه وقد اصطلح على تسميته بالوقف بغير الإشمام، ((وأما الذين لم يشموا، فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً عند حرف ساكن، فلما سُكن فـي الوقـف،

([1]) المالكي، شرح كتاب التيسير للداني في القراءات، المسمى (الدر النثير، والعـذْب النميـر)، ص574-575.

([2]) انظر، ابن الجزري: النشر، 120/2.

([3]) كمال الدين: المستوفي في النحو،213/2؛ وانظر سراج القارئ المبتدئ، ص124.

([4]) الأنباري: أسرار العربية، ص353.

جعلوه بمنزلة ما يُسكنُ على كُل حال؛ لأنه وافقه في هذا الموضع))[1]، فكأنه يريد القول: ((اعلم أن القياس في الوقف أن يكون على سكون فقط، وأكثر العرب يقف كذلك، وهو القياس))[2].

وانطلق النحاة والقُراء في البرهنة على هذا الحُكْم من الدلالات اللغوية والاصطلاحية التي يفضي إليها مصطلح الوقْف، ومنها دلالته على السكون، ومن هؤلاء العُكْبري، إذْ علل سبب كون السكون هو الأصل في الوقف على الكلمة المحركة وصلاً بقوله: ((لأن الوقْفَ ضد الابتداء؛ لأنه يكون عند انتهاء الكلمة، ولما استحال الابتداء بالساكن، استحسنوا في ضده وهو الوقْفُ ضد الحركة وهو السكون))[3]، وهذا ما علل به ابن معط (ت628هـ)، إذْ ذَهب إلى: ((أن معنى الوقْفِ السكوت على آخر الكلمة، وأصله السكون؛ لأن النهاية تضاد البداية؛ ولما كانت البداية بالحركة وجب أن تكون النهاية بخلافها؛ ولأن المبتدئ متصفٌ بالسرعة للنطق، فكان من لوازمِهِ الحركة، والواقف متصفٌ بالكلال، فلا ينتهي إلى آخر الكلمة إلا وهو متشوق للاستراحة))[4]. والسكون أبلغ في تحصيلها؛ لأنه سلْب للحركة[5]، ولأنه أخفّ[6]، وهذا ما أكدهُ السيوطي أيضاً[7].

وانطلاقاً من المعنى اللغوي للوقْف أيضاً ذهب القراء إلى أن الأصل فيه السكون، ومنهم المالقي، قال: ((فأما السكون فهو الأصل في الوقف على الكلِام المتحركة وصلاً؛ لأن معنى الوقف الترك، والقَطْع، من قولهم: وقفتُ عن كلام

([1]) سيبويه: الكتاب ، 168/4.

([2]) السيرافي الحسن بن عبدالله : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: عبد المنعم فائز، ص413-414.

([3]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 196/2.

([4]) الشوملي علي مرسي: شرح ألفية ابن معط، 261/1.

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل، 67/9؛ وانظر حاشية الخضري، 401/2.

([6]) منصور محمد خليل وآخرون: المزهر في شرح الشاطبية، ص162.

([7]) السيوطي: همع الهوامع، 431/3-432.

فلان، أي تركته، وقطعته؛ ولأن الوقفَ أيضاً ضد الابتداء، فكما يخـتص الابتـداء بالحركة، كذلك يختص الوقف بالسـكون))[1]، وهـذا مـا عبـر عنـه الشـاطبي (ت590هـ) نظماً، فقال[2]:

والإسكان أصلُ الوقْفِ. وهو اشتقاقُهُ   من الوقْفِ عن تحريك حرفٍ تعـزلا

والمعنى أن الحرف صار بالإسكان بمعزلٍ عن الحركة.

هذا واصطلح النحاة والقراء على تسمية السكون بمسميات تحمل الدلالة ذاتها التي تفضي إليها هذه الكلمة، فسماه الزمخشري الإسكان الصريح[3]، وعلـل ابـن الحاجب سبب التسمية بالقول: ((احترز بالصريح عن الروم، والإشمام؛ فإن الـروم تضعيف للحركة، فتقرب من الإسكان، والإشمام ضم الشفتَين بعد الإسـكان، وهـو مضاد، فاحترز بالصريح عنهما؛ أي ليس معه بعض الحركة، ولا ضم شفتين بعـد الإسكان، وهو مضاد للإسكان الصريح، والروم، أما مضادتُهُ للإسـكان الصـريح؛ فلأن حقيقة الإسكان الصريح أن لا تُضم معه الشفتان، وحقيقة الإشمام أن تُضم معه الشفتان، فلو قُدر اجتماعهما لكان جمعاً للضدين: نَفْي ضم الشفتين، وثبوته في محل واحد. وأما مضادته للروم؛ فلأن الروم إتيان ببعض الحركة، والإشمام إسـكان، ثـم ضم الشفتين، فكان اجتماعهما يؤدي إلى ثبوتِ الإسكان، ونَفْيه في محل واحـد))[4]، وسماه الإسكان المجرد[5]؛ أي ((الإسـكان المحـض بـلا روم، ولا إشـمام، ولا

([1]) المالقي، شرح كتاب التيسير، ص574، 581؛ وانظر الإتقان في علـوم القـرآن، 249/1؛ والنشر، 120/2-121.

([2]) أبو شامة المقدسي: إبراز المعاني من حِرز الأماني في القراءات السبع للإمـام الشـاطبي ، ص266؛ وانظر المزهر في شرح الشاطبية، ص162؛ وسراج القارئ المبتدئ، ص124.

([3]) الزمخشري أبو القاسم : المفصل في صنعة الإعراب، ص475؛ وانظر شرح المفصل فـي صنعة الإعراب، 217/4؛ وشرح المفصل، 66/9.

([4]) ابن الحاجب النحوي: الإيضاح في شرح المفصل، 303/2.

([5]) أورده الإستراباذي في شرحه شافية ابن الحاجب، 271/2؛ وانظر شرح التصريح، 340/2.

تضعيف))[1]، وسماه المالقي (جزماً)، وذلك ((لأن الجزم هـو القَطْـع، والحـرف المجزوم مقطوع عن الحركة))[2]. كما سماه وقفاً لأنك ((لما انتهيت إلـى الحـرف نطقت به، ثم وقفتَ عن تحريكه))[3]، ولذا خُص الوقف بالسكون ((لأن راحة المتكلم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة، والوقـف عليهـا، والراحـة بالسـكون لا بالحركة))[4].

أما علامته في الخط فهي (الخاء)، قال سيبويه: ((وللـذي أُجـري مُجـرى الجزم، والإسكان الخاء))[5] ومحلها فوق الحرف كهذا قَـرجْ[6]، ومـررتُ بخالـد، ورأيت الحارث[7]؛ وذلك ((لأن الخاء أول قولك: خفيف، فدلّ به على السكون؛ لأنه تخفيف))[8]، أو لأن ((معنى الخاء خفاء، وخفيف؛ لأن الساكن أخف من غيره))[9]. ونقل الأزهري عن بعضهم أنه قال: ((إنما هي رأسُ جيم، أو رأسُ ميم، وكلاهمـا مختصر من اَجزم))[10]. إلاّ أنه ذهب إلى أن الظاهر فيها أنها رأسُ حـاء مهملـة مختصرة من استرح؛ لِما مر من أن الوقف استراحة[11]، وذكر ابن يعيش علامتين

([1]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 272/2.

([2]) المالقي: شرح كتاب التيسير، ص577.

([3]) المصدر نفسه، ص577-578.

([4]) الأنباري: أسرار العربية، ص354.

([5]) سيبويه: الكتاب 169/4؛ وانظرالفارسي، التكملة، ص188؛ ابن جني: البيـان فـي شـرح اللمع، ص51؛ والمفصل في صنعة الإعراب، ص475؛ وشـرح المفصـل فـي صـنعة الإعراب، 219/4؛ وشرح ألفية ابن معط، 262/1؛ وشرح المفصـل، 67/9، 68؛ وهمـع الهوامع، 432/3.

([6]) الفارسي: التكملة، ص188.

([7]) سيبويه: الكتاب، 172/4؛ وانظر المفصل في صنعة الإعراب، ص475.

([8]) السيرافي النخوي: ص415؛ وانظر: البيان في شرح اللّمع، ص51؛ وشرح ألفية ابن معط، 262/1؛ وشرح التصريح، 340/2.

([9]) ابن يعيش: شرح المفصل، 68/9.

([10]) الأزهري: شرح التصريح، 340/2.

([11]) المصدر نفسه، 340/2.

أُخريين للسكون هما أن بعض الكتاب يجعلها دالاً خالصة، ومنهم من يجعلها دائرة[1]، وأخذ بمن جعلَ علامته الخاء، قال: ((والحق الأول، وأرى أن الذين جعلوها دالاً فإنهم لما رأوها بغير تعريف على شبه ما يفعل في رمز الحساب ظنوها دالاً، والذين جعلوها دائرة فوجهها عندي أن الدائرة في عُرف الحساب صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد؛ فجعلوها علامة على الساكن لخلوه من الحركة))[2].

وما ذهب إليه ابن يعيش مِن جعل بعضهم علامة الوقف بالسكون دائرة –هو ما ورد عند سيبويه، من خلال تمثيله عليه غير التمثيل السابق ذكره الذي جعل فيه علامة الوقف بالسكون خاء، قال: ((وأما الذي أُجري مُجرى الإسكان والجزم، فقولك: مخْلَد، وخالد، وهو يجعلْ))[3]، وهذا ما أخذ به النحاة قدامى ومحدثون، فقد اصطلحوا على جعل علامة السكون دائرة صغيرة توضع فوق الحرف الساكن، سواء أكان السكون لسبب صرفي يتعلق ببنية الكلمة كقولنا مثلاً: نَسر، أو جِمل، أو بُسر، أم لسببٍ نَحوي بنائي أو إعرابي مثال الأول: اضرب، وادرس، ومن، وعن، وأن وغيرها، ومثال الثاني: لم يدرس، ولم يضرب، أم كان السكون لسبب الوقف كما ذهب النحاة، والقراء؛ لأن الوقف يعني السكون، والسكون يعني عدم الحركة.

أما ما يوقف عليه بالسكون فهي أقسام الكلِم الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف، ومثّل سيبويه على القسمين الأولَين – كما أسلفنا – أما ابن يعيش فمثل على ثلاثتها، قال: ((تقول في الاسم: هذا زيد، وفي الفعل: زيد يضرب، وزيد ضرب، ومثال الوقف في الحرف: جير، وأن؛ فذلك من الاشتراك))[4].

من هنا يتبين لنا أن الوقْفَ بالسكون يعني ((تفريغ الحرف من الحركات الثلاث))[5]. وهو يجوز في كل متحرك إلا في المنصوب، فإن اللغة الفاشية فيه الوقوف عليه بالألف، هذا يعني أن الأصل في الوقف على المنون أن يكون بالسكون

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل 68/9؛ وانظر شرح التصريح، 340/2-341.

([2]) المصدران السابقان نفسهما.

([3]) سيبويه:الكتاب، 169/4.

([4]) ابن يعيش: شرح المفصل، 67/9.

([5]) المالقي: شرح كتاب التيسير، ص574،577؛ وانظر النشر في القراءات العشر، 121/2.

في المرفوع، والمجرور كـ (هذا زيد، ومررتُ بزيد)، أما المنصوب غير المؤنـث بالتاء، فإن تنوينه يبدل ألفاً، فتقول: رأيت زيدا إلا على لغة ربيعة[1] فإنهم يجيـزون إجراءه مُجرى المرفوع والمجرور[2]، فيحذفون التنوين مطلقاً، ويقفـون بالسـكون مطلقاً، فيقولون: رأيتُ زيد بالإسكان. وفي هذه اللغة قال ابن مالك[3]:

كـــذا لـــدى ربيعـــة المنـــون   في نَصـبٍ أو فـي غيـره يُسـكن

والسبب في عدم جعل صورة في الكتابة لتنوين الرفع والجر هو ((أن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً؛ فلذا كُتب في حال النصب ألفٌ؛ لأنها تقلب ألفاً فيها))[4]؛ ((لأنه لا يستثقل الألف، بل تخفّ به الكلمة، بخـلاف الواو، والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع والجر))[5]، وعلى هذه اللغة جاء قـول الأعشى[6]:

إلى المـرءِ قـيسٍ أُطيـلُ السـرى   وآخـذ مـن كـل حـي عُصُـم(7)

فالشاهد في قوله: (عُصُم)، فهي في موضع نَصبٍ مفعول به، والأصل فيـه (عُصُما) بالألف المبدلة من التنوين، إلاّ أنه حذف تنوين النصب، ولم يُبـدل منـه، ووقف عليه بالسكون في لغة ربيعة؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنـون فـي الوقف، كما هي الحال في المرفوع والمجرور. ومن شواهدها أيضاً قول الشاعر:

([1]) ابن مالك: انظر شرح الكافية الشافية، 324/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 279/2؛ وشـرح ابـن الناظم على ألفية ابن مالك، ص573؛ والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر: محمد بـن أبـي الفـتح البعلي، 961/2؛ وارتشاف الضرب، 392/1.

([2]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 272/2.

([3]) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 324/2.

([4]) ابن الحاجب: الكافية في النحو، 402/2.

([5]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 279/2.

([6]) الاعشى الكبير: الديوان، شرح وتعليق محمد حسين، ص37؛ وانظر سر صناعة الإعراب، ابن جنّي 477/2، 676؛ والمسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، ص200.

([7]) ابن منظور، لسان العرب ،عُصُم: جمع عصام، والعصام هنـا العهـد ، مـادة (عصـم)، ص405/12.

ألا حبــذا غُــنْم وحُســنُ حــديثها لقد تركتْ قلبي بها هائمــاً دنِــفْ(1)

فالشاهد في (دنِفْ) فهذه الكلمة في موضع نصب لكونها حــالاً ثانيــة مــن (قلبي)، أو نعتاً لـ (هائِم)، والأصل في لغة جمهور العرب (دنِفَا) بالألف في وقفهم على المنصوب المنون، لكن الشاعر خالف القياس، فوقف عليها بالسكون على لغــة ربيعة.

وعلى هذه اللغة أيضاً قال عدِي بن زيد العبادي[2]:

شَــئِز[3] جنْبِــي كــأني مُهــدأٌ جعلَ القَينُ(4) علــى الجنــب إبــر

فالشاهد في قوله: (إبر) حيث وقف عليه السكون، وهو مفعول به منصرف، والأصل فيه في الوقف أن يقول: (إبرا).

وعلى الرغم مما ذهب إليه النحاة من أن الوقف علــى المنصــوب المنــون بحذف الألف المبدلة من التنوين لغة ربيعة، فإن منهم من يرى أن نسبة هذه اللغــة إلى ربيعة ليست مطّردة، ((ففي أشعارهم كثير الوقف علــى المنصــوب المنــون

([1])الشوملي علي موسى: شرح ألفية ابن معط، 261/1؛ وشــرح جمــل الزجــاجي، ص374؛ وشرح الكافية الشافية، 324/2؛ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص573؛ والفــاخر في شرح جمل عبدالقاهر، 961/2؛ وهمع الهوامع، 427/3؛ والكواكب الدرية، شرح محمد بن عبدالباري الأهدل على متممة الأجرومية: محمد بن محمد الرعيني الشــهير بالحطــاب، 628/2؛ وشرح الفواكه الجنية على متممة الأجرومية: جمال الدين أبي علي عبدالله بن أحمد الفاكهي، ص353.

([2]) العبادي: الديوان، حققه وجمعه: محمد جبار المُعيبد، ص59؛ والرواية فيه (الدف) بدلاً مــن (الجنَب)؛ وانظر سر صناعة الإعراب، 477/2، 676؛ والخصائص، 461/1، 97/2.

([3]) ابن منظور: لسان العرب، شئِز: قَلِق من مرض، أو وهم، وشــئزتُ: أي قلقــت ، مــادة (شأز)، 361/5.

([4]) ابن منظور: لسان العرب ، القَين: الأمة المغنية، أو الجارية، والقَين: العبــد، أو الصــانع، والجمع (قيان). ، مادة (قين)، 351/13، 352.

بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال))[1] عند النصب لا وجوبه كما في لغة جمهور النحاة. ومع ذلك فقد حمل الألوسي هذه اللغـة علـى وجـهٍ آخـر وهـو الضرورة[2]، وحملها رضي الدين على التخفيف، ((وذلك لأن حـذْفَها مـع حـذْف الفتحة قبلها أخف من بقائها مقلوبة ألفاً))[3]، وإن أدى إلى الجمع بين ساكنين، وذلك إذا كان ما قبل الحرف الموقوف عليه ساكناً، نحو: زيد، وبكْر، نقول فـي الوقـف عليهما بلغة ربيعة: رأيتُ زيد أو بكْر، وكذلك في الرفع، والجر بإجماع النحاة – فإن ذلك يجوز، قال أبو بكر الزبيدي الإشبيلي (ت379هـ ـ): ((ولا تحفـل باجتمـاع الساكنين في الوقف إذا قلتَ: هذا عمرو، أو مررتُ بِعمرو؛ لأن ذلك غيرُ لازم))[4]، وعلّة جوازه عند ابن يعيش هي أن ((الوقف يمكن الحـرف، ويسـتوفي صـوته، ويوفّره على الحرف الموقوف عليه، فيجري ذلك مُجرى الحركة لقـوة الصـوت، واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مُجرى الحركة، وليس كذلك الوصل؛ لأن الآخذ في متحرك بعد الساكن منع من امتداد الصوت لصرفه إلى ذلك المتحرك، ألا ترى أنك إذا قُلْت: بكْر في حال الوقف تجد في الراء من التكرير، وزيادة الصـوت ما لا تجده في حال الوصل، وكذلك الدال في (زيد) وغيرهما مـن الحـروف؛ لأن الصوت إذا لم تجد منفذاً انضغط في الحرف الموقوف عليه، ويوفر فيه؛ فلذلك يجوز الجمع بين ساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل))[5]. وهذا التسويغ سبق إليـه ابن جنّي، قال: ((فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت، وهو مـع ذلـك ساكن، وهو الفاء، والثاء، والسين، والصاد، ونحو ذلك، تقول في الوقف: اِفْ، اِثْ، اِس، اِص، قيل: هذا القَدر من الصوت، إنما هو متمم للحرف، وموفٍّ له في الوقف،

([1]) الأشموني: حاشية الصبان، 298/4-299؛ وانظر الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النـاثر: محمود شكري الألوسي، ص44.

([2]) الألوسي: الضرائر، ص43، 44.

([3]) الاسترباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 279/2.

([4]) الزبيدي: كتاب الواضح: تحقيق: عبدالكريم خليفة، ص263.

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل، 71/9.

فإذا وصلت ذهب أو كاد، إنّما لحقه في الوقف؛ لأن الوقف يُضعف الحرف، ألا تراك تحتاج إلى بيانه بالهاء، نحو: واغلاماه، ووازيداه))[1].

2.3.1 الوقف بالنقل

1.2.3.1 النقل في الاسم الصحيح السالم والمهموز

يُعد الوقف بالنقل لغة من لغات العرب، وهو يختص بالحركة الإعرابية للكلمة الموقوف عليها، وحدهُ ((أن تنقل الحركة إلى ما قبل الحرف الموقوف عليه؛ كراهية اجتماع الساكنين))[2]، أو هو تسكين الحرف الأخير من الاسم بعد نقل حركته الإعرابية إلى الحرف الذي قبله، ((ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل))[3]. ولما كان في هذا النقل هجوم للحركة الإعرابية للكلمة الموقوف عليها على الحركة البنائية الصرفية للحرف السابق عليها – فقد سمى ابن جنّي هذا النوع من الوقف هجوم الحركات على الحركات[4]، في حين اصطلح الزجاجي[5]، وأبو البركات الأنباري[6] على تسميته الإتباع.

ولعل السبب في هذه التسمية يعود إلى أن بعض تميم[7] حين يقفون على الاسم المهموز الآخر بعد نقل حركته الإعرابية إلى الحرف السابق عليها – يتبعون

([1]) ابن جني: الخصائص، 109/2.

([2]) الشوملي: شرح ألفية ابن معط، 267/1؛ وانظر: شرح التصريح، 341/2.

([3]) الفراهيدي، الجمل في النحو، ص310؛ وانظر شرح جمل الزجاجي، ص374؛ والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليوسي، ص334.

([4]) ابن جني: الخصائص 362/2.

([5]) الزجاجي: الجمل في النحو، ص310؛ وانظر: شرح جمل الزجاجي، ص374؛ والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص334.

([6]) الأنباري: أسرار العربية، ص354.

([7]) انظر: سيبويه، الكتاب، 177/4؛ والتكملة، ص197؛ وشرح المفصل، 73/9؛ والمُقَرب، ابن عصفور، 27/2.

الحركة الإعرابية المنقولة حركة فاء الاسم إن ضم فضم، وإن كسر فكسر، فيقولون: من البُطُؤْ، ومن الردِئْ، وبعض العرب يتبع في غير المهموز – كما سنبين.

وحركتا الضمة والكسرة هما اللتان خص النحاة الوقف بالنقل فيهما دون الفتحة، قال العكبري في ذلك: ((وأما النقل فهو أن تنقل الضمة في الرفع، والكسرة في الجر إلى الساكن قبلها))(1)، وهذا ما أكده الأنباري في حده للإتباع، قال: ((والإتباع هو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف الأخير في الرفع، والجر، نحو: هذا بكُر، ومررتُ ببكِر))(2). فالأصل: هذا بكْرُ، ومررتُ ببكْرِ، حيث تم نقل ضمة الإعراب، وكسرته إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، وهو الكاف، أي حُركت عين الكلمة بحركة لامها في الوقف. والغرض من ذلك التخلص من التقاء الساكنين في الوقف: السكون العارض للوقف، والسكون الأصلي للحرف الواقع قبل الحرف الموقوف عليه، نحو: هذا بكْر، ومررتُ ببكْر في حال عدم النقل. وبهذا قال ابن يعيش: ((ومن الناس من يكره اجتماع الساكنين في الوقف، كما يكره ذلك في الوصل، فيأخذ في تحريك الأول؛ لأنه المانع من الوصول إلى الثاني؛ فحركوه بالحركة التي كانت له في حال الوصل، فإن كان مرفوعاً حولوا الضمة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعاً، وخروج عن عهدة الساكنين، وكذلك الجر، تقول في المرفوع: هذا بكُر، والأصل: هذا بكْرُ يا فتى، وفي الجر: مررتُ ببكِر، والأصل: ببكْرِ))(3).

هذا يعني أن النقل إن أدى إلى بنائي: (فَعُل، وفَعِلْ) فإنه يجوز، فالأول: هذا بكُر؛ لأنه بمنزلة: عضُد، والثاني نحو: مررتُ ببكِر؛ لأنّه بمنزلة: فَخِذ(4). وعليه في الرفع قول الشاعر(5):

---

(1) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 198/2.

(2) الأنباري: أسرار العربية، ص354.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 71/9.

(4) الشوملي: شرح ألفية ابن معط، 268/1.

(5) انظر سيبويه الكتاب، 173/4، ونسبه لبعض السعديين؛ والجمل في النحو، ص310؛ والسيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص422؛ والتكملة، ص176؛ والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص334؛ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:

أَنَا ابنُ ماويةَ إذَا جد النقُر[1]

فالشاهد في (النقُر) أراد (النقْرُ) بتسكين القاف، لكنه لما أراد الوقْفَ عليها نقل ضمة الراء – حركة الإعراب- إلى الحرف الساكن قبلها – القاف – للوقف، فصارت (النقُر) وعلّة ذلك التخلص من التقاء الساكنين.

وعليه أيضاً قول الشاعر[2]:

تَحفزُها الأوتارُ والأيدي الشعُر   والنبل ستّون كأنها الجمُر

فالشاعر في قوله (الشعُر، والجمُر) هذا نقل للوقف الحركة الإعرابية التي يقتضيها عامل الإعراب وهي الضمة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، والأصل (الشعْرُ، والجمْرُ).

وعليه في الجر قول الشاعر[3]:

أرتني حِجِلاً[4] على ساقها   فهش الفؤادُ لذاك الحجِلْ
فقلتُ لم أخفِ عن صاحبي: ألا بأبي أصلُ تلك الرجِلْ

البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، 732/2؛ واللباب في علل البناء والإعراب، 198/2؛ وشرح أبيات المفصل، فخر الدين الخوارزمي، 1169/2؛ ومغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري 501/2؛ وتمامه: (وجاءت الخيل أثافي زُمر).

([1]) ابن منظور: لسان العرب، النقُر: أن يضع لسانه فوق ثناياه مما يلي الحنَك، ثم ينْقُر، وقيل: هو اضطراب اللسان في الفم إلى فوق، وإلى أسفل، وقد نقر بالدابة نقراً، وهو صويت يزعجه، والنقُر: صويت يسمع من قرع الإبهام على الوسطى. ، مادة (نَقَر)، 231/5.

([2]) انظر الأنباري: الإنصاف، 732/2؛ وشرح المفصل في صنعة الإعراب، 221/4.

([3]) انظر الأنباري: الإنصاف، 733/2؛ وأسرار العربية، ص355؛ وشرح المفصل، 71/9؛ ولسان العرب، مادة (رجل)، 267/11، والرواية فيه (ألا بي أنا) بدلاً من (ألا بأبي).

([4]) الحجل، الحِجل جميعاً: الخَلْخَال، والجمع: أحجال، وحُجُول. لسان العرب، مادة (حجل)، 145/11.

فالشاعر في قوله: (الحِجِلْ، والرجِلْ) أراد (الحِجل، والرجـل) – بسـكون الجيم- إلا أنه نقل كسرة الإعراب إلى الحرف الساكن قبلها، فترتب على ذلك تغيير بناء الكلمة من (فِعل) إلى (فِعِل)، وهذا البناء العارض الذي ترتب على النقـل لـه نظير في الأبنية الصرفية، وهو قولهم: (إِبِل).

ومنه أيضاً قول الشاعر[1]:

علمنـــا إخوانُنـــا بنـــو عِجِـــلْ[2]   شُرب النبيـذ واصـطفافاً بالرجِـلْ

فالشاهد في (عِجِلْ) و (بالرجِلْ) فيقال فيه ما قيل في البيت السابق من نقـل كسرة الإعراب في الوقف إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها.

وعلل ابن منظور تحريك الجيم بأنه للضرورة؛ لأنه يجوز تحريك السـاكن في القافية بحركة ما قبله[3].

ومع كثرة الشواهد على هذا النوع من أنواع الوقف، فقد قيده النحاة بشروط بعضها يتعلق بالحرف المنقول إليه، والآخر بالحركة نفسها، وينص الشرط الخاص بالحرف المنقول إليه على أن يكون ساكناً[4]، وفي هذا قال سـيبويه: ((هـذا بـابُ

---

(1) انظر :الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو: ، ص206، والرواية فيه (واعتقالاً) بدلاً من (اصطفافاً)؛ والتكملة، ص176؛ الخصائص، 115/2؛ وروايـة الشـطر الثـاني فيـه (الشغزبي واعتقالاً بالرجل)؛ والإنصاف، 734/2؛ ولسان العرب مادة (عجـل)، 430/11، والرواية فيه (أخوالنا) بدلاً من (إخواننا)، و (اعتقالاً) بدلاً من (اصطفافا)؛ وشرح ألفية ابـن معط، 268/1؛ وارتشاف الضرب، 400/1.

(2) بنو عجل: حي، كذلك بنو العجلان، وعِجل: قبيلة من ربيعة، وهو عِجل بن الجيم بن صعب ابن علي من بكر بن وائل. لسان العرب، مادة (عجل)، 429/11-430.

(3) ابن منظور: لسان العرب، مادة (عجل)، 340/11.

(4) انظر البطليوسي: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص335؛ وشـرح ألفيـة ابـن معط، 268/1، 269؛ والإيضاح في شرح المفصل، 305/2؛ والمقـرب، 25/2؛ وشـرح الكافية الشافية، 368/2؛ وشرح ابن الناظم في ألفية ابن مالك، ص575؛ وأوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، 311/4؛ وشرح المكودي، 869/2؛ وهمع الهوامع، 435/3؛ وشرح التصريح، 341/2، 514/2.

الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف، فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين))(1)، وعلل ابن الحاجب هذا القَيد بقوله: ((لأنه إذا لم يكن ساكناً تعذر أن تنقل عليه الحركة؛ لأن المُحرك لا يقبل حركة أُخرى))(2)، أو لأن الحركة لا تلقى على الحركة ((فلا يقال: مررتُ بالرجِل – بكسر الجيم – نقلاً لحركة اللام إليها؛ لأنها مشـغولة بحركتهـا؛ ولأن النقل إنما يكون فراراً من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الـذي تحـرك مـا قبله))(3) كـ (جعفَر)، و(جيئَل) (4).

كما قيدوا هذا الساكن الذي تُنْقَل إليه الحركة بأن يكون حرفاً صـحيحاً؛ أي ((من غير حروف المد واللين))(5) وهي الألف، والواو، والياء؛ لأنها حروف متعذر تحريكها. وبناء عليه ((لا يكون هذا في زيد، وعون، ونحوهما؛ لأنهما حرفا مـد... وكذلك الألف، ومع هذا كراهية الضم، والكسر في الياء، والواو، وأنك لو أردت ذلك في الألف، قَلَبتَ الحرف))(6). هذا يعني ((أنك لا تقول: هذا زيُد، وعوُن، ولا أخذتُ من زيِد، وعوِن، كما قلت: هذا بكُر، وأخذتُ من بكِر؛ لأن الياء، والـواو يسـتثقل فيهما الضم، والكسر، وهما من حروف المد واللين، فاحتملا اجتماع الساكنين فـي الوقف أشد من احتمال غيرهما))(7).

وهذا الشرط ذهب إليه الأزهري، وأضاف إليه شرطاً آخر، وهـو إن كـان صحيحاً ساكناً أن لا يكون مضعفاً، وعليه لا يجوز في نحو (يشـد)؛ لأن مـا قبـل

---

(1) سيبويه، الكتاب، 173/4؛ وانظر شرح المفصل، 70/9؛ وشرح شـافية ابـن الحاجـب، 321/2.

(2) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 305/2.

(3) السيوطي: همع الهوامع، 435/3.

(4) الأنصاري: أوضح المسالك، 311/4؛ وانظر شرح التصريح، 342/2؛ وحاشية الخضري، 274/2؛ شرح المقدمة الجزولية الكبير: أبو علي الشلوبين، 1067/3.

(5) البطليوسي: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص335؛ وانظر شرح المفصل فـي صنعة الإعراب، 223/4؛ وشرح المقدمة الجزولية، 1066/3؛ وارتشاف الضرب، 398/1.

(6) سيبويه: الكتاب، 174/4.

(7) السيرافي: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص425.

الآخر متعذّر التحريك، أو لا يقبل الحركة؛ لأن المدغم واجب السكون[1]، وعلّة ذلك عند السيوطي أن المضاعف، إذا نُقلت إليه الحركة، وقيل مثلاً في كلمـة (العـل): انتفعت بالعلَل، فإن ذلك مفضٍ إلى فك المدغم، قد اعترفوا على إدغامه، فلا يفك مثل هذا إلا في ضرورة الشعر[2]. وهذان الشرطان قال فيهما ابن مالك[3]:

مُحركـاً وحركـاتٍ انقُـلا   لسـاكنٍ تحريكُـهُ لـن يحظـلا

فالأول: أن يكون ساكناً في قوله: (لساكنٍ) واحترز من المتحرك، فلا ينقل إليه.

والثاني: أن يكون الساكن مما يقبل الحركة، وشمل الألف لتعذر حركته، نحو (دار)، والواو، والياء؛ لثقل الحركة فيهما، نحو: (قنديل، وعصـفور)، والمضـعف نحو (الجد)؛ لأن نقله يستلزم فكّه، وهو ممتنع في غير الضرورة[4].

وعلى الرغم من إجماع النحاة على الشرط الأول – سكون الحرف المنقـول إليه – إلا أن هناك لغة تنسب إلى قبيلة لخم[5] جوزوا فيها النقـل إلـى المتحـرك، وعليها جاء قول الشاعر[6]:

مـن يـأتَمِر للحـزم فيمـا قَصـدُه   تُحمـد مسـاعيه ويُعلَـم رشَـدُه

([1]) الأزهري: شرح التصريح، 342/2.

([2]) السيوطي: همع الهوامع، 435/3.

([3]) ابن مالك: الألفية، ص59.

([4]) المكودي : شرح المكودي، 869/2.

([5]) انظر السلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، 1133/3؛ وهمـع الهوامـع، 435/3؛ وشرح التصريح، 342/2؛ وحاشية الصبان، 309/4.

([6]) انظر ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 329/2؛ وارتشاف الضرب، 404/1، هـامش (1)؛ وشفاء العليل، 1133/3 والرواية فيه (بالحزم) بدلاً من (للحزم)؛ وهمع الهوامـع، 435/3؛ وحاشية الصبان، 309/4؛ وحاشية الخضري، 274/2، الهامش، والرواية فيه (بالخير) بدلاً من (للحزم).

وقال آخر[1]:

ما زال شـيبانُ شـديداً رهصُـه[2]   حتـى أتانـا قِرنـه فَوقَصُـه(3)

فالشاهد في البيتين في قول الشاعر: (قَصدُه، وفوقَصُه) فلما وقف على الهاء نقل ضمتها إلى الدال، والصاد قبلها، وهما حرفان متحركان، فحركهما بحركتها بعد سلْب حركتهما الفتحة، والأصل: (قَصدُه، وفوقَصُه). قال في ذلك الحيدرة اليمنـي: ((ولا ينتقل إلا إلى حرف ساكن مثل الميم مِن عمرو، فإن كان متحركاً سكنته قبـل النقل، فقلت في مثل: فوقَصهُ ساكنة الصاد، ثم تنقل ضمة الهاء إلى الصاد؛ فيجـيء فَوقَصُه، ولا أعرفُهُم يسكنون المنقول إليه إلا إذا كانت حركته فتحة فقط دون الضمة والكسرة؛ لأن الفَتْح أخو السكون؛ ولا تنقل إلاّ الضمة دون سائر الحركات))[4].

أما الشرط المتعلق بالحركة المنقولة، فهو أن لا يؤدي إلى عدم النظير فـي الأسماء[5]؛ أي إلى بناء لا نظير له، ويستثنى من هذا المهموز الآخر، فإنه يجوز فيه النقل وإن أدى إلى عدم النظير – كما سنوضح – فعلى هذا لا يجوز النقل في بنائي (فُعل) في حال الجر، ولا في بناء (فِعل) في حال الرفع؛ لأن النقل في الأول يؤدي إلى بناء (فُعِل)، وفي الثاني إلى بناء (فِعُل)، وهو فـي الأول يخـرج عـن أبنيـة

([1]) انظر الحيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ص518، والرواية فيه (قد كان) بدلاً من (ما زال)، و(هبصه) بدلاً من (رهصه) و (أتاه) بدلاً من (أتانا)؛ ولسان العرب، مادة (وقـص)، 106/7، والرواية فيه كما في كشف المشكل؛ وشرح التصريح، 342/2.

([2]) ابن منظور: لسان العرب، الرهص: الغمز، والعثار، ورهصهُ في الأمر رهصـاً: لامـه، وقيـل: استعجله، ورهصني في الأمر: أي استعجلني فيه ، مادة (رهص)، 44/7.

([3]) ابن منظور: لسان العرب، الوقَص بالتحريك: قِصر العنق، ووقص عُنُقَه يقِصها وقْصاً: كسـرها، ودقها. مادة (وقص)، 106/7.

([4]) الحيدرة اليمني: كشف المشكل في النحو، ص518.

([5]) انظر العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 198/2؛ وشرح المفصل في صـنعة الإعـراب، 223/4-224؛ والكناش في فني النحو والصرف، 158/2؛ وارتشاف الضرب، 398/1؛ وشـفاء العليل، 1132/3؛ وهمع الهوامع، 435/3.

الأسماء، وفي الثاني عما ليس في الكلام[1]. والمعنى أن بناء (فِعُـل) معـدوم فـي الأسماء[2]؛ لأنه لا نظير له؛ لأنه ليس في العربية[3]، وبناء (فُعِل) شاذ فيها[4].

وبناء على هذا، فإنه لا يجوز في نحو: ((مررتُ بالبُسِر بكسر السين؛ لأنـه ليس في الأسماء شَيء على وزن (فُعِل) إلاّ (دُئِل) وهو اسم دويبـة و(رُئِـم) اسـم للسته، وهما فِعلان نُقِلا إلى الاسمية، وحكى بعضهم (وُعِل) فلما كان ذلك يؤدي إلى ثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه، وعدلوا عن الكسر إلـى الضـم، فقـالوا: مررتُ بالبُسُر بضم السين؛ لأن له نظيراً في كلامهم، نحو: طُنُب، وحُـرُض))[5]، وهذا ما يجري على بناء (فِعل) في حال الرفع، إذْ تتبع ضمة الإعراب بعـد النقـل كسرة البناء، فيقال فيه: (فِعِل)، وعليه يقال في هذا بِشْرُ: هذا بِشِر بالإتباع ((لأنـه يصير إلى وزن (فِعُلْ) وهو مفقود في الكلام))[6]، وبعضهم يجري هذا الإتباع فـي الحالات الإعرابية الثلاث؛ فيقولون: هذا البُسُر، ورأيت البُسُر، مررتُ بالبُسُر، وهذا العِدِلْ، ورأيتُ العِدِلْ، ومررتُ بالعِدِلْ[7]؛ أي أنهم يتبعون الحركة المنقولة إلى عين الكلمة حركة الفاء فيها، وذلك ((لتحقيق الانسجام الصوتي، فالكسرة مـع الكسـرة، والضمة مع الضمة))[8].

---

(1) انظرسيبويه: الكتاب، 173/4-174؛ والسيرافي النحـوي، ص424-425؛ والتكملـة، ص177؛ وشرح المقدمة الجزولية الكبير، 1067/3.

(2) الشوملي: شرح ألفية ابن معط، 268/1.

(3) الأزهري: شرح التصريح، 342/2.

(4) الشوملي: شرح ألفية ابن معط، 268/1.

(5) الأنباري: أسرار العربية، ص356-357؛ وانظـر أوضـح المسـالك، 311/4؛ وشـرح التصريح، 342/2.

(6) السيوطي: همع الهوامع، 435/3.

(7) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية، 1067/3؛ وانظر شرح شافية ابـن الحاجـب، 321/2-322؛ وارتشاف الضرب، 398/1-399.

(8)عبدالعزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص258.

وعليه في الكسر قول أوس بن حجر[1]:

لنــا صــرخةٌ ثُــم إســكاتةٌ   كمــا طَرقــت(2) بنفــاسٍ بِكِــر

فالشاهد في قوله: (بِكِر) حيث أُتبعت ضمة الكاف المنقولة إليها مـن الـراء كسرة الباء؛ لاستثقال بناء (فِعُل)، والقياس أن يقول (بِكُر) في الوقف بالنقـل علـى (بِكْرُ)؛ لأنها في موضع رفع على الفاعلية، إلا أنه صاحب هذا النقل الإتباع.

وذهب ابن يعيش إلى أن هذا الإتباع لا يكون في المنصوب إذا كان مفتـوح الأول، ويجوز إذا كان مكسوراً أو مضموماً، قال: ((ولا يفعلون ذلك فـي المفتـوح الأول، ولا يقولون في هذا بكْرُ: هذا بكَر بفتح الكاف إتباعاً لفتحة الباء؛ لأنه لا يلزم من نقل الضمة إلى الكاف خروج عن منهاج الأسماء، والمصير إلى ما لا نظير لـه كما لزم في عِدل، وبُسر))[3]، يريد كما هو الحال في المنصوب المضموم الأول، أو المكسور، نحو: رأيتُ البُسُر، والعِدِلْ.

وعليه في المضموم قولُ طرفة بن العبد[4]:

([1]) أوس ابن حجر: الديوان، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، ص31؛ وانظـر الحـال فـي إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص335؛ وانظر لسان العرب، مـادة (طـرق)، 223/10، والرواية فيه (لها) بدلاً من (لنا)، و(بِكُر) بدلاً من (بِكِر)؛ أي بالنقل دون الإتباع.

([2]) ابن منظور: لسان العرب، طرقت المرأة والناقة: نَشِب ولدُها فـي بطنهـا، ولـم يسـهُل خروجه. مادة (درق)، 223/10.

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل، 72/9-73؛ وانظر ارتشاف الضرب، 399/1.

([4]) طرفة بن العبد: الديوان، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، ص44؛ وانظر لسـان العرب (شَقَر)، 421/4.

أيهــا الفتيــانُ فــي مجلِســنا جــردوا منهــا وِراداً(1) وشُــقُر(2)

فهو في قوله: (شُقُر) أتبع فتحة القاف المنقولة إليها مـن الـراء – علامـة النصب – ضمة الشين، ولو اكتفى بالنقل دون الإتباع، لقـال: (شُـقَر) والأصـل: (شُقْر)، والقياس الإتباع، قال ابن جنّي: ((ينبغي أن يكون إتباعاً، يدلّك على ذلك أنه تكسير أشْقَر، وشقراء، وهذا قد يجئ فيه المعتلّ اللام، نحو: قُنْو، وعُشْو، وظمي... ولو كان أصله فُعُلاً لما جاء في المعتلّ))[3].

ومن شروط الحركة المنقولة أيضاً ألا تكون حركة بناء، هـذا يعنـي أنـه مخصوص بحركة الإعراب، وعليه لا يقال: قُبلْ، وبعُد[4]، وألاّ تكون فتحة[5]، فهـو يختص بالرفع والجر دون النصب، وعلة ذلك ((أن حرف الإعراب تلزمه الحركـة إذا كان منوناً في حالة النصب، نحو قولك: رأيتُ بكراً، ولا تلزمه في حالة الرفـع، والجر. فإن قيل: فهلاّ جاز فيما لم يكن فيه تنوين، نحو قولك: رأيتُ البكْـر؟ قيـل: حملاً على ما فيه التنوين؛ لأن الأصل هو التنكير))[6]، والمعنى أن ((الأصـل مـن قبل دخول الألف واللام (رأيت بكْرا) في الوقف فاستغنى بحركة الراء عـن إلقـاء الحركة على الساكن، فلما دخلت الألف واللام قامتا مقام التنوين، فلم تُغَير الكاف في

(1) ابن منظور: لسان العرب الوِراد: جمع ورد، ويقال للفـرس، ورد، وهـو بـين الكميـت، والأشقر، والورد: لون أحمر يضرب إلى صفرة حسنة في كل شيء، فرس ورد، والجمـع: وُرد، ووراد، والأنثى وردة. مادة (ورد)، 456/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب الشقْر: جمع أشقر، والأشقر من الدواب: الأحمر في مُغرة حُمـرة صافية. مادة (شقر)،421/4.

(3) ابن جني: الخصائص، 115/2.

(4) الأيوبي: الكنّاش، 158/2.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 398/1؛ وانظر السيوطي همع الهوامع، 436/3؛ الأزهـري وشرح التصريح، 342/2.

(6) الأنباري: أسرار العربية، ص346؛ وانظر شرح التصريح، 342/2.

(البكْر) كما لم تُغير في (رأيت بكْراً) حين جُعلت الألف بدلاً من التنوين، وأجـروا الألف واللام مُجرى الألف المبدلة من التنوين، إذْ كانت معاقبة للتنوين))[1].

وتُعد مسألة الوقف بالنقل على المنصوب المعرف بـ (أل) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين[2]، فقد جوزها الكوفيون طرداً للباب، فذهبوا إلى أنه يجوز أن يُقال في الوقف: (رأيت البكَر) بفتح الكاف في حالة النصب[3]، وذلك حملاً على إجماعهم – أي الكوفيين، والبصريين – على جوازه في المرفوع، والمجرور المعرف بـ (أل)، إذْ يُقال: (هذا البكُر، ومررتُ بالبكِر) فكما حُركت الكاف في المرفوع، والمخفوض؛ ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين[4]، وهو ما أخذ به الأنباري[5].

أما البصريون، فقد ذهبوا إلى أنه لا يجوز[6]، واحتجوا لذلك بالقول: ((إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك؛ لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يُقال: (بكْرا)، فلا يجوز أن تحرك العين؛ إذْ لا يلتقي فيه ساكنان، كما يلتقي في حال الرفع، والجر نحو: (هذا بكْر، ومررتُ ببكْر) فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر، والرفع تبعه حالُ التعريف؛ لأن اللام لا تلازم الكلمة في جميع أحوالها؛ فكذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير))[7].

لذا فقد وقفت العرب عليه بالإتباع؛ أي إتباع حركة الإعراب الفتحة حركة البناء في فاء الاسم من كسرٍ أو ضم دون الفتح، فـ ((قالوا: رأيت العِكِم، فلم يفتحوا الكاف، كما لم يفتحوا كاف (البكْر) وجعلوا الضمة إذْ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها،

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل، 72/9؛ وانظر الإيضاح في شرح المفصل، 305/2؛ والكناش، 159/2؛ وهمع الهوامع، 436/3.

([2]) انظر الأنباري: الإنصاف، 731/2-736، مسألة (106).

([3]) المصدر نفسه، 731/2.

([4])المصدر نفسه، 735/2.

([5]) المصدر نفسه، 735/2.

(6) المصدر نفسه، 731/2

([7]) المصدر نفسه، 735/2.

وهو قولك: رأيت الجُحُر. وإنما فعلوا ذلك في هذا؛ لأنهم لما جعلوا ما قبل الساكن في الرفع، والجر مِثْلَه بعده، صار في النصب كأنه بعد الساكن))[1] يريد ((أنه لا يُحرك الساكن الأول بالفتح في حالٍ من الأحوال لا بإلقاء فتحة ما بعده، ولا بإتباع فتحة ما قبله، لا تقول: رأيت البكَر، ولا هذا البكَر، فتُتْبع الكاف الباء، وإنما يُحرك الساكن الأول بالضم، أو الكسر، فإن كان الحرف الأول مفتوحاً حُرك بحركة ما بعده؛ كقولك: هذا بكُر، وأخذت من بكِر))[2]، وتقول: رأيت الجُحُر، والعِدِلْ، فلا يكون إلا إتباعاً؛ لأن حركة المنصوب لا تُلْقى على ما قبله[3].

وذهب الأزهري إلى أنهم ((إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما، فكرهوا حذفهما، والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها))[4]، وهذا السبب عند أبي حيان ((ضعيف؛ لأن فيه مراعاة الحالة العارضة، وهي النقل في الوقف، فصار الوقف كأنه أصلٌ، إذْ خافوا أن يكون في ذلك (فِعل) إذا وصلوا، والوصلُ هو الأصل، وهو السكون))[5].

ومع ذلك فقد نُقِل عن الأخفش، والجرمي، والكسائي، والفراء النقل في الفتحة إلى الساكن، سواء أكان المنصوب معرفاً بـ (أل)، أم منوناً إذْ ((يقولون: رأيت العِكَم بنقل حركة الميم إلى الكاف، ويجيز الأخفش ذلك في رأيتُ عمر... إذا حذفت التنوين في الوصل، ولم تُبدِل منه ألفاً، ويرى ذلك قياساً، ولغة يقاس عليها))[6]. ونسب النحاة هذه اللغة إلى ربيعة، لحذفهم الفتحة[7]، وهذا ما يؤكد رأي الكوفيين، ويعززه ما جاء في قول رؤبة بن العجاج[8]:

---

(1) سيبويه: الكتاب، 174/4.

(2) السيرافي : السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص424.

(3) المصدر نفسه، ص425.

(4) الأزهري: شرح التصريح، 342/2.

(5) انظر السيوطي: همع الهوامع، 436/3.

(6) الأندلسي: ارتشاف الضرب، 399/1؛ وانظر حاشية الصبان، 310/4.

(7) الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 321/2.

(8) العجاج، الديوان، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، وشَرحه، عُني بتحقيقه: عزة حسن، ص64.

فالحمدُ لله الذي أعطى الحبر[1]   موالي الحق إن المولى شَكَر

فهو في قوله (الحبر) – وهي في موضع نصب على المفعول به – نقل حركة الإعراب الفتحة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، والأصل (الحبر)، وهذا خِلافٌ لِما ذَهب إليه البصريون من حصره في المرفوع، والمجرور دون المنصوب.

أما الاسم المهموز الآخر، فقد استثنى النحاة في الوقف عليه بالنقل شرطي ألا تكون الحركة المنقولة علامة الإعراب الفتحة، وألا يؤدي إلى عدم النظير، ويستدلّ على ذلك بالأمثلة التي أوردها سيبويه، وغيره من النحاة على النقل في المهموز، تشكّل من خلاله بناءا (فُعِل) و(فِعُل)، كما أُجرى النقل في المنصوب منه، وذلك قولهم: هو الوثُؤْ، ومِن الوثِئْ، ورأيت الوثَأ، وهو البُطُؤْ، ومن البُطِئْ، ورأيت البُطَأ، وهو الردُؤْ... ومن الردِئْ، ورأيت الردَأْ[2]، هذا يعني أنهم ((لا يفرقون بين ما كان أوله مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة... ولا يتحامون ما تحاماه غيرهم من المصير إلى بناء (فِعُل) بكسر الأول، وضم الثاني، إذْ لا نظير له في الكلام، وإلى بناء (فُعِل) بضم الأول، وكسر الثاني، إذْ لا نظير له في الأسماء؛ وذلك لأنه عارض ليس ببناء الكلمة))[3].

يريد بكونه عارضاً أنه يستدعيه الوقف. ونسب النحاة هذه اللغة إلى تميم، وأسد[4]، وهم ((يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبينُ لها إذا وليت

([1]) ابن منظور: لسان العرب الحبرُ، والحبرُ: السرور. انظر ، مادة (حبر)، 158/4.

([2]) سيبويه: الكتاب، 177/4؛ وانظر الأصول في النحو: ابن السراج، 377/2؛ وشرح ألفية ابن معط، 269/1؛ وشرح المفصل، 73/9؛ والمقرب، 27/2؛ وشرح الكافية الشافية، 328/2.

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل، 73/9.

([4]) انظر سيبويه: الكتاب، 177/4؛ وشرح المفصل، 73/9؛ والكنّاش، 159/2، 160؛ وحاشية الصبان، 311/4.

صوتاً[1].

وعلله بعضهم بجانب صوتي هو أن الهمزة من أبعد الحروف مخرجاً، فهي إذاً خفية، وسكون ما قبلها يزيدها خفاء[2]، لذا تنقل حركة الهمزة، ويترتّب على ذلك النطق بمقطع متحرك بدل النطق بمقطع ساكن[3].

أما علّة ذلك عند ابن الحاجب فهو التخلص من الاستثقال المتأتي من تـوالي سكونين: سكون الهمزة العارض للوقف، وسكون أصلي للبناء، والمتمثل في سكون الحرف السابق عليها[4].

أما أبو علي الفارسي، فقد نقل عنه أبو حيان أنه علل الغرض من النقل سواء أكان في المهموز، أم الصحيح السالم بأمرين:

أولهما: الدلالة على الحركة الإعرابية[5]، أو الحفاظ عليها بنقلها من الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله؛ لأنها لو لم تنقل لوقف عليه بالسكون، وهذا يعني زوالها، أو حذفها، إضافة إلى سكون ما قبلها بالأصل، وهذا يؤدي إلـى التقـاء السـاكنين، ومثاله الوقف على: زيد، وبكْر، وعون، وثَور، وللتخلص من التقاء الساكنين[6] نقلت الحركة الإعرابية إلى ما قبلها، هو ثاني الأمرين، وثانيهما نص عليه الفارسي فـي كتابه التكملة[7].

وجواز النقل في المهموز وإن أدى إلى عدم النظير، وكذا في المنصوب منه ذهب إليه ابن مالك في ألفيته بالقول[8]:

([1]) سيبويه: الكتاب، 177/4؛ وانظر السيرافي النحوي، ص432؛ وشرح شافية ابن الحاجـب، 311/2.

([2]) المحيسن: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، ص19.

([3]) المصدر نفسه، ص19.

([4]) انظر ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 306/2.

([5]) انظر أبو حيان: ارتشاف الضرب، 399/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 435/3.

([6]) انظر أبو حيان: ارتشاف الضرب، 399/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 434/3، 435.

([7]) الفارسي: التكملة، ص175.

([8]) ابن مالك: الألفية، ص59.

ونَقْلُ فَتْحٍ مِـن سـوى المهمـوز لا   يـراه بصـري، وكـوفٍ نقـلا
النَقْـلُ إن يُعـدم نظيـر ممتنـع   وذاك فـي المهمـوز لـيس يمتنـع

2.2.3.1 النقل في الفعل والحرف

قياساً على إجراء النقل في الاسم، فقد أُجري في قسيميه: الفعـل والحـرف، وقيد النحاة ذلك بأن يكون بعد الساكن المراد تحريكه فيهما بالنقل ضـمير المـذكّر الغائب (الهاء)، وللغرض ذاته من النقل في الاسم المهموز، وهو بيان الهـاء أولاً، والتخلص من التقاء الساكنين ثانياً. قال سيبويه في الغرض الأول: ((هذا بابُ الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار؛ ليكـون أبين لها، كما أردت ذلك في الهمزة، وذلك قولك: ضربتُه، واضربُه، وقدُه، ومِنُـه، وعنُه. سمعنا ذلك من العرب، ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها))[1].

وفعلوا هذا بها ((لأنها في الخفاء نحو الهمزة))[2]، ((فإذا وصـلت أسـكنت جميع هذا؛ لأنك تُحرك الهاء فتبينُ))[3]، وعلى لغة الوقف استشهدوا بقول الشـاعر زياد الأعجم[4]:

عجِبـتُ والـدهرُ كثيـر عجبُـه   مـن عنَـزي سـبني لـم أضـربُه

فالشاهد في قوله: (لم أضربُه) حيث نقل حركة الضمير الهاء – الضـمة – إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها – الباء – والقياس (لم أضربهُ)، والغرض بيـان الهاء في الوقف؛ لأن مجيئها ساكنة للوقف بعد ساكن للجزم – فيه التقاء سـاكنين، فهذا يزيد الهاء خفاء؛ لذا نقلت حركتها الذاهبة للوقف إلى الساكن قبلها؛ ليكون ذلك

---

(1) سيبويه:الكتاب، 179/4؛ وانظر شرح شافية ابن الحاجب، 322/2.

(2) سيبويه: الكتاب، 181/4؛ وانظر الأصول في النحو، 384/2؛ وشرح شافية ابن الحاجـب، 322/2.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو، 384/2.

(4) الاعجم: شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق، ودراسة: يوسف حسين بكّـار، ص45؛ وانظـر الكتاب، 180/4.

أبين لها. وبهذا سوغ السيرافي هذا النقل[1] ومظهر الصوتيات هنا هو النطق بمقطع متحرك بدل النطق بمقطع ساكن[2] أي ad/ri/buh< بدلاً من ad/rib/hu<. فبالنقل صار المقطع الثاني قصيراً مفتوحاً (ri) وقبل النقل كان قصيراً مغلقاً بساكن (rib) وهذا ما يطّرد في النقل الواقع في هذا الضمير.

وعليه أيضاً قول الشاعر[3]:

فَقَرِبن هذا، وهذا أزحِلُه[4]

حيث نقل حركة الضمير الهاء في (أزحِلُه) إلى الحرف الساكن قبلها –اللام- وللعلة ذاتها في البيت السابق.

وأورد سيبويه أن بعض بني تميم من بني عِدِي يكسرون الساكن الأول بعد تسكين هاء الضمير للوقف؛ وذلك لبيان الهاء، كما يكسرون الساكن الأول للتخلص من التقاء الساكنين ((يقولون: قد ضربِته، وأخذِته، كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها، لا لإعراب يُحدثه شيء قبلها، كما حركوا بالكسر إذا وقع بعدها ساكن يسكن في الوصل))[5]، والمراد من ذلك أنه ((لما اجتمع الساكنان في الوقف، وأرادوا أن يُحرك ما قبل الهاء؛ لبيان الهاء حركه بالكسر، كما يكْسِرُ الحرف الأول لاجتماع الساكنين، كقولنا: لم يقُمِ الرجل، وذهبتِ الهنداتُ))[6].

([1]) انظر السيرافي: السيرافي النحوي، ص437.

([2]) المحيسن: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، ص19.

([3]) انظر سيبويه: الكتاب، 180/4؛ والأصول في النحو، 384/2؛ وشرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس، ص187، والرواية فيه (قدم ذا) بدلاً من (فقربن هذا)؛ السيرافي النحوي، ص436؛ والمفصل في صنعة الإعراب، ص476؛ وشرح المفصل في صنعة الإعراب، 222/4، والرواية فيهما (زحلُه) بدلاً من (أزحِلُه).

([4]) أزحِلُه: زحلَ الشيء عن مقامه يزحل زحلاً، وزُحُولاً، وتَزحول كلاهما: زل عن مكانه. لسان العرب، مادة (زحلَ)، 302/11.

([5]) سيبويه: الكتاب، 180/4؛ وانظر الأصول في النحو، 384/2؛ وشرح المفصل، 72/9؛ والمقرب، 34/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 322/2-323.

([6]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص437.

وقياساً على الوقف بنقل ضمة هاء الغائب إلى ما قبلها، كذلك يوقـف علـى هاء الغائبة بنقل فتحتها إلى الحرف المتحرك قبلها، ويصاحب ذلك حذف الألف فيها، فيقال في (بها): بهَ، وهي لغة تنسب إلى قبيلة لَخْم[1] أيضاً، وعلى هذه اللغـة جـاء قول الشاعر[2]:

فإنّي قـد رأيـتُ بـأرضِ قـومي نوائـب كُنْـتُ فـي لَخْـمٍ أخافَـه

أراد أخافُها بضم الفاء، وبضمير المؤنّثة الغائبة العائد على (نوائب) فـأراد الشاعر الوقف بنقل الحركة، فحذف الألف، ثم ألقى حركة الهاء على الفاء بعـد أن أسقط حركة الفاء الأصلية[3].

ومنه ما حُكي عن بعضهم من قولهم: (نَحنُ جئناك بـه) أي (بهـا) فحـذف الألف وألقى حركة الهاء على الباء[4]، وسُمِع هذا في قول بعض طيء: ((بالفضـل ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله به))[5] يريد: (بها) فحذف ألف ضمير الغائبة ناقلاً فتحتها إلى الباء قبلها ((ولم يُحفظ منه غير هذا لـبعض العـرب، فـلا يتعدى فيوقف على (منها) و (عنْها): منَه، وعنُه، ويجعل ذلك قانوناً كُلياً))[6].

([1]) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 568/2؛ وانظر شرح الكافيـة الشـافية، 329/2؛ وشرح التصريح، 339/2؛ وحاشية الصبان، 309/4.

([2]) الأنباري: الإنصاف، 568/2؛ وانظر شرح الكافية الشـافية، 329/2؛ وحاشـية الصـبان، 309/4.

([3]) الأنباري: الإنصاف، 568/2، الهامش.

([4]) المصدر نفسه، 568/2.

([5]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 394/1؛ وانظر شفاء العليـل، 1130/3؛ وهمـع الهوامـع، 429/3.

([6]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 394/1.

3.3.1 الوقف بالتضعيف

يُعد التضعيف من زيادات الوقف، التي تلحق الحرف الموقوف عليه وذلك ((بأن تزيد عليه حرفاً مثله، فيلزم الإدغام، نحو: هذا خالدْ، وهذا فَرجْ، وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه، وسقطت هذه الزيادة))[1]، ويقال فيه التثقيل[2]، وهو ((أن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه؛ فيجتمع ساكنان؛ فيحرك الثاني، ويدغم فيه الأول))[3]، ويقال فيه أيضاً التشديد[4] ((لأنك تشدد الحرف الذي تقف عليه أو تُضعفه. ولعل هذه التسمية كانت العلّة في اصطلاح النحاة على جعل (الشين) علامته. قال سيبويه وللتضعيف الشين[5] لأنها ((أول حرف في شديد؛ فدل به عليه؛ لأن الحرف مشدد))[6]، وجعلها أبو علي الفارسي فوق الحرف[7]، نحو: هذا خالد، وهو يجعلّ، وهذا فَرج، ومررتُ بخالد، ورأيتُ أحمد[8]، وهو لغة سعدية[9]. تجري – كما هو واضح في الأمثلة – في الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب، وأجمع النحاة على أنها تكون في المرفوع والمجرور مطلقاً، أي دون قيد أو شَرط. أما المنصوب فتجوز فيه بقَيد وهو إذا لم يكن منوناً... وذلك بأن يكون فيه ألفٌ ولام، أو إضافة،

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل، 67/9؛ وانظر شرح ألفية ابن معط، 266/1.

([2]) الفراهيدي: الجمل في النحو، ص311؛ وانظر شرح جمل الزجاجي، ص375؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة: القزاز القيرواني، ص163؛ والإيضاح في شرح المفصل ، 304/2.

([3]) أبو حيان: ارتشاف الضرب، 397/1؛ وانظر همع الهوامع، 433/3.

([4]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص414، 417؛ وانظر اللباب في علل البناء والإعراب، 199/2؛ والكنّاش، 157/2.

([5]) سيبويه: الكتاب، 160/4؛ وانظر الأصول في النحو، 372/2.

([6]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص415؛ وانظر البيان في شرح اللمع، ص15؛ وشرح المفصل في صنعة الإعراب، 219/4؛ وشرح المفصل، 68/9؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 315/2.

([7]) الفارسي: التكملة، ص188؛ وانظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، 219/4؛ وشرح المفصل، 68/9؛ وشرح ألفية ابن معط، 266/1؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 315/2؛ وشرح التصريح، 341/2.

([8]) سيبويه: الكتاب، 170/4، 172.

([9]) ابن هشام الانصاري: أوضح المسالك، 310/4؛ وانظر شرح التصريح، 341/2.

أو غير منصرف[1]، نحو: رأيتُ الرجُلّ، ورأيتُ أحمد، أما إذا كان منوناً فإنك تبدل من تنوينه ألفاً، نحو قولك: رأيت فَرجا، وزيدا[2].

من هنا يكون قد اشترك في التضعيف المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنون. وقيدُ عدم التنوين في المنصوب جاءت عليه ((لغة ربيعة فإنهم يجوزون حذْف التنوين، فلا منع إذن عندهم من التضعيف))[3].

أما الحرف الذي يلحقه التضعيف فقد قيده النحاة بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون حرفاً صحيحاً[4]؛ لأنه ((إذا كان معتلاً منقوصاً، أو مقصوراً لم يكن فيه حركة ظاهرة؛ فيدخله الإشمام، والروم؛ لبيان الحركة))[5]، و((لأن حروف العلّة أيضاً ثَقُلت على ألسنتهم حتى غَيروها بضروب من التغييرات؛ فَكُره التثقيل فيها، حتى كان الحذف فيها مناسباً لأجل الوقف؛ فلأن لا تثقل أجدر))[6].

ومثالها الياء كـ (القاضِي)، والواو كـ (يدعو)، والألف كـ (يخشى). ورغم هذا القَيد فهناك من ضعف الواو، والياء من (هو)، و(هي)، فقال: هوّ، وهيّ، وهي لغة همدان[7].

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل، 69/9.

([2]) المصدرالسابق نفسه.

([3]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 316/2.

([4]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 199/2؛ وانظر شرح المفصل، 70/9؛ وشرح الكافية الشافية، 328/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 315/2؛ وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص575؛ والكنّاش، 157/2؛ وشرح المكودي، 868/2؛ والمطالع السعيدة: جلال الدين السيوطي، 330/2.

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل، 70/9.

([6]) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 304/2؛ وانظر شرح شافية ابن الحاجب، 315/2.

([7]) المحيسن: المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، ص42؛ وانظر الإعراب الكامل للأدوات النحوية، عبدالقادر أحمد عبدالقادر، ص430؛ وسيبويه والضرورة الشعرية: إبراهيم حسن إبراهيم، ص79.

وثاني الشرطين ألاّ يكون همزة[1]، وذلك لثقل اجتماع الهمزتين[2]،

وثالثهما: ألا يكون ما قبله ساكناً[3] نحـو: زيـد، وعمـرو؛ لأن المقصـود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل؛ لئلاّ يلتقي ساكنان[4]، وعلته عند الفارسـي أنـه لا يجتمع في كلامهم ثلاثة سواكن))[5]، هي ((الحرف الموقوف عليه، والحرف المدغم، والحرف الذي قبله، وذلك مطّرح في كلامهم وصلاً ووقفاً، وليس مـن ذلـك بـاب (دواب)؛ لأن حرف المد واللين قام مقام الحركة؛ فيجوز أن يكون معه ما يكون مع الحركة وصلاً وقفاً))[6].

والشرطان الأولان قال فيهما ابن مالك[7] بعد أن أشار إلى الإشمام:

أو أَشْمِمِ الضمةَ، أو قِـفْ مُضـعِفَاً   ما لـيس همـزاً أو علـيلاً إن قِفَـا

أما الغرض من التضعيف، فهو توكيد الحرف في الإسماع، قـال سـيبويه: ((وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعـده

([1]) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 304/2؛ **وانظر شـرح** المفصـل فـي صـنعة الإعراب، 220/4؛ وشرح المفصل، 67/9، 70؛ وشرح ألفية ابن معط، 266/1؛ وشـرح شافية ابن الحاجب، 315/2؛ والمستوفي في النحو، 262/2؛ همع الهوامع، 513/2.

([2]) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 304/2؛ **وانظر شرح** المفصـل، 70/9؛ همـع الهوامع، 433/3.

([3]) ابن سراج: انظر الأصول في النحو، 372/2؛ والتكملة، ص189؛ والبيان في شرح اللمـع، ص50؛ وشرح ألفية ابن معط، 266/1؛ وشرح المفصل، 70/9؛ والإيضـاح فـي شـرح المفصل، 304/2.

([4]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 315/2.

([5]) الفارسي: التكملة، ص189؛ وانظر شرح المفصل، 70/9؛ والكناش، 158/2.

([6]) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 304/2.

([7]) ابن مالك: الألفية، ص59.

إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان))[1]، أو ((الدلالة على الحركة جنسها؛ ليفرق بين ما يكون سكون آخره للوقف، وبين ما يكون سكون آخره لا للوقف))[2].

وذهب سيبويه إلى أن هناك من يولي التضعيف هاء السكت في الكلمة الموقوف عليها؛ أي يلحق بها زيادتين، ومثّل عليه بقول بعضهم: أعطني أبيضه، يريد: أبيض، فألحق الهاء كما ألحقها في هُنه، وهو يريد: هُن[3].

4.3.1 الوقف بالإلحاق، أو الزيادة

يُعد الإلحاق نوعاً من أنواع الوقف، ويقوم على زيادة تلحق آخر بعض الأسماء والأفعال، والحروف الموقوف عليها.

ومن أهم هذه اللواحق هاء السكت و((إنما قيل لها هاء السكت؛ لأنها يسكت عليها، وهي مختصة بالوقف))[4]، لذا تسمى هاء الوقف[5]، وهاء الاستراحة[6]، وهي تزاد في كل فعل حُذِف آخره للجزم، أو الوقف، كقولك في لم يُعطِ: لم يُعطِه، وفي أعطِ: أعطِه[7]، ((وذلك لأنهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلما كان ذلك إخلالاً بالحرف؛ كرهوا أن يسكنوا المتحرك))[8]، والمعنى ((أنك إذا لم تأتِ بالهاء سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها، وهو إجحاف))[9]، فـ ((جعلوا الهاء عوضاً مما حذَفْتَ؛ لأن إدخال الهاء يوجب تبقية حركة ما قبل

([1]) سيبويه: الكتاب، 171/4؛ وانظر البيان في شرح اللمع، ص51.

([2]) كمال الدين الفرحان: المستوفي في النحو، 262/2.

([3]) سيبويه: الكتاب، 172/4؛ وانظر الأصول في النحو، 373/2؛ وارتشاف الضرب، 398/1.

([4]) علم الدين السخاوي: المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، ص439.

([5]) علي بن محمد الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص256؛ وانظر رسالتان في اللغة: أبو الحسن الرماني، ص26.

([6]) الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص256.

([7]) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 474/2؛ وانظر شرح المكودي، 873/2؛ وشرح التصريح، 344/2؛ والتوضيح والتكميل، 516/2.

([8]) سيبويه: الكتاب، 159/4؛ وانظر الأصول في النحو، 382/2.

([9]) ابن الحاجب: الكافية في النحو، 409/2.

المحذوف، وذلك قوله: ارمِه، ولم يرضه؛ لأن الأصل: ارمي، ولم يرضى، فحذفت الياء والألف، وكذلك الواو من يغزو إذا قلت: لم يغْزُه، فلو لم تأتِ بالهاء وجب سكون الميم، والضاد، والزاي؛ فكرهوا أن يُخِلوا بحذف الحرف والحركة، فأدخلوا الهاء؛ لتبقى الحركة على حالها))[1] وللتدليل على أنه قد حُذِف آخر هذه الأفعال، فالضمة في (لم يغْزُ) دليل على الواو المحذوفة، والفتحة في (لم يخْشَ) دليلٌ على الألف المحذوفة، والكسرة في (لم يرمِ) دليل على الياء المحذوفة، وكذلك في الأمر المبني نحو: اغْزُ، وارمِ، واخشَ، فإذا وقف عليه لزم حذف الحركات؛ إذْ الوقْفُ إنما يكون بالسكون لا على حركة، فشحوا على الحركات أن يُذْهبها الوقف، فيذهب الدال، والمدلول عليه؛ فألحقوها هاء السكت؛ ليقع الوقف عليها بالسكون، وتسلم الحركات، وكذلك ارمِه، وأغْزُه، واخْشَه[2].

وخص النحاة هذا الإلحاق في الوقف دون الوصل ((لأن الهاء هاءُ وقف، يراد بإدخالها بيان حركة ما قبلها، فإذا وصلوا الكلام تحرك الحرف الذي قبل الهاء بما وصل به من الكلام الذي بعده، واستغنى عن الهاء، كقولك: ارمِ زيداً، واغْزُ بلاد الروم، واخشَ عمراً، وما أشبه ذلك))[3]، والمعنى أنه ((إذا كان بعد ذلك كلام تركت الهاء؛ لأنك إذا لم تَقِفْ تحركتْ، وإنما كان السكون للوقف، فإذا لم تَقِف استغنيت عنْها وتركتها))[4] وذلك لفقدان الغرض الذي جِيء بها لأجله، وهو بيان الحركة، أو حرف المد، وبقاؤهما في الوقف، وهو حاصلٌ في الوصل؛ لذا استغني عنها. ومع ذلك فقد ذهب النحاة إلى أن حكم هذا الإلحاق بمثل هذه الأفعال ليس واجباً، أو غير لازم، إذْ يجوز الوقف عليها بحذف الهاء – كما هي حال الوصل – مع اجتماع الساكنين، وهي لغة بعض العرب، يقولون: ((ارم في الوقف، واغْز، واخْشْ... وهذه

([1]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص390؛ وانظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، 232/4؛ والأزهية في علم الحروف، ص257.

([2]) الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب، 77/9-78؛ وانظر شرح التصريح، 344/2.

([3]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص391.

([4]) سيبويه: الكتاب، 159/4.

اللغة أقل اللغتين))[1]، ووجهها ((أن الوقف عارض، وإنما الاعتبار بحال الوصل))[2]، يُضاف إلى ذلك ((أن الكلمة على أكثر من حرف، فصار بمنزلة ما كان على حرفين، أو ثلاثة من الكلام، فأمكن أن يبتدأ بمتحرك، ويوقف على ساكن))[3]، ومع هذا فقد ذهب الأزهري إلى أن الأجود الوقف بالهاء؛ لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها، وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها، فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف؛ فيذهب الدليل والمدلول عليه[4]، والمراد أن الكلمة قد لحقها حذْف آخرها؛ فكرهوا أن يتوالى عليها حذْف لامها، وحذْف الحركة الدالة عليها.

أما ما اعتلت فاؤه ولامه، وهو المسمى اللفيف المفروق، فإنه يلزمه هاء السكت في حال الوقف عليه، لحذْف آخره للجزم أو للبناء؛ لأن تَرك الهاء يفضي به إلى حرف واحد، لذا يجب إلحاقها به. قال سيبويه: ((وأما لا تَقِه من وقيت، وإن تَعِ أعِه من وعيتُ، فإنه يلزمها الهاء في الوقف مِن تَركها في (اخْشْ)؛ لأنه مُجحِفٌ بها، لأنها ذهبتْ منها الفاء واللام؛ فكرهوا أن يسكنوا في الوقف، فيقولوا: إن تَع أع، فيسكّنوا العين مع ذهاب حرفين من نَفْس الحرف. وإنما ذهب من نفس الحرف الأول حرف واحد، وفيه ألف الوصل، فهو على ثلاثة أحرف، وهذا على حرفين، وقد ذهب من نفسه حرفان))[5]، لذا يجب الإلحاق؛ لأن ((الحركة دليلٌ على المحذوف، فإذا وقفت عليه بالسكون، فيكون إجحافاً؛ فوجب أن تأتي بالهاء؛ ليقع السكون عليها، وتسلم الحركة دليلاً على المحذوف؛ لأن المحذوف إذا كان منه خَلَفٌ، وعليه دليلٌ كان كالثابت الموجود، مع أن ذلك يكاد أن يكون متعذراً؛ لأن الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد

([1]) سيبويه: الكتاب، 159/4 ؛ وانظر الأصول في النحو، 382/2؛ وشرح المفصل في صنعة الإعراب، 232/4.

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل، 78/9.

([3]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص391.

([4]) الأزهري: شرح التصريح، 344/2.

([5]) سيبويه: الكتاب، 160/4.

يستحيل تحريكه، وإسكانه في حال واحدة))[1]، وعليه فإن إلحاقها يُمكن من النطـق بالكلمة؛ لوجود حرف يبتدأ به وآخر يوقف عليه.

وكون حكم الإلحاق جائزاً في المعتلّ الآخر، وواجبـاً فـي المعتـلّ الأول والآخر، قال فيه ابن مالك[2]:

وقِفْ بِها السكْت على الفِعل المُعـل ... بِحذْفِ آخرٍ كـ "أعـطِ" مـن سـأل
وليس حتماً في سوى ما كـ "ع" أو ... كـ "يعِ" مجزوماً فَراعِ مـا رعـوا

ومما يوقف عليه بإلحاق هاء السكت المتحرك بحركة غيـر إعرابيـة، ولا مشبهة بها[3]، أو كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يشـبه المُعـرب[4]، فخـرج بالأول: جاء زيد؛ لأنه معرب، وبالثاني: لا رجلَ، ويا زيدُ، ومن قَبلُ، ومـن بعـدُ بالضم؛ لأن بناءهُن عارض[5]، ((فهي شبيهة بحركات الإعـراب لوجودهـا عنـد مقتضياتها، وانتفائها عند عدمها، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب))[6].

وكذلك لا تدخل: اضرب، ولم يضرب؛ لأنه ساكن[7].

وعليه فإن مظنّتها أن تلحق الحركة المتوغلة في البناء كـ (يـاء) المـتكلم، و(هُو)، و(هِي) فيمن فَتَحهُن[8] وغيرها من الأسماء المبنية – كما سنوضح – وفيـه قال ابن مالك[9]:

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل، 78/9.

([2]) ابن مالك: الألفية، ص60.

([3]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 296/2.

([4]) الأزهري: شرح التصريح، 345/2.

([5]) أبو هشام الأنصاري: أوضح المسالك، 314/4؛ وانظر شرح شافية ابن الحاجـب، 296/2؛ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل، 1134/3؛ وشرح ابن عقيل: لابن عقيل، 476/2.

([6]) السيوطي: همع الهوامع، 441/3.

([7]) الأزهري: شرح التصريح، 345/2.

([8]) ابن السراج: الأصول في النحو، 380/2؛ وانظر الكافية فـي النحـو ، 408/2؛ وشـرح التصريح، 345/2.

([9]) ابن مالك: الألفية، ص60.

ووصلَ ذي الهاءِ أَجِـز بِكُـل مـا   حُــرك تحريــك بنــاءٍ لزمــا

وعليه في ياء المتكلم قوله تعالى: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [1]، و﴿كِتَابِيَهْ﴾ [2]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾ [3]، و﴿مَالِيَهْ﴾ [4]، و﴿سُلْطَانِيَهْ﴾ [5]. وقول الشاعر[6]:

مهمــا لِــي الليلــةَ مهمــا لِيَــه   أودى بنَعلــي وسِــر بالِيَــه

وعليه في (هو) قول حسان بن ثابت[7]:

إذا مــا ترعــرع فينــا الغــلام   فمــا إن يقــال لــه مــن هُــوه

والغرض من هذا الإلحاق بيان حركة البناء للحرف الموقـوف عليـه؛ لأن الوقف يلزمها الإسكان. وهذا ما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحاة[8].

من هنا نجد أن النحاة خصوا المبني دون المعرب بهذا الإلحاق؛ وذلك ((لأن حركة الإعراب إذا ذهبت في الوقف دل العامل عليها بخلاف هـذه؛ فلهـذا كانـت محافظتهم على حركة البناء بإبقائها في الوقف، ولأنهم أرادوا الفـرق بـين حركـة الإعراب، وحركة البناء، ففرقوا بينهما بإلحاق حركة البناء هذه الهاء فـي الوقـف، وكانت أحق بذلك من حركة الإعراب؛ لأن حركة الإعراب تنتقل وتتغير، وحركـة البناء لا تتغير. قال الجرمي: وهذا على لغة تميم يقولون: ثوبيه، وغلامِيه))[9].

([1]) سورة القارعة: الآية 10

([2]) سورة الحاقة: الآية 25.

([3]) سورة الحاقة: الآية 26.

([4]) سورة الحاقة: الآية 28.

([5]) سورة الحاقة: الآية 29.

([6]) السخاوي: المفضل في شرح المفصل، ص439؛ وانظر الأزهيـة فـي علـم الحـروف، ص256؛ ومغني اللبيب، 126/1.

([7]) حسان بن ثابت الأنصاري: الديوان، شرح: يوسف عيد، ص422: وانظـر السـيرا فـي النحوي، ص400؛ وشرح جمل الزجاجي، 436/2.

([8]) انظر سيبويه: الكتاب، 163/4؛ وشـرح المفصـل، 84/9؛ والكنّـاش، 167/2؛ وشـرح التصريح، 345/2.

([9]) السخاوي: المفضل في شرح المفصل، ص439.

وهذا الإلحاق – كما أسلفنا – محلّه الوقف دون الوصل؛ بمعنى أنه إذا ما أدرجنا الكلام سقطت الهاء ((لأنها إنما دخلت شحاً على الحركة؛ لئلاّ يزيلها الوقف، فأما الوصل فإن الحركة تثبت فيه، فلم تكن حاجة إلى الهاء))[1]؛ لأن ما بعدها أغنى عنها، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيهْ﴾ في حال الوقف، فإذا أدخلت أو أدرجت قلت: مالي هلك، وسلطاني خذوه[2]. إلا أن الزركشي ذهب إلى أن إلحاق الهاء بهذه الآيات القرآنية، وغيرها مما ألحقت بها – واجب، ولا يجوز الوصل، قال معللاً ذلك: ((فالواجب أن يوقف عليه بالهاء؛ لأنه مكتوب في المصحف بالهاء ولا يوصل، لأنه يلزم في حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل، فإن أثبتها خالف العربية، وإن حذفها خالف مراد المصحف، ووافق كلام العرب، وإذا هو وقف عليه خرج من الخلافين، واتبع المصحف وكلام العرب. فإن قيل: فقد جوزوا الوصل في ذلك، قلنا: أتوا به على نية الوقف، غير أنهم قصروا زمن الفصل بين النطقين، فظن من لا خبرة له أنهم وصلوا وصلاً محضاً، وليس كذلك))[3].

وعليه قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ * إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيهْ﴾ فهو مبني على الوقف، يقرأ بالهاء وصلاً ووقفاً، حيث أثبت الهاء في الخطّ[4].

ومن الأساء المبنيّة التي تلحق بها هاء السكت وقفاً اسما الإشارة هؤلا، وهاهنا إذا قصرا، فيقال فيهما: هؤلاه، هاهناه[5]، والغرض من ذلك ((أن الألف خفية؛ فأرادوا البيان))[6]

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل، 45/9.

([2]) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص461، وانظر شرح المفصل في صنعه الإعراب 191/4، وشرح الفصل 45/9.

([3]) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 344/1؛ وانظر الأزهية في علم الحروف، ص256.

([4]) كمال الدين: المستوفي في النحو، 265/2.

([5]) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص480؛ وانظر شرح المفصل في صنعه الإعراب 240/4.

([6]) سيبويه: الكتاب، 165/4؛ وانظر الأصول في النحو، 381/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 300/2: والكناش، 167/2.

إذا لم يتلفظ بعدها بشيء[1].

ويطّرد هذا الإلحاق، فيما آخره نون ليست بحرف إعراب كـ (نون) الاثنين والجمع، نحو قولهم: هما ضاربانِه، وهم مسلمونَه، وقائلونَه، وكذلك فيما آخره نون من المبنيات، كقولهم في هن، وضربتُن، وأين: هُنه، وضربتُنه، وأَينَه[2] وإنـه فـي (إن) ومعناها أجل[3]، وعليها قول عبدالله بن قيس الرقيات[4]:

ويقُلْـ ـن: شـ ـيب قـ ـد عـ ـلا ك وقـ ـد كبِـ ـرتَ فَقُلْـ ـتَ: إنـ ـه

وذهب ابن هشام إلى أن الهاء ليست للسكت، بل هي ضمير منصوب بهـا، والخبر محذوف، أي إنه كذلك[5]، وعلى إلحاقها بالنون جاء قول الراجز:

اكـ ـ ـسُ بُنَيـ ـ ـاتي وأُمهُنـ ـ ـه أقسـ ـ ـمُ بـ ـ ـاللهِ لَتَفْعلَنـ ـ ـه(6)

والغرض هو ذاته في المنبيات السابقة تبيين الحركة، قال سيبويه: ((هذا بابُ ما تلحقه الهاء؛ لتبيين الحركة))[7]؛ وعلته أن النون خفية[8]، ((فهي أحوج إلى تبينها

([1]) الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، 300/2.

([2]) سيبويه: الكتاب، 161/4؛ وانظر الأصول في النحو، 380/2؛ والمستوفي في النحو، 267/2.

([3]) سيبويه: الكتاب، 162/4، وانظر المفصل في صنعة الإعراب، ص461؛ والكافيـة فـي النحـو، 408/2؛ والأزهية، ص257؛ ومغني اللبيب، 47/1.

([4]) عبدالله بن قيس: الديوان، تحقيق وشرح عزيزة فوال بابتي، ص212؛ وانظـر الكتـاب، 162/4؛ والأصول في النحو،383/2.

([5]) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 47/1.

([6]) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 567/2؛ والخصائص، 444/1، والرواية فيه:

يا عُمر الخير جُزيت الجنه فاكسُ بُنَيَاتي وأُمهُنـ ـه

أو يا أبا حفص لأمضينه. وكذلك في لسان العرب، مادة (أوس)، 18/6، والرواية (رُزقـ ـت) بدلاً من (جُزيت).

([7]) سيبويه: الكتاب، 161/4.

([8]) المصدر السابق، 161/4.

بالهاء، وتَرك حركتها عليها))[1]، يضاف إلى ذلك أن ما قبل النون – في الأمثلة السابقة- ساكن سواء أكان حرفاً صحيحاً – النون – أم حركة طويلة – الألف والواو – فألحقت الهاء ((كراهية اجتماع الساكنين))[2]، ويقاس على ذلك إلحاقها بـ (ثَـم) الظرفية، و(هلُم)، فيقال فيهما: ثَمه، وهلُمه. وعليه قول الراجز[3]:

ألا أيها الناسُ ألا هلُمه

وذلك لأن الميم الموقوف عليها فيهما قبلها حرف ساكن، وهو الميم الأولى المدغمة في الثانية، وحركة الحرف الموقوف عليه ليست بحركة إعراب، ولكنها مفتوحة على كل حالٍ؛ فألحقوها هاء السكت لِتُبينَها، فهي ((خفية كالنون، وهي أشبه الحروف بها في الصوت، فلذلك كانت مثلَها في الخفاء))[4].

ومن الحروف التي حُمِلت على أنها من باب الإلحاق في الوقف – الألف في ضمير المُتكلم المنفصل (أنا)، إذْ ذهب النحاة إلى أن الضمير الهمزة والنون (أن)، والألف زائدة لبيان الحركة، قال سيبويه: ((وقد استعملوا في شَيءٍ من هذا الألف في الوقف كما استعلموا الهاء؛ لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف، وهي شبيهة بها))[5]، ومن ذلك قولهم: (أنا) فإذا وصلَ قال: أن أقولُ ذاك، ولا يكون في الوقف في (أنا) إلا الألف[6].

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج[7]، والفارسي[8]، والقزاز القيرواني[1]، وابن يعيش[2]. والتقارب بينهما في المخرج يتمثل في أن الهاء تخرج من أقصى الحلق،

([1]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص396.

([2]) الهروي: الأزهية في علم الحروف، ص257.

([3]) سيبويه: الكتاب، 161/4؛ والسيرافي النحوي، ص396؛ والخصائص، 277/2؛ والأزهية في علم الحروف، ص257.

([4]) سيبويه: الكتاب، 161/4.

([5]) المصدر السابق، 163/4.

([6]) المصدرالسابق، 164/4.

([7]) ابن السراج: الأصول في النحو، 116/2، 378.

([8]) الفارسي: التكملة، ص202.

والألف تخرج من الجوف[3]. لهذا ذهب بعضهم إلى أن هناك لغةً ثانية في الوقـف على (أن) تقوم على إلحاق هاء السكْت بها، فيقال: أنَه. قال السيرافي: ((وبعض من طيء يقفون عليها بالهاء، فيقول: أنَه، وروي أن حاتم الطائي... قال: هذا فصـدي أنَه))[4]، وهو ما أخذ به العكبري موجهاً علّة ذلك بالقَول: ((قالوا في أنا: أنَه؛ لقرب ما بين الهاء والألف في الخفاء والمخرج، حتى قال الأخفش: إنهما من مخرج واحدٍ، وقالوا: هُنَه، والأصل: هنا))[5].

أما عن علة الإلحاق فيما يخص الألف، فهي ((بيان الحركة في الوقف، يدل على ذلك أنك إذا وصلت سقطت الألف؛ فتقول: أن فعلتُ، والوصلُ مما يرد الأشياء إلى أُصولها))[6].

أما الأيوبي فحمل هذا الإلحاق سواء الألف، أم هاء السكت بـ (أن) وقفاً بأنه جاء للتمييز بينه وبين (أن) الحرفية؛ لأن الوقف عليه – أن – يقتضي السكون، ومن ثَم يقع هذا اللبس، قال: ((تقولُ في الوقف عليها: أنا، وأنَه، إما بـالألف، أو بهـاء السكت؛ لأنك لو سكنت، وقلت: (أن) بمعنى (أنا) أَشبه (أن) التي هي حرف؛ فجـئ بالألف، أو بهاء السكت للفرق بينهما))[7].

ومما يقوي هذا السبب وإمكانية وقوع هذا الالتباس أن أبـا حيـان أورد أن هناك من ينطق (أن): (أن) بالسكون وصلاً ووقفاً، ونسب هذه اللغة إلـى قضـاعة،

([1]) القيرواني: ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص160.

([2]) ابن يعيش: شرح المفصل، 83/9.

([3]) المحسين: المقتبس، ص32.

([4]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص401؛ وانظر المفصل فـي صـنعة الإعـراب، ص480؛ والمقرب، 35/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 294/2، والرواية فيه: ((هكذا فـزدي أنَـه))؛ وشرح جمل الزجاجي، 436/2؛ ومجمع الأمثال: الميداني، 482/3، والرواية فيه: ((هكـذا فصدي)).

([5]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 346/2.

([6]) ابن يعيش: شرح المفصل، 83/9؛ وانظر القياس في النحو، ص215.

([7]) الأيوبي، الكناش، 166/2.

يقولون: (أن قائم) وصلاً، ويقفون عليه أن[1]، إلا أنه لم يأخذ بهذا الوجه في النطق، قال: ((لا تسكن نون أنا))[2]، فـ ((الأكثرون على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف وقفاً))[3]؛ لأن ((أن على حرفين: أحدهما ثقيل بغرض الحذف كما في ﴿لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [4]، والآخر فيه لين وخفاء، فلو سُكن لحصل فيه من الضئولة ما يقعد به عن بلوغ رتبة الضمائر المنفصلة؛ فلم يكن بد من أن يلحق به في الوقف حرف ساكن يوقف عليه، واختاروا الألف لمكان الفتحتين فيه، ولأنه متبرىء من حروف العلّة التي الفرار من الاستكثار منها مظهره، أو مقدرة يلجئ إلى الهاء؛ فقالوا في الوقف عليه: قمتُ أناه))[5].

ومع كُل ذلك فهناك من حملَ الهاء في (أنَه) على وجهٍ آخر مؤداه أنها بدلٌ من الألف في (أنا)، هذا يعني أن الألف فيه أصلية، وليست زائدة للإلحاق، ومن هؤلاء ابن جنّي، قال في أحد توجيهيه لها: ((فأما قولهم في الوقف على (أن فعلتُ): (أنا) و (أنَه) فالوجه أن تكون الهاء في (أنَه) بدلاً من الألف في (أنا)؛ لأن الأكثر في الاستعمال إنما هو (أنا) بالألف، والهاء قليلة جداً، فهي بدلٌ من الألف، ويجوز أن تكون الهاء أيضاً في (أنَه) ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها، بل قائمة بنفسها، كالتي في قوله تعالى: ﴿كتابيه﴾ و﴿حسابيه﴾... و ﴿لم يتَسنه﴾ [6]))[7].

وممن أخذ بالوجه الأول عند ابن جنّي الزمخشري، قال: ((والهاء أُبدلت من... الألف في قوله:

([1]) انظر أبو حيان: ارتشاف الضرب، 406/1؛ وانظر الإعراب الكامل للأدوات النحوية، ص71.

([2]) الأندلسي : تقريب المقرب ، ص96.

([3]) عبد القادر: الإعراب الكامل للأدوات النحوية، ص71.

([4]) سورة الكهف: آية (38).

([5]) كمال الدين: المستوفي في النحو، 264/2.

([6]) سورة البقرة: الآية 259.

([7]) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 555/2.

إن لم تُروها فَمه

وفي أَنَه))[1].

وكذلك ابن الحاجب في بعض آرائه، قال: ((حُكْم (أنا) إذا وُقِفَ عليه أن لا يوقفَ على النون اتّفاقاً، ولا بُد من إلحاق الألف في اللغـة الفصـيحة، أو الهـاء، وإلحاقهم الألف إما لأنها هي الأصلُ بدليل إثبات بعضهم لها في الوصل، وبدليل أن نَحوها من الضمائر لم يقتصر فيه على النون. وإما لأنها مزيدة في الوقـف خيفـة اللبس بينها، وبين (أن)؛ لأن الوقْفَ يُذْهِبُ حركتها لو وُقِفَ عليها. وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء؛ لأنها هاء السكْت، وهو بالإسكان، وهو بإلحاق الهاء. وهـذا جـارٍ على القياس؛ لأن كُل متحرك حركة بنائية جائز أن يوقفَ عليها بالسكون، وإلحـاق الهاء))[2].

وأرى أن الرأي الراجح في هذه الأقوال هو القائل: إن الهاء بدلٌ من الألـف في (أنا)، والمفضي في النهاية إلى أصالة الألف اللينة بعد النون، والدليل على ذلـك ما جاء في سائر اللغات السامية من نطقهم الألف فيه، ففـي البـابلي – الآشـوري anaku<، و anohi ani< في العبري، و ana< في السبئي – المعيني، والحبشي، و ena (<eno)< في الآرامي، و (أنا) في العربي[3]، كما عُثر على صـيغة الضـمير العربي (أنا) مكتوباً بالألف اللينة كما ينطق، وذلك ما جاء في نقش حـران اللجـا المؤرخ سنة خمسمائة وثمان وستين ((أنا شُرحيل بن ظلمو))[4]. فكل هـذا يؤكـد أصالتها فيه وصلاً ووقفاً، إضافة إلى ثبوتها في خط المصحف.

أما السبب في إبدالها هاء، فيعود إلى ((عوامل نفسية مثل: قَصد الراحـة، إذْ النطق بالهاء التي هي شبيهة بهاء السكْت أخفّ من النّطق بالألف المدية، وأيضاً فإن الهاء الساكنة يظهر عليها المقطع الصوتي، أكثر من ظهوره على الألف))[5].

([1]) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص514-515.

([2]) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 317/2.

([3]) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، ص15؛ وانظر الضمائر في اللغة العربية: محمد عبـدالله جبر، ص19.

([4]) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية، ص168.

([5]) المحيسن: المقتبس، ص17.

من هنا نجد أن في الضمير (أنا) في الوقف ثلاث لغات: الألف، والإسـكان، وهاء السكت.

5.3.1 الوقف بالإبدال

يُعد الإبدال من التغييرات اللاحقة للحرف الموقوف عليه، وهو بكسر الهمزة مصدر أبدل، ويعني جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً، كإبدال الألف مـن نـون التوكيد الخفيفة المفتوح ما قبلها، وإبدال الهاء من تاء التأنيـث المربوطـة اللاحقـة للاسم. وقد يتعداه إلى إبدال حرف من حركة، كإبدال الألف من تنوين الفتح بإجماع النحاة، والواو، والياء من تنوين الضم والكسر على لغة أزد السراة.

1.5.3.1 الإبدال من التنوين

التنوين: نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطّاً ((وجيء به فرقاً بين مـا ينصرف، وما لا ينصرف، وفرقاً بين الاسم والفعل، وفرقاً بين المفرد والمضـاف؛ لأن المضاف، والفعل، وما لا ينصرف لا يدخلها التنوين))[1].

وفيما يخص الوقف على التنوين، فقد ذهب النحاة إلى أن فيه ثلاث لغات:

الأولى: تقوم على إبداله بعد الفتحة ألفاً سواء أكانت الفتحة حركة إعـراب، كقولنا في رأيتُ زيداً: رأيتُ زيدا، أم حركة بناء، كقولنا فـي إيهـاً وويهـاً: إيهـا وويها[2]. أما بعد الضمة والكسرة، فالأصل فيه الحذف، والوقوف علـى مـا قبلـه بالسكون، كقولنا في هذا زيد، ومررتُ بزيدٍ: هذا زيد، ومررتُ بزيد بسكون الـدال فيهما من غير إبدال[3]، وعلى هذا نص العكبري قائلاً: ((وأما الإبدال من التنـوين،

([1]) الحيدره اليمني: كشف المشكل في النحو، ص509.

([2]) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، 324/2؛ وأوضح المسالك، 307/4.

([3]) انظر الفراهيدي: الجمل في النحو، ص309؛ والكافية في النحو، 402/2؛ وشـرح الكافيـة الشافية، 324/2-325؛ والفاخر، 961/2؛ وارتشاف الضرب، 392/1؛ وشرح ابن عقيـل، 467/2؛ وشفاء العليل، 1129/3.

فأكثر العرب تبدل منه في النصب، ولا تبدل منه في الرفع، والجر))[1]، وعليه قول الشاعر[2]:

رأيــتُ أروى والــديون تقضــى   فمطلَــتْ بعضــاً وأدت بعضــا

حيث وقف على (بعضا) بإبدال تنوين الفتح ألفاً، والأصل بعضاً كمـا هـي الحال في الدرج. وهذه اللغة الفصيحة[3] والأرجح[4] والأكثر إجماعاً؛ لذا اقتصر ابن مالك عليها، فقال فيها[5]:

تنوينــاً إثْــر فَــتْحٍ اجعــل ألفــاً   وقْفــاً، وتِلْــو غَيْــر فَــتْحٍ احــذفا

وقيد النحاة هذا الإبدال بشروط منها ما لم يكن مؤنثاً بالتاء[6] أي أن لا يكون ((حرف إعراب ذلك الاسم تاء التأنيث التي تبدل في الوقف هاء؛ وذلك قولك: أكلتُ تَمره، وأخذتُ جوزه، ولم تقل: أكلتُ تمرتا، ولا أخذتُ جوزتا؛ لأنهم أرادوا الفـرق بين التاء الأصلية في نحو: دخلتُ بيتا، وسمعتُ صوتا... والتاء الملحقة نحو: رأيتُ عفريتا، وملكوتا... وبين تاء التأنيث في نحو: تمرة، وغرفة، فأما قولك: أكرمتُ لك بنتا، وصنتُ لك أُختا، ووقوفك على هاتين التاءين بالألف، فإنما ذلك؛ لأنهما ليسـتا علمي تأنيث، وإنما هما بدلان من الواو التي هي لام الفعل فـي إخـوة، وأخَـوان، وأخوات، وفي الأُخوة، والبنوة))[7].

([1]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 199/2.

([2]) ابن السراج: الأصول في النحو، 389/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 305/2.

([3]) المكودي: شرح المكودي، 683/2.

([4]) الأزهري: شرح التصريح، 338/2.

([5]) ابن مالك: الألفية، ص59.

([6]) انظر الشوملي: شرح ألفية ابن معط، 261/1؛ وشفاء العليل، 1129/3؛ وهمـع الهوامـع، 425/3، 426؛ وحاشية الصبان، 299/4.

([7]) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 675/2-676.

كما اشترطوا فيه أن يكون منصرفاً؛ لأنه إن كان ممنوعاً من الصرف فإنه يوقف عليه بالسكون، كما يوقف على المرفوع، والمجرور، نحو: رأيتُ أحمد؛ لأنه ليس فيه تنوين لتبدل منه الألف، ويُزاد عليه المنصوب المعرف بـ (أل)، فإنه يوقف عليه كغير المنصرف بالسكون، قال ابن جني في ذلك: ((فأما إذا لم يكن المنصوب منوناً، بأن يكون في الاسم ألف، ولام، أو يكون غير منصرفٍ فإنّك تقف عليه ساكناً، كما تقف على المرفوع والمجرور؛ لأنك إنما تُبدِل من التنوين، والتنوين معدوم في ذلك؛ فيستوي الرفع، والنصب، والجر))[1]، إذْ تقول في النصب: ضربتُ عُمر، وأكرمتُ الرجُلْ[2].

أما عن علّة هذا الإبدال، فقد جعلها النحاة في أمرين:

أولهما: التمييز بين النون في تنوين النصب، وبين النون الأصلية، وما جرى مجراها، وجمعيها مفتوح ما قبلها.

وثانيهما: خفة الفتحة السابقة للنون، والألف المبدلة منها.

وعلل بالسبب الأول سيبويه، قال: ((أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب الألف؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه، أو زيادة فيه لم تجيء علامة للمنصرف؛ فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون))[3]. ((فأما الأصلية فنحو: حسن، وما جرى مُجرى الأصلية فنحو: رعشن، وخَلْبن. فلو قالوا: زيداً لأشبه رعشَن في الوقف، ويقلبون من التنوين إذا كان بعد فتحة النصب ألفاً؛ فيقولون: زيدا))[4].

([1]) ابن جني: البيان في شرح اللمع، ص53.

([2]) المصدرالسابق، ص49؛ وانظر شرح ألفية ابن معط، 262/1.

([3]) سيبويه: الكتاب، 166/4.

([4]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص408؛ وانظر شرح المفصل، 69/9؛ وشرح ألفية ابن معط، 161/1.

أما السبب الثاني فعلل به السيرافي، قال: ((وإنما أبدل من التنوين ألفاً إذا كان قبلها فتحة النصب؛ لأن الألف والفتحة خفيفتان))[1]، والمعنى ((أنه لا يستثقل الألف، بل تخف به الكلمة، بخلاف الواو، والياء لو قلبت النون إليهما في الرفع، والجر، والخفة مطلوبة في الوقف))[2]. والسبب في خفته مع الفتحة، وثقله مع الضمة والكسرة هو أن ((التنوين شبيه الألف من حيث إن اللين في الألف تقاربه الغنة في التنوين؛ فأبدلوه ألفاً لِما بينهما من المقاربة، ولم يُبدلْ بعد الضمة واواً، وبعد الكسرة ياء؛ لمكان ثقل الواو، والياء في نفسهما، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو، والكسرة مع الياء زاد الثقل، ولم يكن في الفتحة مع الألف ثقل؛ فتركوها على حالها))[3]، ودليل ذلك أن العرب تخفف الضمة والكسرة دون الفتحة إذا كانتا من نَفْس الكلمة، فـ ((يقولون في فَخِذ: فَخْذ، وفي رُسُلٍ: رُسل، ولا يخففون الجمل؛ لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة، والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الياء، والواو))[4]، ((فإذا لم يخففوا، وبقيت الفتحة لزم قلبها ألفاً))[5].

وزاد ابن جني سبباً ثالثاً سوغ به الإبدال مع الفتحة، وعدمه مع الضمة والكسرة، وهو خَشْية التباس الياء المبدلة من الكسرة بياء المتكلم، والواو المبدلة من الضمة بواو الجماعة، فضلاً عن ثِقَل الواو بعد الضمة، والياء بعد الكسرة – كما ذكرنا – قال: ((لو فَعلْنا ذلك لأدى إلى الالتباس، وتحمل الثقل، فأما الالتباس فلأنك إذا قلت: مررتُ بزيدي لم يُعلَم هل هذه الياءُ ياءُ المتكلم إذا أضاف إلى نفسه، أو بدلٌ من الكسرة، وكذلك إذا قلت: هذا زيدو، لم يُعلَم هل هذه الواو واو الجماعة، أو

([1]) السيرافي: السيرافي النحوي، ص409؛ وانظر اللباب في علل البناء والإعراب، 199/2؛ وشرح ألفية ابن معط، 261/1؛ وشرح المفصل، 70/9.

([2]) الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 279/2، 280.

([3]) الأزهري: شرح التصريح، 338/2.

([4]) سيبويه: الكتاب، 167/4؛ وانظر البيان في شرح اللمع، ص51-52؛ وشرح ألفية ابن معط، 262/1.

([5]) ابن جني: البيان في شرح اللمع، ص53.

عِوض من الضمة، ألا ترى أنا إذا قُلْنا: هذا حجرو، أنه يشتبه بفعل جماعة من قولك: حجروا عليه، وأما النصبُ فلا يوقع لَبساً.

وأما الثِّقلُ فلأن الواو إذا وقعت طَرفاً، وقبلها ضمة رفضوها، إذْ ليس ذلك ببناء في كلامهم، فأما الياء فلاجتماع الأمثال، وذلك مستثقلٌ أيضاً))[1].

ومع ذلك فإن منهم من لم يحفل بهذه الأسباب، فأجرى الرفع والجر مُجرى النصب؛ فأبدل واواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وهي اللغة الثانية في الوقف على المنون، ونسبها النحاة إلى أزد السراة، يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررتُ بزيدي، وبعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء، والواو كما أثبتوا الألف[2]، ومنهم من ذهب إلى أنها لغة قوم من أهل اليمن، ونعتها بأنها غيرُ فصيحة[3]، أو هي لغة ردية[4]، فهي في القلّة كلغة من قال: رأيت زيد[5] أي كلغة من أجرى النصب مُجرى الرفع والجر، فوقف عليه بالسكون، وهي لغة ربيعة – كما تقدم – والثالثة في الوقف على المنون. هذا يعني أن لغة أزد السراة مغايرة للغة ربيعة؛ لذا ذهب ابن جني إلى أن هذه اللغة – لغة أزد السراة – أو هذا المذهب ليس عليه العمل[6] للأسباب السابقة؛ فاختاروا الوقف بالسكون على المرفوع والمجرور ((لأنه ثبت أن الابتداء لا يكون إلا بالحركة، فوجب أن يكون الوقْف بالسكون؛ لأن الحركة

([1]) ابن جني: البيان في شرح اللمع ، ص53؛ وانظر أسرار العربية، ص354؛ وأمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي العلوي، 159/2؛ واللباب في علل البناء والإعراب، 200/2.

([2]) انظر سيبويه، الكتاب، 167/4؛ والأصول في النحو، 372/2-372؛ والجمل في النحو، ص309؛ وأمالي ابن الشجري، 159/2؛ واللباب في علل البناء والإعراب، 201/2؛ وشرح المفصل، 70/9؛ وشرح الكافية الشافية، 324/2؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 274/2، 280؛ وشرح ابن الناظم، ص574؛ وارتشاف الضرب، 393/1؛ وشفاء العليل، 1129/3؛ وهمع الهوامع، 427/3.

([3]) ابن الحاجب: الكافية في النحو، 407/2؛ وارتشاف الضرب، 393/1.

([4]) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، 159/2.

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل، 70/9.

([6]) ابن جني: البيان في شرح اللمع، ص50، 51.

ضد السكون، والوقْف ضد الابتداء؛ فلما كـان الابتـداء بالحركـة، كـان الوقـف بالسكون))[1].

2.5.3.1 الإبدال من نون التوكيد الخفيفة

ومما ضارع تنوين النصب بإبداله ألفاً في الوقف – نون التوكيد الخفيفـة إذا انفتح ما قبلها، فهي نظير التنوين في الاسم، ومما يقوي وجه الشبه بينهما هـو ((أن المصاحف اتفقت على رسم نون التأكيد الخفيفة ألفاً في ﴿وَلَيَكُونًا﴾[2]، ﴿لَنَسْفَعًا﴾[3]))[4]، والجامع بينهما ((أنهما جميعاً من حروف المعاني، ومحلّهما آخر الكلمة، وهي خفيفة ضعيفة، فإذا كان قبلها فتحة أُبدل منها في الوقف ألفاً، كما أبدل من التنوين، ووقَفْت عليها، فقلت: لَنَسفَعا))[5]، (وليكونا) كما قالوا في رأيتُ زيداً: زيدا.

وفي إبدالها ألفاً، قال ابن مالك[6]:

وأبـدِلَنْها بعـد فَـتْحٍ أَلِفـا   وقْفَاً كمـا تقـولُ فـي قِفَـن: قِفَـا

وعليه جاء قول الأعشى[7]:

وذا النصُب المنصـوبِ لا تَنْسِـكَنهُ   ولا تَعْبُـدِ الشـيطان والله فاعبـدا

([1]) المصدر نفسه، ص51.

([2]) سورة يوسف: آية (32).

([3]) سورة العلق: آية (15).

([4]) القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، ص303.

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل، 88/9.

([6]) ابن مالك: الألفية، ص44.

([7]) الأعشى: الديوان، ص137؛ وانظر شرح أبيات المفصل، 1188/2؛ وأمالي ابن الشـجري، ص165، ورواية الصدر فيه (وصل على حين العشيات والضحى)؛ وسر صناعة الإعراب، 678/2؛ والمفصل في صنعة الإعراب، ص481؛ وشفاء العليل، 882/2، ورواية الصـدر فيه: (وإياك والميتْات لا تقربنها).

يريد (فاعبُدن) فأبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف؛ وذلـك لأنهـا لسـكونها وانفتاح ما قبلها ضارعت التنوين فجاء هذا الإبدال ، هذا يعني أنه ((لا فـرق بـين النون الخفيفة في الأفعال، وبين التنوين في الأسماء، إلا أن النون تحـذف إذا لقيهـا ساكن بعدها من كلمة اُخرى، والتنوين يُحرك لالتقاء الساكنين))[1]، ((لأنهم فضـلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل))[2].

وهذا الإبدال في النون لم يكن مطلقاً، بل قيده النحاة بانفتاح ما قبلها – كمـا أشرنا- تماماً كما هي الحال في التنوين، أما إذا كان ما قبلهـا ضـمة، أو كسـرة فتحذف كما هي الحال في تنوين الضم والكسر ((فتقول في الوقف على هل تَضرُبُن: هل تضربون، وفي الوقف على هل تَضربِن: هل تضربين، لما وقفت حذفت النـون الخفيفة، ولم تبدل منه كما أبدلت مع الفتحة؛ لأنك تقول في الأسماء: رأيـتُ زيـدا، فتبدل الألف في النصب مِن التنوين، وتقول في الرفع: هذا زيد، وفي الجر: مررتُ بزيد، فلا يبدلون، وإنما يحذفونها حذْفاً، كذلك هذه النون))[3]، هذا يعني أن علّة قلبها ألفاً إذا انفتح ما قبلها، وحذفها إذا انضم، أو انكسر ما قلنا في التنوين سواء[4].

3.5.3.1 إبدال تاء التأنيث هاء

تُعد تاء التأنيث في الاسم من الحروف التي يلحقها إبدال في حـال الوقـف عليها، فـ ((متى كان آخر الاسم تاء التأنيث من نحو: طلحة، وحمـزة، وقائمـة، وقاعدة، كان الوقف عليه بالهاء؛ فتقول: هذا طَلْحه، وهذا حمـزه، وكـذلك قائمـه، وقاعده، وذلك في الرفع، والنصب، والجر))[5]، وفي هذا قال ابن معطٍ[6]:

([1]) ابن يعيش: شرح المفصل، 43/9؛ وانظر شفاء العليل، 887/2.

([2]) ابن السراج: الأصول في النحو، 202/2.

([3]) ابن يعيش: شرح المفصل، 43/9، 90؛ وانظر الكافية في النحو، 407/2؛ والمقرب، 32/2؛ وشرح الفواكه الجنية، ص354.

([4]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 280/2.

([5]) ابن يعيش: شرح المفصل، 81/9.

([6]) ابن معط: الألفية، ص81.

فَعلَامةُ التأنيثِ تاءٌ وألف والهاءُ عن تاءٍ تَنَشى إذْ تَقِفْ

وعلى إبدالها في الوقف هاء جاء قول الشاعر[1]:

رميتيهِ فأصميت فما أخطأتِ الرميه

((والذي يدل على أن الهاء بدلٌ من التاء أنها تصير تاء في الوصل، والوصلُ مما ترجع فيه الأشياء إلى أُصولها، والوقف من مواضع التغيير))[2]، والمعنى أن علامة التأنيث إذا وصلْتَ التاء، وإذا وقفْتَ الهاء.

وعليها في الوصل قَولُ عبدالله بن قَيس الرقيات[3]:

نَضر اللهُ أعظماً دفَنُوها بِسُجُستان طلحةِ الطلْحات

أما عن عِلة إبدالها وقفاً، فقد جعلها النحاة في سببين:

الأول: أنهم أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء، والتاء التي هي من نَفْس الحرف[4]، نحو: بيت، وأبيات، أو الملحقة في نحو: بِنْت، وأُخْت[5].

أما السبب الثاني فوجهه ((قصدهم إلى التفرقة بينها، وبين تاء الفعل؛ لما ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز))[6]، وعلى هذين السببين حمل الاستراباذي هذا الإبدال أيضاً[7].

---

(1) انظر أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 17/3.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، 81/9.

(3) الرقيات، الديوان، ص87؛ وانظر لسان العرب، مادة (طلح)، 533/2، والرواية فيه (رحِم) بدلاً من نَضر)؛ والكناش، 165/2، وطلحة الطلحات: هو طلحة بن عبيدالله بن خلف الخزاعي.

(4) سيبويه: الكتاب، 166/4.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، 81/9.

(6) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 314/2؛ وانظر شرح المفصل، 81/9؛ والمستوفي في النحو، 265/2؛ وكشف المشكل في النحو، ص606.

(7) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 288/2-289.

أما العكبري فسوغ هذا الإبدال بـأنهم أرادوا أن يفرقـوا بـين الوصـل، والوقف[1]، فالوصل تبقى فيه التاء على حالها، والوقف تبدل فيه هاء، إلا أنـه قـد يجري خلاف ذلك؛ فتبقى التاء تاء في الوقف، وذلك من إجـراء الوقـف مُجـرى الوصل، وتبدل هاء في الوصل وذلك من إجراء الوصل مُجـرى الوقـف – كمـا سنوضح لاحقاً - .

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبين لنا أن النحاة قيدوا تاء التأنيث التي يلحقهـا هذا الإبدال في الوقف بأن تكون اللاحقة للأسماء، نحو: فاطمة، وفتاة، بخلاف تـاء التأنيث في الفعل، كـ (هند قامت)، وكذلك المتصلة بالحرف نحو ((رُبتَ، وثُمـتَ، ولعاتَ، فإنه يوقف عليها بالتاء، ولا تبدل هاء؛ لئلاّ تلتبس بهاء الضـمير))[2] التـي للمفعول نحو: ضربه.

وقال الاستراباذي في سبب ذلك: ((وإنما تُصُرف في الاسمية بالقَلْـب دون الفعلية؛ لأصالة الاسمية؛ لأنها لاحقة بما هي علامة تأنيثه بخلاف الفعليـة، فإنهـا لحقت الفعل دلالة على تأنيث فاعله، والتغيير بما هو الأصل أولى لتمكّنه))[3].

كما اشترط النحاة في هذا الإبدال في تاء التأنيث المتصلة بالاسم بأن يكـون ما قبلها متحركاً لفظاً، ولا تكون الحركة إلا فتحة، نحو: ثَمره، وشجره، أو تقديراً[4] بأن ((يكون ما قبلها ساكناً معتلاً، ولا يكون إلا ألفاً، نحو: صـلاة، وزكـاة...؛ لأن الساكن المعتلّ كالمتحرك تقديراً؛ لأنه في موضعه، ومنقلب عنه؛ ولأن الألف مـن

([1]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 346/2.

([2]) انظر ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، 311/4؛ وحاشية الصبان، 313/4؛ والكواكب الدرية، 275/2؛ والنحو المستطاب: سؤال وجواب وإعراب، عبد الرحمن بن عبد الـرحمن شميلة الأهدل، 309/2.

([3]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 289/2.

([4]) السلسيلي: شفاء العليل، 1133/3؛ وانظر شرح ابن الناظم، ص575؛ والمطالع السـعيدة، 331/2.

الفتحة، والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك؛ ولذلك لا يلتقي معها الساكنان، نحو: دواب))[1].

واحتُرز بهذا الشرط من التاء المتصلة بالاسم وقبلها ساكن صحيح نحو: بِنْت، وأُخْت، فإنه يوقف عليهما بالتاء[2] تماماً كاللاحقة للفعل والحرف، وفي هذا الشرط قال ابن مالك[3]:

في الوَقْفِ تا تأنيث الاسم ها جُعِلْ   إن لم يكن بساكن صح وُصِلْ

وذلك لأن التاء فيهما ((وإن كان فيها رائحة التأنيث، لاختصاص هذا البدل بالمؤنث، إلا أنها من حيث اللفظ مخالفة لتاء التأنيث؛ لسكون ما قبلها، وبكونها كـ (لام) الكلمة؛ بسبب كونها بدلاً منها))[4]، والمراد ((أن التاء فيهما لما سكّن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث، وإنما جيء بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة، فهي للإلحاق بِقُفْل، وجِذْع، وجاز إبقاؤها على صورتها))[5]، وهذا القَيد وعلّته سبق إليه سيبويه[6].

كما قيد النحاة التاء بأن تكون في آخر الاسم، تحرزاً من الكائنة في غير آخره، نحو: طلحتان، وقائمتان[7].

وهذا فيما يتعلق بالوقف على تاء التأنيث في الاسم المفرد، أما في جمع المؤنث السالم نحو: المسلمات، والهندات، أو فيما أُلحق به كـ (أذرعات، وعرفات)

([1]) الأزهري: شرح التصريح، 343/2؛ وانظر حاشية الصبان، 313/4.

([2]) انظر ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص575؛ والفاخر في شرح جمل عبدالقاهر، 964/2؛ وشفاء العليل، 1133/3؛ وشرح المكودي، 871/2؛ وأوضح المسالك، 311/4؛ وهمع الهوامع، 437/3.

([3]) ابن مالك: الألفية، ص59.

([4]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 292/2.

([5]) الأزهري: شرح التصريح، 342/2.

([6]) انظر سيبويه: الكتاب، 166/4.

([7]) انظر السلسيلي: شفاء العليل، 1133/3؛ وحاشية الصبان، 312/4.

فالأفصح الوقف بالتاء من غير إبدال؛ لدلالتها على التأنيث، والجمعية معـاً، وفـي إبدالها هاء إبدال صورتها الدالة على ما ذُكِر؛ لهذا رجح رضي الدين عدم الإبـدال، قال: ((والأكثر أن لا تقلب هاء؛ لأنها لم تتخلّص للتأنيث، بل فيها معنى الجمعية، فلا تقلب هاء))[1].

وعلّة ذلك عند الأزهري ((أنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنّث السـالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو، ولا الياء مع الألف؛ لأنهم لو زادوهما لانقلبتـا همزة؛ فزادوا التاء معه؛ لأنّها تصير بدلاً من الواو كما في تخمة، فصارت علامـة التأنيث، وأغنت عن أن يُقال في مسلمة: مسلمتات، فلما أفادت هـذه التـاء الجمـع والتأنيث، وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد أثبتت في الوقف، ولـم تُبـدل هاء، وعاملوا ما أُلحق بالجمع معاملته؛ لأنهم لما أجروه مُجراه في الإعراب، أجروه مُجراه في غيره))[2].

ومع ذلك فإن هناك من أبدلها في الوقف هاء، وعلّته لكونها مفيـدة معنـى التأنيث، كإفادتها معنى الجمع، فيشبه بتاء المفرد، إضافة إلى أن ما قبلها ألف، فكأن ما قبلها مفتوح كتاء المفرد... فلهذا جوز بعضهم إجراءها مُجراها[3]، وعليه جـاء قول بعضهم في (دفْن البناتِ من المكرمات): ((دفْن البناه من المكرماه)) بالهـاء[4]، وحكى قُطْرب عن طيء أنهم يقولون: ((كيـف البنـون والبنـاه، وكيـف الأخـوة والأخواه))[5].

([1]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 292/2.

([2]) الأزهري: شرح التصريح، 343/2.

([3]) المصدر السابق، 292/2.

([4]) انظر ابن الناظم: شرح ابن النـاظم، ص576؛ والفـاخر، 964/2؛ وارتشـاف الضـرب، 404/1؛ وشرح الكافية الشافية، 331/2؛ والمطالع السعيدة، 331/2؛ وشـرح التصـريح، 343/2؛ وحاشية الصبان، 313/4؛ والكواكب الدرية، 631/2؛ وشـرح الفواكـه الجنيـة، ص356.

([5]) انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، 563/2؛ والمفصل في صنعة الإعـراب، ص515؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 292/2؛ وارتشـاف الضـرب، 404/1؛ وأوضـح المسـالك، 311/4؛ وشرح التصريح، 343/2؛ والكواكب الدرية، 631/2.

ولم يقتصر هذا الإبدال على جمع المؤنّث السالم، بل حُمِل عليه ما سمي بـه تقديراً كـ ((هيهات، فإنها في التقدير جمع هيهية، وأصلها هيهيات، حـذفت لامهـا وهي الياء، ووزنها (فَعلات) والأصل (فَعللات)، ثم سمي بها الفعل؛ فصار معنـاه (بعُد)، وقيل: هيهات مفرد، وأَصله: هيهية علـى وزن (فَعلَلـة) مـن المضـاعف كالقلقلة))[1].

وذهب ابن جني إلى أن: ((من قال هيهاتَ هيهاتَ ففـتح فحكمـه أن يقِـفَ بالهاء؛ لأنها بمنزلة علقاة، وأرطاة، وهيهاتَ على هذا الاسم واحد، كما أن علقـاة، وأرطاة اسم واحد))[2]، ومن كسرها جعلها جمعاً، ووقف عليها بالتـاء[3]، فتقـول: هيهات؛ لأنها جمع هيهاة... كما تقف على جمع المؤنث نحو: مسلمات[4].

هذا يعني أن حركة التاء في (هيهات) إن كانت فتحة فهي مفرد، ومـن ثَـم يوقف عليها بإبدال تائها هاء، وإلا فبالتاء[5]، وذهب ابن الحاجب إلى أن هذا ((أمـر تقديري، إذْ هيهات اسمُ فِعلٍ فلا يتحقق فيه إفراد وجمع، وقد يقفُ بالتاء من يصـله بالفتح، وقد يقف بالهاء من يصله بالكسر، وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظـاً دون إفراد وجمع))[6].

ومثله في احتمال الوجهين (عِرقات)، ((فإذا فُتِح في موضع النصب دل على أنه غَيرُ جمع، إذْ لو كان جمعاً لم يجُز فَتْحُ تائه، فَحُكِم عليه بأنه اسـم جمـع، وإذا كسرتَ في موضع النصب دل على أنه جمع، إذْ لو كان اسم جمعٍ لم يجُز الكسـرُ،

---

(1) الأزهري: شرح التصريح، 343/2.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 499/2.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 81/9.

(4) الأيوبي: الكناش، 165/2؛ وانظر المستوفي في النحو، 266/2.

(5) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص479.

(6) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 314/2.

فتحقق بذلك الوجهان المذكوران))[1]، وعليه جاء قولهم: ((استأصـلَ الله عِرقـاتِهم وعِرقاتَهم))[2]، والمراد: أصلهم.

وكونُ إبدال تاء التأنيث، هاء قليل في جمع المؤنث السالم نحو: هندات، وما أُلحق به كـ (أولات)، وما سمي به تحقيقاً كـ (عرفَات)، أو تقديراً كـ (هيهـات) بعكس تاء المفرد المؤنث، فإن الوقف عليها بالهاء هو الأكثر – هو ما ذهب إليه ابن مالك، فقال فيه[3]:

وقل ذا فـي جمـع تصـحيح ومـا ضاهى وغَيرُ ذَين بـالعكس انتمـى

أما السبب في اختيار الهاء دون غيرها من الحروف لتكون بدلاً مـن تـاء التأنيث في الوقف فهو ((أنها أشبه شَيء بالألف، وهـي أَولـى مـن غيرهـا مـن الحروف؛ لأنها تناسب ما قبلها، وقد ثبت كونها أيضاً للتأنيث، ولكنهم عـدلوا عـن الألف كيلا يوهم أنها هي نَفْسُها للتأنيث، فكانت الهاء أولى بها))[4]. يُزاد على ذلـك ((أن في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التاء، فهو بحال الوقف الذي هـو موضـع الاستراحة أولى؛ ولذلك تزاد الهاء في الوقف فيما ليس فيه – أعني هاء السـكت - نحو: أَنَه، وهؤلاه))[5].

6.3.1 الوقف بالنقل والحذْف

يُعد الوقف بالنَقْل والحذْف معاً لغة من لغات العرب في الوقف على الاسـم المهموز الآخر فَضلاً عن اللغتين السابقتين: النقل، والإتباع، وتختص هـذه اللغـة

([1]) المصدر السابق ،ص2/ 314 ؛ وانظر شرح شافية ابن الحاجب، 292/2.

([2]) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 12/4-13؛ وانظر المفصل في صنعة الإعراب، ص480؛ وشرح أبيات المفصل، 1181/2.

([3]) ابن مالك: الألفية، ص60.

([4]) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 314/2.

([5]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 288/2-289.

بالهمزة الساكن ما قبلها، إذْ تحذف هذه الهمزة بعد نقل حركتها الإعرابية إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ويوقف على حامل حركتها، وبهذه اللغة قال سـيبويه: ((وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فخففتَ فالحذْف لازم))[1]، وعليه يقولون في هذا الخَـبُءُ، ورأيتُ الخَبء، ومررتُ بالخَبءِ: الخَبُ، والخب، والخَبِ بالنقل والحذْف، بحيث لا يكون ((لها صورة في الخطّ، وهذه العلّة بعينها موجودة فيها إذا كانت في موضـع تنوين. ألا ترى أنك إذا خففت خبئاً، ودِفْئاً، قُلْت: خبا، ودفا))[2]، فـالألف ((ليسـت صورة الهمزة، وإنّما هي الألف المبدلة من التنوين، كـالتي فـي قولنـا: ضـربتُ زيدا))[3].

ونسب النحاة هذه اللغة إلى الحجازيين[4]، وخص رضي الدين قـريش مـن أهل الحجاز[5].

((وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة؛ لأنه إنّما راعى دفْع اجتمـاع الساكنين، والحرص على الإعراب من الزوال))[6].

وعلامة هذا النوع من الوقف في الخطّ طاء، يدلّ بها على سقوط الهمزة[7]، والسبب في عدم الوقف على الهمزة بالسكون بدلاً من حذفها بعد نقل حركتها – هو صعوبة النطق بها، لا سيما وأن الحرف الذي قبلها ساكن في الأصـل، وتحريكـه عارض للوقف. وعلّة ذلك عند سيبويه، قال فيها: ((واعلم أن الهمزة إنما فَعلَ بهـا

---

(1) سيبويه: الكتاب، 179/4؛ وانظر الأصول في النحو، 400/2؛ والتكملة، ص213؛ واللباب في علل البناء والإعراب، 203/2؛ والمقرب، 29/2؛ وشرح شافية ابن الحاجـب، 314/2؛ وارتشاف الضرب، 402/1؛ وحاشية الصبان، 311/4.

(2) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، 129/2.

(3) المصدر السابق، 128/2.

(4) انظر أبو حيان: ارتشاف الضرب، 402/1؛ وشفاء العليـل، 1132/3؛ وهمـع الهوامـع، 436/3؛ وحاشية الصبان، 311/4.

(5) الاسترابادي: شرح شافية ابن الحاجب، 32/3.

(6) الأزهري: شرح التصريح، 342/2.

(7) كمال الدين: المستوفي في النحو، 205/2.

هذا من لم يخففها؛ لأنه بعُد مخْرجُها؛ ولأنها نبرةٌ في الصدر تُخْرج باجتهاد، وهـي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع))(1)، هذا فـي حـال سـكون الحرف السابق عليها، وذلك نحو الوقف على دِفْء، وخَبء. ((ولو كان الساكن الذي قبل الهمزة حرف مد ولين، لكان الوقف على الهمزة، وإظهار سكونها، ولفظها أسهل قليلاً منه إذا كان الساكن غير حرف مد ولين نحو: يُضِيء...، ولتنـوء، والسـماء، وشبهه؛ لأن حرف المد واللين كالحركة، إذْ لا يكون حرف مد ولين حتـى يكـون حركة ما قبله من جنسه لا يتَغَير، فكأن الساكن الثاني – الموقوف عليه – قبله يُشْبِهُ الحركة، فَيسهُل الوقفُ عليه؛ وإظهاره لذلك. وأيضاً فإن حرفَ المد واللـين خفـي يُخْفَى سكونُهُ قبل الهمزة، فكان الوقف فيه على همزةٍ ساكنةٍ ليس قبلها ساكن متمكن السكون، فَسهُلَ بيانُها في الوقف لذلك))(2).

(1) سيبويه: الكتاب، 548/3؛ وانظر التكملة، ص212.

(2) مكي بن أبي طالب : الرعاية لتجويد القراءة، وتحقيق لفظ التلاوة، ص260.

الفصل الثاني

إجراء الوصل مجرى الوقف

لما كان الوصلُ مما تُجرى فيه الأشياءُ على أصولِها في غالب الأمر ومطرد اللغة، وكان الوقفُ مما تُغَير فيه الأشياءُ عن أصولها[1]. فـ((قد قلبوا هذا الأمر، فأجروا الشّيء في الوصل على حد مُجراه في الوقف))[2]. وفي هذا قال ابن مالك[3]:

وربُما أُعطِي لفظُ الوصل ما   للوقفِ نثراً، وفَشَا مُنْتَظِما

والمعنى إن من قال من العرب في الوقفِ: هذا بكُر، ومررتُ ببكِر، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف، فإنه إذا وصلَ أجرى الأمر على حقيقته، فقال: هذا بكْر، ومررتُ ببكْرٍ، وكذلك من قال في الوقف: هذا خالد، وهو يجعلّ، فإنه إذا وصل خفف الدال، واللام، فقال: هذا خالِد، وهو يجعلُ[4]. وعليه أيضاً من سكن حركة الإعراب، أو البناء في الوقف، أو من أبدل الحرف الحامل لها، أو زاد عليه، أو حذفه فإنه يجري هذه الأشياء في الوصل على أُصولها، فلا تسكين، ولا إبدال، ولا زيادة، ولا حذْف. ومع ذلك فإن هناك من أَعطى الوصل حُكْم الوقف، فأجرى فيه ما يُجرى في الوقف من تغييرات من إسكان مجرد، ومن نَقْل، ومن إتباع، وحذْف، وتضعيف، وإبدال، وإلحاق، وذلك في الشعر، وفي النثر، هذا يعني أن تلك التغييرات خالفت القياس فتجاوزت موضوعها الحقيقي، أو الأصلي وهو الكلمة في حال الوقف عليها، وتعدته إليها في حال كونها في درج الكلام، أو وصله، وذلك حملاً للوصل على الوقف، أو إجراء له مُجراه.

---

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 162/1.

(2) المصدر السابق، 160/1.

(3) ابن مالك: الألفية، ص60.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 159/1.

1.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالتسكين:

فيما يخص التسكين فقد ورد في العربية شعرها ونثرها ما من خفف حركة الإعراب أو البناء بحذفها، ضمة كانت أو كسرة، أو فتحة، وسكّن الحرف الحامل لها في الكلمة، وفي الوصل كحالها في الوقف وهذا –كما سنبين- خلاف لما أورده ابن عصفور من قصره إياه على الضمة، والكسرة دون الفتحة، وليس ذلك فحسب، بل في حال كونهما علامتي إعراب دون البناء، وللضرورة، ومحله الشعر ((لأنه محل الخروج عن القياس))(1). قال: ((ومن الضرورة حذْفُ علامتي الإعراب: الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً إجراء للوصل مُجرى الوقف، أو تشبيهاً للضمة بالضمة من عضُد، والكسرة بالكسرة من فَخِذ و إبِل))(2).

ويعني بتشبيه الضمة بالضمة، والكسرة بالكسرة؛ أي تشبيه ضمة الإعراب وكسرته التي تسكّن في الوقف على القياس، وفي الوصل إجراء له مُجرى الوقف بضمة البناء في مِثْل(عضُد)، أو كسرته في مِثْل (فَخِذ) و (إبِل)، حيث تسكّن في كل منها تخفيفاً لتوالي الحركات، فيقال: عضد، وفَخْذ، وإبل.

1.1.2 التسكين في المرفوع:

إن مما سُكنت فيه ضمة الإعراب في الوصل على حده في الوقف (يُحدِثُ) في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ (3)، إذْ قرأه الحسن البصري (أو يحدثْ)(4) بتسكين لام الفعل وصلاً، وقرأه – في رواية ثانية – إضافة إلى مجاهد، وأبي حيوة (نحدث)(5) بالنون وتسكين اللام أيضاً، ووجه تسكين حرف الإعراب – الثاء- أمران: أولهما: حملُ الوصل على الوقف، أو إجراؤه مُجراه. وثانيهما:

---

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، 446/2.

(2) الأشبيلي: ضرائر الشعر، ص72.

(3) سورة طه: الآية 113.

(4) ابن جني: المحتسب ، 59/2؛ وانظر المحرر الوجيز: ابن عطية، 65/4؛ والبحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، 261/6؛ والدر المصون: السمين الحلبي، 110/8.

(5) ابن عطية: المحرر الوجيز، 65/4؛ والبحر المحيط، 261/6؛ والدر المصون، 110/8.

استثقال حركته الضمة[1] والمتأتي من توالي الحركات؛ لذا سُكنت تخفيفاً. وعلى الوجه الثاني حملَ ابن جني هذه القراءة[2]، وعليه أيضاً حملَ أبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4] تسكينها في (نَحشُرُهُ) في قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [5] إذ قرأه أبان بن تغلب (ونَحشُرْهُ) بتسكين الراء[6]، وقرأت فرقة بياء الغيبة وتسكين الراء؛ أي (ويحشُرْهُ)[7]، وحُمِلت على وجهٍ ثانٍ اقتضاه جانب نَحوي، وهو أنه معطوف على موضع قوله عز وجلّ ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾، وموضع ذلك جزم؛ لكونه جواب الشرط الذي هو قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ فكأنه قال: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي يَعِش عيشةً ضنكى، ونَحْشُرْهُ)[8]، ومثله قراءة ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ﴾ [9] بتسكين الراء[10] عطفاً على موضع الفاءِ وما بعدها من قوله: ﴿فَلاَ هَادِيَ لَهُ﴾ ؛ لأنه موضع جزم[11] إذا كان جواب المجازاة[1].

(1) أبو حيان: البحر المحيط، 261/6؛ والدر المصون، 110/8.

(2) ابن جني، المحتسب، 59/2.

(3) أبو حيان: البحر المحيط، 266/6.

(4) الحلبي، الدر المصون، 116/8.

(5) سورة طه: الآية 124.

(6) انظر ابن جني، المحتسب، 60/2؛ ومختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، ص90؛ والبحر المحيط، 266/6؛ والدر المصون، 116/8.

(7) ابن عطية الأندلسي: المحرر الوجيز، 68/4.

(8) ابن جني: المحتسب، 60/2؛ وانظر التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، 907/2؛ والبحر، 266/6؛ والدر، 116/8.

(9) سورة الأعراف: الآية 186.

(10) وهي قراءة حمزة، والكسائي، وأبي عمر، وطلحة بن مصرف، والأعمش. انظر المحرر الوجيز، 483/2-484؛ وإتحاف فضلاء البشر، ص233.

(11) انظر الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 282/2؛ والمحرر الوجيز، 483/2-484؛ والبحر المحيط، 431/4.

وعلى العطف على الموضع حُمِل قول الشاعر – كدليل على هذا التوجيه:

فـ ـابلوني بليـ ـتكم لعلـ ـي أصـ الحُكُم، وأسـ تدرج نَويـ ا(2)

فالشاهد فيه تسكين ضمة الإعراب في (أستدرج) عطفاً على موضع الفـاء المضمرة في (لعلّي أُصالحكم)؛ لأن ((موضعه الجزم على جواب شرط مُقدر، وقد دل عليه فِعلُ الأمر، وهو (ابلوني)))(3) والمعنى أنه مجزوم؛ لأنه ((جواب الأمر، كقولك زُرني فلان أُضيعك حقّك، وأعطِك ألفاً، أي: زُرني أَعرف حقّك، وأعطِـك ألفاً))(4)، أو أنه جزم (أستدرج) عطفاً على موضع أُصالحكم، قبل دخول لعل عليه، ومعناه: فأبلوني بليتكم أُصالحكم(5)، وإن شئْتَ جعلته في موضع رفـع، فَسُـكّنت الجيم لكثرة توالي الحركات(6).

ومما سُكنت فيه ضمة الإعراب وصلاً (تستكثِرُ) في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾(7)، إذْ قرأها الحسن بن أبي الحسن البصري، وابن أبي عبلـة (تسـتكثِر) جزماً(8)، ووجهها عند الأخفش أنه جزم؛ لأنه جوابُ النَهي(1)، أمـا الزمخشـري

---

(1) انظر أبو الحسن الأخفش: معاني القرآن ، ص69؛ ومعاني القرآن وإعرابه: الزجـاج، 356/1؛ 393/2؛ والقراءات وعلل النحويين المسمى (علل القراءات): أبو منصور الأزهري، =237/1؛ والحجة للقراء السبعة، 282/2، 308/3؛ والمحرر الوجيز، 484/2؛ والبيان في غريب إعراب القرآن: الأنباري، 286/2؛ والبحر، 431/4.

(2) انظر الفراء: معاني القرآن، 88/1؛ والقراءات وعلل النحويين، 75/1؛ والحجة للقـراء السبعة، 46/2، 283؛ والخصائص، 203/1، 121/2، 192؛ وسر صناعة الإعـراب، 701/2.

(3) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، 380/1.

(4) ابن جني: الخصائص، 121/2-122.

(5) محمد عبد القادرهنادي: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، ص314.

(6) الفراء: معاني القرآن، 88/1.

(7) سورة المدثر: الآية 6.

(8) انظرأبو حيان: البحر، 364/8؛ والمحرر، 393/5؛ والدر، 536/10.

فحملها على ثلاثة أوجه: الأول: يقوم على سبب نحوي، وهو الإبدال من (تَمـنُن) كأنه قيل: ولا تَمنُن: لا تستكثر، على أنه من المن... لأن من شـأن المنـان بمـا يعطي أن يستكثره، أي يراه كثيراً، ويعتد به[2]، وهو بدل اشتمال[3]، فهو كقولـه تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [4]، فـ (يضاعف) بدلٌ من (يلـقَ)، وكقول الشاعر:

متى تأْتِنا تُلْمِم بِنَـا فـي ديارنـا تجد حطَباً جزلاً، وناراً تأججـا[5]

والوجه الثاني: اقتضاه التخفيف لتوالي الحركات مع الكلمة بعـدها ﴿وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ﴾[6]، حيث يشبه (ثِرُو) بـ (عضُد) فيسكن تخفيفاً[7] يعنـي أن تأخـذ مـن مجموع (تستكثرُ) ومن الكلمة بعده، وهو الواو ما يكون فيه شبيهاً بـ (عضُد) ألا ترى أنه قال: ((أن يُشَبه ثِرُو.. فأخذ بعض (تستكثرُ) وهو الثاء، والراء، وحـرف العطف من قوله: ولربك فاصبر))[8]، هذا يعني أنه من باب إجراء الفصل مُجرى الوصل؛ أي إجراء الكلمتين مُجرى الكلمة الواحدة.

وأما الوجه الثالث فاقتضاه الوقف؛ أي أن يعتبر حال الوقـف[9] فيجـري الوصل مجراه، وعلى هذا الوجه حمـل أبـو حيـان[10]، والسـمين الحلبـي[1]،

([1]) الأخفش: معاني القرآن، 555/2.

([2]) الخوارزمي: الكشاف، 180/4؛ وانظر القراءات الشاذة وتوجيههـا مـن لغـة العـرب: عبدالفتاح القاضي، ص90.

([3]) القاضي: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب ، ص90.

([4]) سورة الفرقان: الآيتان 68، 69.

([5]) الحلبي: الدر، 537/10.

([6]) سورة المدثر: الآية 7.

([7]) الخوارزمي: الكشاف، 180/4.

([8]) الحلبي: الدر، 537/10.

([9]) الخوارزمي: الكشاف، 180/4.

([10]) أبو حيان: البحر، 364/8.

وعبدالفتاح القاضي[2] هذه القراءة في أحد توجيهاتهم لها. ومع ذلك فقد رجح أبـو حيان، والسمين الحلبي الوجه الأول على الوجهين الثاني والثالث، قال أبو حيـان: ((وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليهما، مع وجود ما هو راجح عليهمـا، وهـو البدل))[3]، وهو ما أخذ به السمين الحلبي، قال: ((قلـتُ: الحـق أحق أن يتبـع، كيف يُعدل إلى هذين الوجهين، مع ظهور البدلُ معنى، وصـحةً، وصـناعة))[4]. وهو ما حمـلَ عليه ابن جني هذه القراءة[5] كما وجهها توجيهاً ثانياً يقوم على أن التسكين جـاء لثقل الضمـة مـع كثرة الحركات، كقراءة بعضهـم ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [6]، و﴿قَالَتْ رُسُلْهُم أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[7] بإسكان اللام تخفيفاً[8] للضمة مع كثرة توالي الحركات[9].

وعلّة التخفيف هذه سوغ بها النحاة كثيراً من القراءات التي سُـكنت فيـه ضمة الإعراب دُون سبب نَحوي، وعليه فيما توالت فيه الضمتان قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿ينْصُركم﴾ [10]، و﴿يأمُرهم﴾ [11] بتسكين الراء[12]، وذهب ابن جني إلى

([1]) الحلبي: الدر، 537/10، 538.

([2]) القاضي: القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ص90.

([3]) أبو حيان: البحر، 364/8.

([4]) الحلبي: الدر، 538/10.

([5]) ابن جني: المحتسب، 337/2-338.

([6]) سورة الزخرف: الآية 80.

([7]) سورة إبراهيم: الآية 10.

([8]) ابن جني: المحتسب، 109/1، 199، 338/2؛ وانظر الحجة للقـراء السـبعة، 460/2؛ والنشر، 214/2؛ والبدور الزاهرة: عبدالفتاح القاضي، ص156.

([9]) الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 257/1.

([10]) سورة آل عمران: الآية 160 ﴿فَمن ذَا الذِي ينْصُرُكْم﴾.

([11]) سورة الأعراف: الآية 157.

([12]) الحلبي: الدر، 111/8؛ والمبسوط في القراءات العشر: للأصبهاني، ص129؛ والتيسـير في القراءات السبع المشهورة، وتوجيهها: صابر حسن أبو سليمان، ص151.

أن أبا عمرو لم يسكن (يأمُرُهم) كما أسكن ﴿يأمُرُكم﴾[1]، وذلـك لخفـاء الهـاء، وخفّتها؛ فجاء الرفع على واجبه، وليست الكاف في ﴿يأمُرُكم﴾ بخفية، ولا خفيفـة خفة الهاء، ولا خفاءها، فثقل النطق بها، فحذَف ضمها[2]، وعليه أيضاً فيما توالت فيـه الضـمتان قـراءة مسـلمة بـن محـارب ﴿فَسيحشُـرهم﴾ [3] بسـكون الراء[4]،﴿وبعولَتُهْن﴾ [5] بتسكين التاء[6] على التخفيف، قال ابن جني: ((وإنه إنمـا يسكن استثقالاً للضمة، ورُبما كان العمل خَلْساً فظُن سكوناً))[7]، والاختلاس هـو الإتيان بمعظم الحركة، وقُدر بثُلُثيها[8]، أو هو إخفاء الحركة، فيكون بين الإسـكان والتحريك[9]، و((علّة من اختلاس الحركة أنها لغة للعرب في الضمات، والكسرات تخفيفاً، لا ينقص ذلك الوزن، ولا يتغير المعرب، ولما كان تمام الحركة مسـتثقلاً لتوالي الحركات، وكثرتها، والإسكان بعيداً؛ لأنه يُغير الإعراب عن جهته، فتوسط الأمرين، فاختلاس الحركة، فلم يخلّ بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثقّلها من جهـة توالي الحركات؛ فتوسط الأمرين))[10].

وفي علّة ذلك قال سيبويه: ((وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنّما الضمتان من الواوين، فكما تُكره الواوان،

([1]) سورة البقرة: الآيات 67، 93، 169، 268؛ وآل عمران: الآية 80؛ والنساء: الآية 58.

([2]) ابن جني: المحتسب، 257/1.

([3]) سورة النساء: الآية 172.

([4]) ابن جني: المحتسب، 204/1؛ والمحرر، 140/2.

([5]) سورة البقرة: الآية 228.

([6]) انظر ابن جني: المحتسب، 122/1؛ والبحر، 199/2؛ والدر، 442/2.

([7]) ابن جني: المحتسب، 204/1.

([8]) الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص136؛ والبدور الزاهرة، ص32، 37.

([9]) المقدسي: إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، ص71.

([10]) مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، 241/1.

كذلك تُكره الضمتان؛ لأن الضمة من الواو، وذلك في قولك: الرسـل، والطنْـب، والعُنْق، تريد: الرسُل، والطنُب، والعُنُق))[1].

وعلى هذه العلّة تحمل قراءة سليمان بن مهران الأعمش ﴿يعِدهم ويمنـيهم وما يعِدهم﴾[2] بتسكين الدال[3] تخفيفاً لثقل الضمة[4] لتوالي الحركـات، وقـراءة ﴿يُعلمهم﴾[5]، و﴿يلْعنْهم﴾[6]، و﴿نُطْعِمكم﴾[7] بتسكين حرف الإعراب فيها[8]، قال ابن جني: ((أما التثقيل فلا سؤال عنْه، ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب، لكن من حذَف فعنه السؤال، وعِلته توالي الحركات، مع الضمات، فيثقل ذلك علـيهم، فيخففون بإسكان حركة الإعراب))[9].

وعلّة التسكين في (نُطعِمكم) قال فيها الفارسي: ((هذا لأن ما بعد الطاء في (إنّما نُطعِمكم) على لفظ يستثقل، فأسكن للتخفيف، ولا فَصل فـي هـذا إذا أُريـد تخفيفه بين ما كان حذْف إعراب، وبين غيره ممـا تكـون فيـه الحركـة لغيـر إعراب))[10]. وعزا سيبويه التخفيف بتسكين ما هو متحرك في الأصل للاستخفاف بأنه لغة بكر بن وائل، وأُناس من بني تميم[11]. أما الدمياطي فذهب إلى أنه لغـة بني أسد، وتميم، وبعض نجد طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقـال مـن نَوعٍ واحد كـ (يأمُرُكُم) أو نوعين كـ ﴿بـارِئكم﴾[12][1]. أمـا التثقيـل بتـوالي الحركات فهو لغة أهل الحجاز[2].

([1]) سيبويه: الكتاب، 114/4.

([2]) سورة النساء: الآية 120.

([3]) ابن جني: المحتسب، 199/1؛ والبحر، 370/3.

([4]) المصدر السابق، 199/1.

([5]) سورة البقرة: الآية 129.

([6]) سورة البقرة: الآية 159.

([7]) سورة الإنسان: الآية 9.

([8]) أبو علي الفرسي: الحجة للقراء السبعة، 299/1، 88/4؛ والإتحاف، ص136.

([9]) ابن جني: المحتسب، 109/1.

([10]) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 88/4.

([11]) سيبويه: الكتاب، 113/4.

([12]) سورة البقرة: الآية 54.

وعزز النحاة مثل هذا التخفيف بتسكين ضمة الإعراب بشواهد شعرية منها قول جرير(3):

سيروا بني العم فالأهواز(4) منْزِلُكُم ونَهرُ تيرى(5) ولا تَعرِفْكم العـربُ

فالشاهد فيه على هذه الرواية في قولـه: (ولا تَعـرِفْكم)، فأسـكن حـرف الإعراب الفاء، مع أن الفعل في موضع رفع على أن (لا) حرفُ نَفْي، وليس نَهي وجزم. وعلّة هذا الإسكان عند ابن جني هي ذاتها في القراءات السابقة، وهي أنـه جاء استخفافاً ِلثقل الضمة مع كثرة الحركات(6)، إلا أن رواية الديوان تنص علـى الجزم (فلم تَعرِفْكم) وليس النفْي، ومن ثم لا شاهد فيه، ولا وجه للقياس على أنـه من باب التسكين في المرفوع للتخفيف.

وهذا أيضاً ما كان في شاهد آخر استدلوا به على هذا الوجه من التعليـل، وهو قول امرئ القيس(7):

---

(1) الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر، ص136.

(2) ابن جني: المحتسب، 109/1.

(3) اجرير: الديوان، شرح: يوسف عيد، 68/2، والرواية فيه "فلم تَعـرِفْكم"؛ وانظـر: المحتسـب، 123/1، 59/2؛ والخصائص، 100/2، 121؛ والحجة للقراء السبعة، 256/1، 301، 303/3، 46/4؛ والمحرر، 65/4؛ والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، ص157؛ والبيان في غريب إعراب القرآن، 233/2؛ والبحر، 261/6؛ والدر، 110/8، والرواية فيه "فلا" بـدلاً مـن "ولا"، و"النفَرُ" بدلاً من "العرب"؛ والقراءات وعلل النحويين، 97/1، والرواية فيه "فما.

(4) الأهواز: سبع كُور بين البصرة وفارس، لكلّ منها اسم، ويجمعُهن الأهواز. معجم البلدان، 285/1.

(5) نهر تيرى: نَهر في الأهواز. معجم البلدان، 319/5.

(6) ابن جني: المحتسب، 123/1.

(7) امرؤ القيس، الديوان، ص149، والرواية فيه "أسقى" بدلاً من "أشرب". وانظر السـيرافي النحوي، ص480؛ والمحتسب، 110/1؛ والخصائص، 383/1، 100/2،120؛ والقراءات وعلل النحويين، 97/1؛ والتكملة، ص165؛ والحجة للقراء السـبعة، 91/1، 252؛ 301،

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ[1] إثماً من الله ولا واغِل[2]

فالشاهد في قوله (أشرب) حيث سكن حرف الإعراب، مع أن الأصل فيه التحريك بالضم وهو عند ابن جنّي للتخفيف[3]، وفي موضع آخر للضرورة[4]. أما على رواية الديوان (أُسقى) فإنّه لا شاهد فيه، وكذلك على رواية (فاليوم فاشرب)[5]؛ لأن السكون فيه سكونُ بناءٍ للأمر على القياس.

ومما استدلوا به على سكون ضمة الإعراب أيضاً، قول الأُقيشر الأسدي[6]:

رُحتِ وفي رِجلَيكِ ما فيهما وقد بدا هنْكِ من المِئزر

يريد (هنُك) فأسكن ضمة الإعراب وصلاً للتخفيف كما لو كانت في حال وقْف، كما يمكن حمل هذا التسكين على إجراء الوصل مُجرى الوقف من خلال وقوع هذا التسكين في درج الكلام. أو إجراء المنفصل مُجرى المتصل على أساس حمل التسكين في (هنُك) وهو من كلمتين (هنُ) وكاف الضمير مُجرى الكلمة الواحدة نحو (عضُد) فقيل: هنْك، كما يقال: عضد.

122/2، 303/3؛ والضرائر، ص157، 192؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، ص1118؛ والدر، 110/8.

(1) ابن منظور: لسان العرب، مستحقب: احتقب فلان الإثم: كأنه جمعه، واحتقبه من خَلْفه، واستحقبه بمعنى احتمله. لسان العرب "حقب" 325/1، 326.

(2) ابن منظور: لسان العرب، واغل: الواغل: الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه إليه، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا "وغل" 732/11.

(3) ابن جني: الخصائص، 99/2، 100.

(4) المصدر السابق، 383/1.

(5) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 136/1؛ والسيرافي النحوي، ص481؛ والمحتسب، 100/1.

(6) الاقيشر الأسدي: الديوان، ص43، والرواية فيه "عقّالةٌ" بدلاً من "ما فيهما". وانظر المحرر، 145/1؛ والبحر، 366/1؛ والدر، 362/1.

2.1.2 التسكين في المجرور:

وكما سُكنت ضمة الإعراب في درج الكلام حملاً للوصل على الوقف الذي هو موضع التغيير بالتسكين، فكذلك سُكنت كسرته، وللعلّة ذاتها، وعليـه جـاءت قراءة حمزة بن حبيب الزيات ﴿ومكْر السيئْ﴾(1) بإسكان الهمـزة فـي الوصـل، والباقون (ومكْر السيئ) بكسرها على الأصل(2)، وأورد أبو العلاء الكرماني نقـلاً عن أبي جعفر النحاس أن هذه القراءة سبق إليها الأعمش وفي حال الوقف علـى القياس، إلا أن الراوي ظنه سكن في الإدراج، أو الوصل خلافاً للأصـل؛ فتابعـه حمزة فغلط، قال: ((قال أبو جعفر النحاس كان الأعمش يقف على (مكْر السـيئْ)، فيترك الحركة، وهو وقفٌ تام حسن، ثم غلط الراوي عليه، فَروى أنه كان يحذف الإعراب في الوصل، فتابع حمزةُ الغالط؛ فقرأ في الإدراج بترك الحركة))(3).

وعليه ذهب الزجاج إلى أن هذه القراءة – وما يضارعها من القـراءات – عند النحويين الحذّاق لَحن، ولا يجوز، وإنمـا يجـوز مثلـه فـي الشـعر فـي الاضطرار(4)، ولعل السبب في حكمه هذا يعود إلـى أن ((فيهـا حـذْفَ حركـة الإعراب، وهو لا يجوز في نثر، ولا شِعر؛ لأنها اجتلبت للفرق بـين المعـاني، وحذْفها مُخِل بذلك))(5). إلا أن الفارسي اعترض على هذه الحجة، وردها مسـتدلاً على جواز هذا الحذْف في موضعين: أولهما: الوقف الذي هو موضـعُ التغييـر، وثانيهما: أن هذا الحذْف يجري في المعتل من الاسم والفعل، فَحُمِل هذا عليه، قال:

---

(1) سورة فاطر: الآية 43.

(2) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 275/4؛ والمبسوط فـي القـراءات العشْـر، ص367؛ والمحرر، 443/4؛ ومفاتح الأغاني في القراءات والمعاني: أبـو العـلاء الكرمـاني، ص341؛ والبيان في غريب إعراب القرآن، 289/2؛ والمكرر فيما تواتر في القراءات السبع، وتحرر: أبو حفص عمر بن قاسم النشار، ص339؛ والنشر، 352/2؛ وسراج القـارئ المبتـدئ، ص330؛ والإتحاف، ص362؛ =والمهذب في القراءات العشر، 285/2؛ والتيسير في القـراءات السـبع المشهورة وتوجيهها، ص293؛ والهادي "شرح طيبة النشر في القراءات العشر"، 165/3.

(3) الكرماني: مفاتح الأغاني، ص341-342.

(4) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 275/4.

(5) العذري البغدادي: سراج القارئ المبتدئ، ص330.

((فأما من زعم أن حذْف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علماً للإعراب، فليس قوله بمستقيم؛ وذلك أن حركات الإعراب قد تُحذَفُ لأشياء، ألا ترى أنها تُحذَف في الوقف، وتحذف من الأسماء، والأفعال المعتلة، فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالةَ الإعراب لم يجُز حذْفها في هذه المواضع))[1].

كما استدل على جوازه بوجهٍ آخر، وهو قياسها على حركة البناء، وتشبيهها بها، فكما تسكن حركة البناء للتخفيف، فيقال مثلاً في عضُد، وكَبِد: عضد، وكبد، فكذلك حركة الإعراب، قال: ((فإذا جاز حذْفُها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضاً في ما ذهب إليه سيبويه، وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما أنهما جميعاً زائدتان، وأنهما قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف))[2].

وأضاف ((فإن قُلْت: إن حركات الإعراب تدل على المعنى، وقد حُذِفت، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو ضُرِب يدلّ على معنى، وقد جاز إسكانُها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسرُ في مثل: حذِر، والضمة في حذُر))[3].

((فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل، لم يسُغْ لقائلٍ أن يقولَ: إنه لَحن، ألاّ ترى أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك؟ فلو جاز لقائلٍ أن يقولَ: إنه لَحن للزمه أن يقول: إن قَولَ من قال: أفْعو في الوصل لَحن، فإذا كان ما قرأ به على قياس ما استعملوه في كلامهم المنثور لم يكن لَحناً، وإذا لم يكن لَحناً لم يكن لقادِحٍ بذلك قَدح. وهذه القراءة وإن كان لها مخاص من الطعن، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور في الدرج. ويقال: سىء مِثْل سيدٍ، ويُخَفف كما

---

(1) الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 302/1.

(2) المصدر السابق، 302/1، 303/3.

(3) المصدرالسابق، 302/1.

يُخَفف))[1]. يريد أن (سيء) خُفِّف بالتسكين، كما خُفف (سيِد) بالحذْف، فقيل فيه: سيْد.

وممن انبرى للرد على الزجاج، أبو القاسم البغدادي، إذْ أكد المسوغات التي استند إليها الفارسي للتدليل على صحة هذه القراءة بتسكين كسرة الإعراب وصلاً، وأضاف قائلاً: ((والجواب أن هذه ليست بحجة، بل هي خطابة، فلا يُعترض بها على قراءة متواترة؛ إذْ لا تقابل اليقينيات بالخطابات، بل قوله: لا يجوز، ممنوع؛ لأن التسكين لأجل التخفيف – كتسكين البصري (بارِئْكم) ونحوه – أو لإجراء الوصل مُجرى الوقف شائع مستفيض في كلام العرب في النظم والنثر... ويُحسن هذا التسكين وجوه: الأول: أنه وقع في الآخر، وهو محل التغيير. الثاني: أنه وقع بعد الحركات. الثالث: أن حركته ثقيلة، وهي الكسر؛ لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجراراً قوياً. الرابع: أن الحركة وقعت على حرف ثقيل. الخامس: أن قبله مشددين، والموالي منهما حرف ثقيل))[2].

كما استند للاستدلال على صحتها بجانبٍ آخر مؤداه أن هذه القراءة لم ينفرد بها حمزة، بل هي قراءة الأعمش، إضافة إلى أبي عمرو، والكسائي، وهما من أئمة القُراء والنحاة، قال: ((وناهيك إمامي القراءة، والنحو: أبي عمر، والكسائي))[3].

نخلص من كُل هذا بالقَول: إن تسكين الهمزة في هذه القراءة في الإدراج جاء دون سببٍ نَحوي يقتضيه إلا على إجرائها في الوصل مُجراها في الوقف كما نص على هذا كثير من النحاة[4]، ((وحسنه كون الكسرة على حرفٍ ثقيلٍ بعد ياءٍ مشددة مكسورة))[5]، أو إجراء للمنفصل مُجرى المتصل[1]؛ أي ((أن تجعل (يىءِ

([1]) المصدرالسابق ، 303/3.

([2]) العذري البغدادي: سراج القارئ المبتدئ، ص330- 331.

([3]) المصدر السابق، ص331.

([4]) انظر الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 302/3؛ ومفاتح الأغاني، ص341؛ والبيان في غريب إعراب القرآن، 289/2؛ والبحر، 305/7؛ والدر:241/9؛ وسراج القارئ المبتدئ، ص330؛ والإتحاف، ص362؛ والهادي، 165/3.

([5]) الحلبي: الدر، 241/9.

ولا) من (مكر السيىءِ ولا) بمنزلة (إبِل)، ثم أسكن الحرف الثاني، كما أسكن من (إبل) لتوالي الكسرتين: إحداهما ياء قبلها ياء، فخفف بالإسكان لاجتماع اليـاءات، والكسرات، كما خَففت العربُ نحو ذلك بالحذْف من نحو: أسيدي... ونُزلَ حركـةُ الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب... في أن استُجيز فيهـامن التخفيـف مـا استُجِيز في غيرها، وليس يُختَل بذلك دلالة الإعراب؛ لأن الحكم بمواضعها معلوم، كما كان معلوماً في المعتلّ، والإسكان للوقف))[2]. والمـراد مـن ذلـك أن هـذا الإسكان اقتضاه توالي الحركات[3].

ومما حُذِفت فيه كسرة الإعراب وصلاً تنزيلاً له منزلة الوقف (سبأ) فـي قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[4]، و ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ [5] إذْ قرأ قنبل –محمد ابن عبدالرحمن المخزومي – بسكون الهمزة فيهما[6]، إما لإجراء الوصل مُجرى الوقف كأنه نوى الوقف، وأجرى الوصل مُجراه[7]، وإما لتوالي الحركـات فيمن منَع الصرف[8]، فقرأ بفتح الهمزة فيهما (من سبأَ)، و(لسبأَ) من غير تنـوين، جعلوه اسماً للقبيلة، أو البقعة، فمنعاه من الصرف للعلمية والتأنيث، وهي قراءة ابن

([1]) أبو حيان: البحر، 305/7؛ والدر، 241/9.

([2]) الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 303/3.

([3]) انظر ابن عطية: المحـرر،443/4؛ والبحـر، 305/7؛ والنشـر، 352/2؛ والإتحـاف، ص362؛ والهادي، 165/3.

([4]) سورة النمل: الآية 22.

([5]) سورة سبأ: الآية 15.

([6]) انظر الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 233/3؛ والمبسوط في القراءات العشـر، ص332؛ والمكرر فيما تواتر من القراءات السبع، ص295، 331؛ والمحـرر، 255/4؛ والبحـر، 63/7؛والدر، 593/8؛ والنشر، 337/2؛ والإتحـاف، ص358، 335-336؛ والمهـذب، 222/2-223؛ 275؛ والتيسير، ص275؛ والهادي، 110/3؛ والبدور الزاهرة، ص234.

([7]) أبو حيان: البحر، 63/7؛ والدر، 954/8؛ والإتحاف، ص336؛ والمهذب، 223/2؛ 275؛ والهادي، 110/3.

([8]) انظر أبو حيان: البحر، 63/7.

كثير، وأبي عمرو، وأبي الحسن البزي خلافاً لقراءة الجمهور بالجر والتنوين على أنه مصروف جعلوه اسماً للحي، أو المكان[1].

وعلى الوجه الأول – إجراء الوصل مُجرى الوقف – حُمِلت قراءة (التناد) بسكون الدال[2] في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ﴾[3]، وكذلك قراءة ﴿بثلاثةْ آلاف﴾ [4] بسكون التاء من غير إبدالها هاء في الوصل إجراء له مُجرى الوقف[5].

وقياساً عليه تحمل قراءة ﴿وإنه لِحُب الخَير لَشَديد﴾ [6] بجزم الراء، [7]؛ أي تسكينها في الوصل حملاً له على الوقف.

3.1.2 التسكين في المنصوب:

إن ما أُجري على ضمة الإعراب، وكسرته من تسكينها وصلاً على حـده في الوقف أُجري على فتحته أيضاً رغم خفّتها، وعليه جاءت قـراءة طلحـة بـن سليمان، والفياض بن غزوان ﴿أن يُحيي﴾ [8] بتسكين ياء الإعراب[9]، والأصل ألا تحذفَ لأن الفتحة خفيفة على حرف العلّة[10]؛ ولأنها حركة إعـراب، وهـي ((لا تنحذف إلاّ في الوقف))[11].

([1]) الفارسي: الحجة، 233/3؛ والبحر، 63/7؛ والدر، 594/8؛ والإتحاف، ص335-336.

([2]) انظر ابن عطية: المحرر، 558/4؛ والبحر، 444/7؛ والدر، 476/9.

([3]) سورة غافر: الآية 32.

([4]) سورة آل عمران: الآية 124.

([5]) انظر العكبري: التبيان، 290/1؛ والبحر، 54/3؛ والدر، 386/3.

([6]) سورة العاديات: الآية 8.

([7]) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص178.

([8]) سورة القيامة: الآية 40.

([9]) انظر ابن جني: المحتسـب، 342/2؛ والمحـرر، 407/5؛ والبحـر، 382/8؛ والـدر، 587/10.

([10]) الحلبي: الدر، 587/10.

([11]) أبو حيان: البحر، 382/8.

إلا أن الحذْفَ في هذه القراءة ُأجري في الوصل ((إمـا أن يكـون حَذف حرف العلّة بحذف حركة الإعراب، وإمـا أن يكـون أجـرى الوصـل مُجـرى الوقف))[1].

وقياساً على هذا تحمل قراءة طلحة بن سليمان ﴿فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي﴾[2] بسكون الياء في (أوراي)[3]، وقراءة بعضهم (صوافي) بياء ساكنة من غير تنوين[4] فـي ﴿فاذكروا اسم الله عليها صواف﴾[5]، فهي في موضع نصب على الحال من الهاء، أي مصطفة بعضها إلى جنب بعض، والأصل في هذه القراءة (صوافياً) ((علـى لغة من صرف ما لا ينصرف، لا سيما الجمع المتناهي))[6]، إلا أنه لمـا وُقِـف عليها حُذِف التنوين، وسُكنت الياء ((ثُم أجرى الوصل مُجراه))[7].

وعلى هذا الوجه حُمِلت قراءة هشام بن عمار عن ابن عامر، وأبي بِشْـر (مثاني) بسكون الياء[8] في قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾[9]، فالأصل فيها على قراءة الجمهور (مثانِي) بفتح الياء صفة ثانية، أو حالاً ُأخرى، أو تمييزاً منقولاً من الفاعلية، أي متشابهاً مثانية، وفيها وجهان: أحدهما – كما ألمحنا – أنه وُقِف عليه، ثم أجري الوصل مُجرى الوقف[10]، والثاني: أنه مِن تسكين حرف العلّة – الياء – استثقالاً للحركة عليها[11]، كقراءة جعفـر الصـادق

([1]) الحلبي: الدر، 587/10.

([2]) سورة المائدة: الآية 31.

([3]) ابن جني: المحتسب، 209/1.

([4]) انظر العكبري: التبيان، 943/2؛ والدر، 278/8.

([5]) سورة الحج: الآية 36.

([6]) أبو حيان: البحر، 342/6؛ والدر، 277/8.

([7]) الحلبي: الدر، 278/8.

([8]) ابن عطية: المحرر، 406/7؛ والدر، 422/9.

([9]) سورة الزمر: الآية 23.

([10]) االحلبي: الدر، 423/9.

([11]) ابن عطية: المحرر، 406/7؛ والدر، 422/9.

﴿تطعمون أهليكُم﴾ [1] بسكون الياء[2]، وكقولهم: ((أعطِ القَوس باريها))[3] بسكونها أيضاً، وكقول الشاعر:

كــأن أيــديهُن بالقــاعِ القَــرِق أيدي جوارٍ يتعــاطَين الــورِق(4)

وقول الحطيئة[5]:

يا دار هِنْــدٍ عفَــتْ إلا أثافِيهــا بين الطوى(6) فصارات(7) فواديها

والقياس يقتضي تحريك الياء بالفتحة لخفّتها في: أهليكم، وباريها، وأيديهُن، وأثافيها، ((لكنه شبه الياء بالألف، فقدر فيها الحركة))[8]، هذا يعنــي أن ((أصــل السكون في هذا إنما هو للألف؛ لأنها لا تُحرك أبداً، وذلك كقولك: أُريد أن تحيــا، وأُحب أن تسعى، ثُم شبهت الياء بالألف لقربها، فجاء عنْهم مجيئاً كالمستمر))[9].

وما جرى على الفتحة من حذْفٍ لما كانت علامة إعراب جرى عليها لمــا كانت علامة بناءٍ في ياء المتكلم، ومــن ذلــك قــراءة نــافع بــن أبــي نعيــم ﴿محياي﴾[10]، و﴿بشراي﴾ [11]، و﴿مثواي﴾ [12] بتسكين اليــاء[1]، وقــراءة ابــن

([1]) سورة المائدة: الآية 89.

([2]) الحلبي: الدر، 407/4.

([3]) الخوارزمي: الكشاف، 15/3؛ والدر، 277/8؛ ومجمع الأمثال: الميداني، 345/2.

([4]) ابن جني: الخصائص، 306/1؛ والمحتسب، 126/1؛ وأمالي ابن الشــجري، 105/1؛ والــدر، 409/4، 277/8، 422/9.

([5]) الحطيئة: الديوان، ص197؛ وانظر المحتسب، 343/2.

([6]) الطوى: وادٍ بمكة. انظر معجم البلدان، 45/4.

([7]) صارات: جمع صارة، وصارة هو جبل في ديار بني أسد، أو جبل بالصمد بــين تيمــاء، ووادي القرى. معجم البلدان، 388/3.

([8]) الحلبي: الدر، 408/4.

([9]) ابن جني: المحتسب، 125/1.

([10]) سورة الأنعام: الآية 162.

([11]) سورة يوسف: الآية 19.

([12]) سورة يوسف: الآية 23.

أبـي إسحاق ﴿عصاي﴾ [2] بسكون الياء وصلاً[3]، وأبي جعفر يزيد بن القعقـاع ﴿حسرتاي﴾ [4] مجزومة الياء[5]؛ أي ساكنة، والأصل فيها في هذه الأمثلة – ومـا ماثلها- الفتح ((لأنها أتت بعد ساكن... ولأنها حرف في موضع اسم مضمر، مُنع الإعراب، فأُلزم الحركة كما أُلزمت (هُو)، وحذْفُ الحركة جائز؛ لأن اليـاء مـن حروف المد واللين، فلما سُكن ما قبلها لم يكن بد من تحريكها؛فجعل حظها ما كان لها في الأصل من الحركة، وهو الفتح))[6].

هذا يعني أن هذه القراءة خالفت القياس من جانبين: أولهما تسكين ما حقّـه الحركة. وثانيهما الجمع بين ساكنين: الألف, والياء، وكلا الجـانبين أُجريـا فـي الوصل، وموضعهما الوقف؛ لأن فيه ((من توفر الصوت على الحرف الموقـوف عليه، حتى صار بمنزلة الحركة))[7] وهو ما لا يتحقّق في الوصل؛ لهـذا ذهـب الزجاج إلى أنه لا يجوز التقاء الساكنين فيه، قال في قراءة نافع (محياي): ((فأمـا ياءُ (محياي) فلا بُد من فتحها؛ لأن ما قبلها ساكن))[8]، وفيهـا قـال الفارسـي: ((إسكانُ الياء في (محياي) شاذ عن القياس، والاستعمال، فشذوذه عن القيـاس أن فيه التقاء ساكنين، لا يلتقيان على هذا الحد في (محيـاي). وأمـا شـذوذه عـن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر، ولا نظم، ووجهُها مع ما وصـفنا، وبعـض

([1]) انظرالأزهـري: القـراءات وعلـل النحـويين، 108/1، 211؛ والخصـائص، 13/1؛ والمحتسب، 342/1؛ والحجة، 229/2، 438؛ ومختصر فـي شـواذ القـرآن، ص62؛ والتبيان، 553/1؛ والبيان في غريـب إعـراب القـرآن، 352/1؛ والمحـرر، 369/2، 228/3؛ والبحر، 262/4؛ والدر، 238/5؛ والمكرر فيما تواتر مـن القـراءات السـبع، وتحرر، ص124؛ وسراج القارئ المبتدئ، ص220.

([2]) سورة طه: الآية 18.

([3]) ابن جني: المحتسب، 49/2؛ والحجـة، 438/2؛ والمحـرر، 41/4؛ والبحـر، 220/6؛ والدر، 24/8.

([4]) سورة الزمر: الآية 56.

([5]) ابن جني: المحتسب، 237/2.

([6]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 118/1.

([7]) الأيوبي: الكنّاش، 181/2، نقلاً عن مناهج الكافية، 107/2.

([8]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 311/2.

البغداديين قد حكى أنه سمِع، أو حُكِي له ((التقت حلْقَتا البطان))[1] بإسكان الألف مع سكون لام المعرفة، وحكى غيرُهُ: له ثُلُثا المال))[2]، إلا أن الأنباري سوغ تسكين الياء في الوصل في مثل (محياي) و(بشراي) بطلب الخفّة، وكذلك التقاء الساكنين فيهما – والمتأتي من هذا التسكين – وكذلك في قولهم: (التقت حلْقتا البطان) و(له ثلثا المال) بأن الألف حرفُ مد، فهي بمثابة الحركة؛ لأن الحركات أبعاض حروف المد، قال: ((ومن قرأ بسكون الياء؛ فلأن حرفَ العلّة يستثقل عليه حركات البناء، وجمع بين ساكنين؛ لأن الألف فيها فرط مد... فتنزل المد فيها بمنزلة الحركة))[3].

أما البصريون فيأبون ذلك كُله، ويُضعفون قراءة نافع (محياي)، ويحملون السكون على نية الوقف[4]، وهناك من ذهب إلى أن قراءة الإسكان جاءت وصلاً ووقفاً[5]، فهي في الوقف على القياس الذي هو محلّ التسكين، والتقاء الساكنين، وفي الوصل إجراء له مُجرى الوقف. وعلى هذه العلّة حمَلَ أبو حيان[6]، والأيوبي[7]، وأحمد البيلى[8] التقاء الساكنين وصلاً. وعلى هذا الوجه تحمل قراءة من قرأ ﴿ثانِي اثنين﴾[9] بسكون الياء من ثاني[10]؛ لأن الساكنين التقيا فيها وصلاً على حده في الوقف. وعليه أيضاً حمل الفارسي تسكينها في قراءة ابن كثير ﴿يا

([1]) الميداني: مجمع الأمثال، 102/3.

([2]) الفارسي: الحجة، 229/2.

([3]) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، 352/1.

([4]) انظر الأنباري: الإنصاف، 650/2—669، مسألة (94).

([5]) انظر العذري البغدادي: سراج القارئ المبتدئ، ص220؛ والبدور الزاهرة، ص113، 246.

([6]) أبو حيان: البحر، 262/4.

([7]) الأيوبي: الكنّاش، 182/2.

([8]) البيلي: الاختلاف بين القراءات، ص274.

([9]) سورة التوبة: الآية 40.

([10]) ابن جني: المحتسب، 289/1؛ والمحرر، 35/3.

بُنَي لا تُشْرِك بالله﴾ (1) بوقف الياء(2)؛ أي إسكانها، قال: ((من قال: (يا بُنَي) فأسكن في الوصل، فإنه يجوز أن يكون على قول من قال: يا غلامِ أَقبلْ، فلما وقف، قال: يا غلام، فأسكن الحرف للوقف، ويكون قد أجرى الوصل مُجرى الوقف))(3).

وقياساً عليها تحمل قراءة البزي (يا بُنَي) بسكون الياء أيضاً(4) في قوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ﴾(5) إجراء للوصل مُجرى الوقف.

أما ابن جنّي فحمل تسكينها في (ثانِي اثنين) على أنه جاء تشبيهاً لها بالألف(6).

وعلى الرغم مما ذهب إليه النحاة من أن تسكين ياء الإضافة عارض اقتضته علّة التخفيف، أو إجراء الوصل مُجرى الوقف، قال الفارسي: ((فالأصل التحريك؛ لأنها بإزاء الكاف التي للمخاطب، إلا أن حرف اللين تكره فيه الحركة؛ فلذلك أسكن من أسكن))(7)، إلا أن هناك من ذهب إلى أن ((الإسكان فيها هو الأصل؛ لأنّها حرف مبني، والسكون هو الأصل في البناء، وإنّما حُركت بالفتح؛ لأنها اسم على حرف واحد، فتقوى بالحركة؛ وكانت فتحة لخفّتها عن سائر الحركات))(8).

وسواء أكان التحريك هو الأصل، أم الإسكان، فكلاهما ((في قياس العربية والاستعمال حسنان)) كما ذهب الفارسي مرات كثيرة(9).

---

(1) سورة لقمان: الآية 13.

(2) الفارسي: الحجة، 272/3.

(3) المصدرالسابق، 273/3.

(4) أبو حيان: البحر، 182/7.

(5) سورة لقمان: الآية 16.

(6) ابن جني: المحتسب، 289/1.

(7) الفارسي: الحجة، 211/3.

(8) المحيسن: الهادي، 384/1.

(9) الفارسي: الحجة، 211/3، 212، 263، 26/4، 37، 41، 67.

وكما سُكنت فتحة الياء – علامة إعراب كانت أو علامة بناء – تشبيهاً للياء بالألف، فكذلك سُكنت فتحة الواو تشبيهاً لها بالياء كما نص على ذلك ابن جني. قال: ((وشُبهت الواو في ذلك بالياء، كما شُبهت الياء بالألف))[1]، إلاّ أن ((سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليلٌ، وسكون الياء فيه أكثر))[2]، وسوغ تسكينهما في موضع آخر بعلّة أُخرى مفادها أن الفتحة مستثقلة فيهما لضعفها، قال: ((ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف إلاّ بتسميتهم إياها حروف علّة لكان كافياً... ولذلك ما تجد أخفّ الحركات الثلاث – وهي الفتحة – مستثقلة فيهما حتى يُجنح لذلك، ويستروح إلى إسكانها نحو قوله:

يا دار هندٍ عفَت إلا أثافيها))[3].

والمعنى أن تسكين الواو والياء ((جاء استخفافاً... لأن الواو، والياء معتلان، فيخفّفان بالسكون))[4]، وأرى أنه يمكن حمل هذا التسكين على علّة ثالثة تقوم على إجراء الوصل مُجرى الوقف، قياساً على حملهم عليها تسكين الياء في بعض القراءات –كما أسلفنا-.

وعلى تسكين الواو وصلاً، استشهد النحاة بقول الأخطل[5]:

إذا شئت أن تَلْهُو ببعض حديثها رفَعن، وأنزلْن القَطِين(6) المولدا(7)

([1]) ابن جني:الخصائص، 122/2؛ والمحتسب، 126/1.

([2]) ابن جني: المحتسب، 125/1.

([3]) ابن جني: الخصائص، 77/2-78.

([4])النحاس: شرح أبيات سيبويه ، ص180.

([5]) الأخطل: الديوان، ص73؛ وانظر المحتسب، 126/1؛ والخصائص، 122/2؛ وضرائر الشعر، ابن عصفور، ص69؛ والكنّاش، 288/2.

([6]) القطين: الخَدم، والأتباع، والحشم. لسان العرب (قطن)، 343/13.

([7]) المولّدا: رجُلٌ مولّد إذا كان عربياً غير محض. لسان العرب (ولد)، 469/3.

وقول عامر بن الطفيل[1]:

فما سودتْني عامِر عـن وراثـةٍ   أبـى الله أن أسـمُو بـأُم ولا أبِ

فالشاهد في البيتين في (أن تَلْهُو) و(أن أسمُو) حيث سُكنت الواو فيهما فـي موضع النصب بـ (أن) في الوصل، إجراء له مُجرى الوقف، وكـان الأعـربُ فيهما الفتح (أن تَلْهُو) و(أن أسمُو).

إلا أن الألوسي ذهب إلى أن تسكين الواو في ((هذا كُلّـه محمـولٌ علـى الضرورة، ولا التفات لمن قال: إنه لغة، وليس بضرورة))[2].

وأرى أن هذا التعليل لا يحمل عليه، وليس بموضع قياس بدليل أنـه ورد في النثر في قراءة الحسن بن أبي الحسن ﴿أو يعفُو الذي﴾[3] بواو ساكنة[4] وهـو ليس بموضع ضرورة، وجاء وصلاً حملاً له على الوقف.

ولم يقتصر تسكين حرف الإعراب الحامل لحركة الفتحة في حـال كونـه حرف علّة – ياء أو واواً – بل تعداه إلى الحرف الصحيح الحامـل لهـا، وفـي الوصل حملا له على الوقف، وعلى ذلك جاءت قراءة أيوب السـختياني (ابنَـه) بسكون الهاء وصلاً أجراه مُجرى الوقف[5] بعد إبدالها من التاء في قوله تعـالى:

([1]) ابن الطفيل: الديوان، ص60، والرواية فيه "قرابة" بدلاً من "وراثة"؛ وانظـر المحتسـب، 127/1؛ والخصـائص، 122/2؛ وضـرائر الشـعر، ص70؛ والضـرائر، ص122؛ والمحرر، 321/1، 122/2.

([2]) الألوسي: الضرائر، ص122.

([3]) سورة البقرة: الآية 237.

([4]) ابن جني: المحتسب، 125/1؛ والمحرر، 321/1.

([5]) أبو حيان: البحر، 290/8؛ والدر، 375/1.

﴿وَمَرۡيَمَ ٱبۡنَتَ عِمۡرَانَ﴾[1]، وعلى العلّة ذاتها تحمل قراءة الأشهب العقيلـي (ويـذرك) بإسكان الراء[2] في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ﴾ [3]، وقول الراعي النميري[4]:

تأبى قضاعةُ أن تَعرِفْ لكم نَسبا وابنا نـزارٍ فـأنتم بيضـةُ البلـدِ

فالشاهد فيه حذْف فتحة الإعراب في (أن تعرفْ) في الوصل إجـراء لـه مُجرى الوقف، والأصل (أن تَعرفَ).

4.1.2 التسكين في المجزوم:

إن علّة التسكين في الوصل حملاً له على الوقف، وجه بها النحاة كثيراً من القراءات القرآنية التي خالفت القياس في أصل حركة الحرف الموقوف عليه فـي حال الجزم، وأخص بذلك الفعل المضارع المضعف، والمعتلّ الآخر. ففيما يخص المضارع المضعف فالأصل في حركته إذا ما وقع عليه الجزم ولم يفك تضعيفه أن تكون حركة الحرف المضعف الموقوف عليه الفتحة منْعاً لالتقاء الساكنين: الساكن الأصيل للبناء بعد النقل، والساكن العارض للجزم، نحو: لم يمُد، والأصـل: لـم يمدُد، فنقلت ضمة الدال للساكن قبلها – الميم – فصارت لم يمُدد، فَحُرك الحـرف الموقوف عليه بالفتحة منعاً لالتقاء الساكنين، واختيـرت الفتحـة لخفتهـا، فوقـع التضعيف، فصارت لم يمُد، وعليه لم يضار، ولم يشاد، مع شيءٍ من الاخـتلاف بعدم وجود نقل، فالأصل: لم يضارر، ولم يشادِد، إلا أنه ورد في العربيـة مـن خالف القياس، فسكن الحرف الحامل لتلك الحركة، وفي الوصل فقال: لم يمُدْ، ولم يضارْ خلافاً ِلما يقتضيه القياس.

([1]) سورة التحريم: الآية 12.

([2]) ابن جني: المحتسب، 256/1؛ والمحرر، 441/2.

([3]) سورة الأعراف: الآية 127.

([4]) النميري: الديوان، ص102؛ والخصائص، 121/2.

وعليه جاءت قراءة عمرو بن عبيد، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع ﴿ولا يضارْ كاتب ولا شهيد﴾[1] بتشديد الراء وتسكينها[2] وصلاً[3]، والأصل: (لا يضار)؛ لأنه نَهي؛ ولذلك فتحت الراء؛ لأنه مجزوم، والمشدد إذا كان مجزوماً كهذا كانت حركته الفتحة لخفّتها[4]، يضاف إلى ذلك أن السبب في تحريكه بالفتح هو ((لموافقة الألف التي قبل الراء لتجانس الألف الفتحة))[5]؛ لأنه من حيث أدغم لزم تحريكه، فلو فك ظهر فيه الجزم[6]، وعليه ذهب ابن جني إلى أن هذا التشديد أو التضعيف ((لا سُؤَال فيه؛ لأنه يريد (يضارر) بفتح الراء الأولى أو بكسرها، وكلاهما قد قُرئ به، أعني الفتح في الراء الأولى، والكسر. والإدغام لغة تميم، والإظهار لغة الحجازيين... لكن تسكين الراء مع التشديد فيه نظر، وطريقُهُ أنّه أجرى الوصل مُجرى الوقف))[7]، وهو ما وجه به أبو حيان[8]، والسمين الحلبي[9] هذه القراءة، إلا أنهما ذهبا إلى أن فيها ضعفاً من حيث ((الجمعُ بين ثلاث سواكن، لكن الألف لمدها يجري مُجرى المتحرك، فكأنه بقي ساكنان، والوقف عليهما ممكن، ثم أَجريا الوصل مُجرى الوقف))[10].

([1]) سورة البقرة: الآية 282.

([2]) انظر ابن جني: المحتسب، 148/1؛ والمحرر، 385/1؛ والبحر، 370/2، والدر، 676/2.

([3]) الحلبي: الدر، 676/2.

([4]) أبو حيان:البحر، 369/2.

([5]) المصدرالسابق، 225/2.

([6]) المصدرالسابق، 370/2.

([7]) ابن جني: المحتسب، 148/1.

([8]) أبو حيان: البحر، 370/2.

([9]) الحلبي: الدر، 676/2.

([10]) أبو حيان: البحر، 370/2؛ وانظر والدر، 676/2.

وهذا الوجه من القراءة – تضارْ – قرأه القعقاع أيضاً في قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾[1] على نية الوقف عليها[2]، فـأجرى الوصـل مُجـرى الوقـف فسكّن[3]، ورُوي عنه وعن عبدالرحمن بن هرمز الأعرج (لا تضار) بإسكان الراء وتخفيفها[4]، وعزاها الزمخشري إلى الأعرج وحده، وحملها على أنها علـى نيـة الوقف كما نواه أبو جعفر، أو اختلاس الضمة فظنه الراوي سكوناً[5]؛ أي أنها ليست من باب التسكين الخالص أو المحض. إلا أن أبا حيان اعترض على هذا الـرأي، ورد بالقَول: ((وهذا على عادته في تغليط القُراء، وتـوهيمهم، ولا نـذهب إلـى ذلك))[6]. وردها السمين الحلبي إلى ((وجهين: أحدهما: أن يكـون مـن (ضـار يضِير) ويكون السكون لإجراء الوصل مُجرى الوقف. الثاني: أن يكون من (ضار يضار) بتشديد الراء، وإنما استثقل تكرير حرف هو مكرر في نفسه، فحذف الثاني منهما، وجمع بين الساكنين – أعني الألف، والراء – إما إجراء للوصـل مُجـرى الوقف، وإما لأن الألف قائمة مقام الحركة؛ لكونها حرف مد))[7] وعلـى الوجـه الأول حملها الدمياطي[8].

أما العلّة في حذْف الراء الثانية دون الأولى فـ ((لأنها أضعفُ، وبتكريرها وقع الاستثقال))[9]. وعلّة تسكين الراء الأولى بعد حذْف الثانية مردها إلى أصـل الكلمة قَبل الحذْف فـ ((لما حذفت الثانية وقد كانت الأولى ساكنة؛ لأنها مدغمة في

([1]) سورة البقرة: الآية 233.

([2]) انظر ابن جني: المحتسب، 125/1؛ والكشـاف، 370/1؛ والبحـر، 225/2؛ والـدر، 467/2.

([3]) أبو حيان: البحر، 225/2؛ والدر، 467/2.

([4]) الحلبي: الدر، 467/2؛ والبحر، 225/2؛ والنشر، 227/2-228؛ والإتحاف، ص158.

([5]) الخوارزمي: الكشاف، 370/1.

([6]) أبو حيان: البحر، 225/2.

([7]) الحلبي: الدر، 467/2؛ وانظر البحر، 225/2

([8]) الدمياطي: الإتحاف، ص158.

([9]) ابن جني: المحتسب، 123/1.

الثانية أُقِرّت على سكونها؛ ليكون ذلك دليلاً على أنها قد كانت مدغمة قبل الحذْف))[1].

أما حملُها على أنها من (تضار) برفع الراء مشددة، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو بن العلاء[2] فتوجيهها واضح على اعتبار أن (لا) حرف نَفْي، وليس نَهي وجزم، ((وهذه القراءة مناسبة لما قبلها من قوله: ﴿لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إلا وُسعها﴾ لاشتراك الجملتين في الرفع، وإن اختلف معناهما؛ لأن الأولى خبرية لفظاً ومعنى، وهذه خبرية لفظاً نهيية في المعنى))[3]، ويرى السمين الحلبي أن حملها على أنها من الضم، أي من (تضار) أولى مِن حملها على أنها من الفتح، أي (تضار)؛ وذلك لأن التسكين من الضمة أكثر من التسكين من الفتحة لخفّتها[4].

أما فيما يتعلق بالفعل المضارع المعتلّ الآخر، فإن الأصل فيه في حال الجزم حذْف حرف العلّة، وتحريك الحرف الموقوف عليه بحركة من جنس الحرف المحذوف ضمة في المعتلّ الآخر بالواو نحو: لم يدعُ، وكسرة في المعتل الآخر بالياء نحو: لم يتقِ، وفتحة في المعتلّ الآخر بالألف نحو: لم يرَ. إلا أنه ورد في العربية: شعرها ونثرها من سكن هذا الحرف الموقوف عليه وصلاً حملاً له على الوقف، وقياساً له على الفعل الصحيح نحو: لم يدرس، وكأنه لام الفعل، فقال مثلاً: لم يدع، ولم يتقْ، ولم ير.

وعلى هذا جاءت قراءة أبي عبدالرحمن السلمي (ترْ) بسكون الراء[5] في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾[6]، و﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ

([1]) المصدر السابق، 124/1.

([2]) انظر ابن عطية: المحرر، 312/1؛ والبحر، 225/2؛ والدر، 468/2.

([3]) أبو حيان: البحر، 225/2؛ والدر، 467/2.

([4]) الحلبي: الدر، 468/2.

([5]) انظر ابن جني: المحتسب، 128/1، 360، 373/2؛ والمحرر، 332/3، 523/5؛ والتبيان في إعراب القرآن، 766/2؛ والبحر، 258/2، 406/5، 512/8؛ والدر، 505/2، 109/11.

([6]) سورة الفيل: الآية 1.

وَالأَرْضَ﴾[1]، و﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[2] ، و﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلإِ مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [3]، وقرأه علي بن أبي طالب (تَرْ) بسكون الراء أيضاً[4] في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ﴾ [5].

وكما ألمحنا فقد حملَ النحاة هذه القراءة على وجهين: أحدهما أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف[6]، وثانيهما: أنه توهم أن الراء لام الكلمة، فسكنها للجزم[7] كما قالوا: لم أُبِلِه[8]، والأصل: أُبالي، فحُذِفت الياء للجزم، فصار: لم أُبالِ، ثم اختصروه لكثرة استعماله، فجزموه جزماً ثانياً بإسكان لامه (لم أُبالْ)، أي أنهم أجروه مُجرى ما لم يحذف منه، فاجتمع ساكنان: اللام، والألف، فحذفت الألف، فصار: لم أُبلْ، ثم ألحقوه في الوقف هاء السكت، وهي ساكنة، فحركت اللام بالكسر لالتقاء الساكنين: هي والهاء، فقالوا: لم أُبِلِه، ولم يردوا الألف المحذوفة؛ لالتقائهما، وإن حركْتَ الساكن الذي مِن أجله حذَفْتَ الساكن الأول؛ لأن حركته لالتقاء الساكنين لا اعتداد بها من حيث كانت عارضة، تزول إذا زال التقاء الساكنين، والحركة العارضة لا يرد لها المحذوف[9].

---

(1) سورة إبراهيم: الآية 19.

(2) سورة البقرة: الآية 243.

(3) سورة البقرة: الآية 246.

(4) ابن عطية: المحرر، 345/1؛ والبحر، 297/2.

(5) سورة البقرة: الآية 258.

(6) انظر ابن جني: المحتسب، 361/1؛ والتبيان، 766/2؛ والبحر، 258/2، 297، 406/5، والدر، 506/2.

(7) انظر أبو حيان: البحر، 258/2، 406/5؛ والدر، 505/2.

(8) أبو حيان: البحر، 406/5؛ والدر، 109/11.

(9) الفارسي: المسائل العسكريات، ص157-58؛ وأمالي ابن الشجري، 296/2-298؛ والكنّاش، 184/2.

ورجح السمين الحلبي الوجه الأول، قال: ((وهذا أولى، فإنه كثير في القرآن نحو: ﴿الظنونا﴾ [1]، و﴿الرسولا﴾ [2]... و﴿لم يتسنه﴾، و﴿بهداهم أقتَدِه﴾ [3]، و﴿نُؤْتِه﴾ [4]...)) [5].

فلعله يريد أن هذه الكلمات أُجري فيها بعض التغييرات التي موضعها الوقف كإلحاق الألف في (الظنونا، والرسولا)، وهاء السكت في (يتسنه، واقتده)، وتسكين هاء الضمير في (نُؤْتِه)، وكل ذلك جاء وصلاً على حده في الوقف، وعلى هذا الوجه جاءت قراءة (تَر) تسكيناً.

وعلى هذا النحو من القراءة، وبحذْف الكسرة الدالة على الياء المحذوفة، جاء قول الشاعر:

ومن يتقْ فإن اللهَ معهُ ... ورزقُ اللهِ مُؤْتابٌ وغادي(6)

وقال آخر:

فاكْتَر لنا كَري صِدق فالنجا ... واحذَر فلا تَكْتَر كرياً أعوجا(7)

وقال آخر ايضاً:

قالتْ سُلَيمى اشْتَر لنا سويقا ... واشْتَر فعجل خادِماً لبيقا(8)

---

(1) سورة الأحزاب، الآية 10.

(2) سورة الأحزاب، الآية 66.

(3) سورة الأنعام: الآية 90.

(4) سورة آل عمران: الآية 145.

(5) الحلبي: الدر، 506/2.

(6) ابن جني: المحتسب، 361/1، 373/2؛ والخصائص، 311/1، 119/2؛ والسيرافي النحوي، ص393؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه، ص1098؛ ولسان العرب (أوب)، 218/1، (وقى)، 402/15.

(7) ابن جني: المحتسب، 361/1، 373/2؛ والخصائص، 120/2؛ والرواية فيه (فاحذر) بدلاً من (واحذر)؛ والأشباه والنظائر، 67/1.

(8) السيرافي: السيرافي النحوي، ص393؛ والمحتسب، 361/1، والرواية فيهما (دقيقاً) بدلاً من (سويقا)؛ والتكملة، ص174، ونسبه لعذافر الكندي؛ وشرح شافية ابن الحاجب،

فالشاهد في هذه الأبيات في (من يتقْ) و(فاكْتَر، ولا تَكْتَر) و(اشْتَر) أسكنت القاف، والراء بعد حذْف الياء للجزم، أو للبناء، وكان القياس فيهما الكسر عوضـاً عن الياء المحذوفة، أو للدلالة عليها ويجوز أن يكون ذلك ((إجراء للوصل علـى حد الوقف))[1]، أو على توهم أنهما لام الكلمة، ولم يحذفوا منها شيئاً، فَسُلط الجازم (من) و(لا) عليهما في (يتقْ، وتَكْتَر) للإعراب، أو للبناء في (اكْتَر، واشْتَر)، كمـا سكنوا الباء في (لم يضرب، واضرب) في الصحيح.

وهنالك من حملَ التسكين فيهما على وجهٍ ثالثٍ يقوم على إجراء الفصـل مُجرى الوصل، وذلك أن قوله (تَقِ ف) و(تَرِلَ) و(تَرِك) بمنزلة (عِلِم)، و(كَتِـف) فأسكن كما يقال: (علْم) و(كَتْف)[2].

ومع كل هذه الشواهد الشعرية، ومسوغاتها التي تقوي قراءة (تَر)، وتجعل منها وجهاً مقيساً، إلا أن ابن جني ضعف هذه القراءة، وحملَ التسكين فيها علـى علة الاستخفاف، وهو خاص بالكسر، وحملُ الفتحةِ عليه فيه ضعف؛ لخفتها.

وبناء عليه ذهب إلى أن قراءة السلمي (تَر) ((فيها ضعف؛ لأنه إذا حـذَفَ الألف للجزم، فقد وجب إبقاؤه للحركة قبلها دليلاً عليها، وكالعِوض منها، لا سيما وهي خفيفة، إلا أنه شبه الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هـذا اسـتخفافاً... أو إجراء للوصل على حد الوقف))[3].

وأضاف ((إن هذا السكون إنما بابُهُ الشعر لا القرآن؛ لِما فيه من استهلاك الحرف، والحركة قبله، يعني الألف، والفتحة من تَرى))[4].

298/2؛ والحجـة، 63/1، 252، 300، 60/4؛ والبحـر، 258/2؛ والـدر، 505/2؛ والأشباه والنظائر، 66/1.

([1]) ابن جني: المحتسب، 361/1؛ والحجة، 63/1؛ 252، 60/4؛ والبحر، 258/2؛ والـدر، 505/2.

([2]) أبو علي الفارسي: الحجة، 251/1، 300، 60/4؛ والخصائص، 311/1، 119/2.

([3]) ابن جني،: المحتسب، 360/1-361.

([4]) المصدرالسابق، 373/2.

إلا أن ابن جني ناقض نَفْسهُ بنفسه حين خالف رأيه هذا في موضع آخـر، فذهب إلى أن تسكين الراء في (ألم تَر) هو الأصل، قال في قراءة السلمي (ألم تَر إلى الملأ) – ساكنة الراء -: ((هذا لعمري هو أصل الحرف: رأى يرأى كرعـى يرعى، إلا أن أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته: بحذْفها، وإلقاء حركتها علـى الراء قبلها على عبرة التخفيف في نحو ذلك، وصار حرف المضارعة كأنه بـدلٌ من الهمزة، وهو قولهم: أنت تَرى، وهو يرى، ونحن نَرى، وكذلك أفْعـلَ منـه، كقول الله سبحانه: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ﴾[1]، وأصله: أرآك الله))[2].

وسبق إلى هذا الرأْي الزجاج، قال: ((وأصله (ألم تَرء)... والعرب مجمعة على تَرك الهمزة في هذا))[3].

هذا يعني أن تسكين الراء في قراءة السلمي جاء على الأصل، وخالفه بعدم تحقيقه الهمزة، وهذا الرأي هو ما آخذ به، بدليل أنه قرأ أيضاً (تَرء) بسكون الراء، وهمزة مفتوحة، وهو الأصل[4]. قرأه في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾.

([1]) سورة النساء: الآية 105.

([2]) ابن جني: المحتسب، 128/1.

([3]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 322/1.

([4]) أبو حيان: البحر، 512/8؛ والدر، 109/11.

وقياساً عليه تحمل قراءة ابن كثير (أرنا) بإسكان الراء[1] في قوله تعـالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾[2]، و﴿أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلاَّنَا مِنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [3]، و(أرني) بإسكانها أيضـاً[4] في ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [5]، ووافقه في (أرنا اللذين) عبدالله بن عامر اليحصبي، وأبـو بكر عن عاصم بن أبي النجود[6]، والأصل (أرئنا) و(أرئني) فحذفت الهمزة التـي هي عين الكلمة، ونقلت حركتها إلى الراء، أي أن الراء تحركت بحركـة الهمـزة ((فصارت كالأصل؛ لأن الهمزة مرفوضة في الاستعمال))[7].

فكان في إقرارها دلالة على المحذوف[8]، إلاّ أن قراءة ابن كثير ومن وافقه جاءت على الأصل. وحُمِلَ هذا التسكين علـى وجهـين: أولهمـا: التخفيـف[9]، وثانيهما: تشبيه المنفصل بالمتصل[10] أي تشبيه (أرِن) بـ (فَخِـذ) و (كَتِـف)، فسكنوا الكسرة، فقالوا: (أرن) كما قالوا: فَخْذ، وكَتْف.

وقيل: إن حذْف حرف العلّة في الجزم مع الحركة قبله هي لغة[11] نسـبها أبو حيان إلى تميم[12].

([1]) انظر الفارسي:الحجة، 299/1، 381-382، 358/3-359؛ والمحـرر، 211/1، 14/5؛ والبحر، 561/1؛ والدر، 118/2.

([2]) سورة البقرة: الآية 128.

([3]) سورة فصلت: الآية 29.

([4]) ابن عطية: المحرر، 450/2؛ والبحر، 561/1؛ والدر، 118/2.

([5]) سورة الأعراف: الآية 143.

([6]) الحلبي: الدر، 118/2.

([7]) السابق، 118/2.

([8]) أبو حيان: البحر، 561/1.

([9]) الفارسي: الحجة، 299/1، 359/3؛ والدر، 118/2.

([10]) العكبري: التبيان، 116/1؛ والبحر، 561/1؛ والدر، 118/2.

([11]) الحلبي: الدر، 505/2.

([12]) أبو حيان: البحر، 512/8.

وكما أُجري جزم فوق جزمٍ، أو حذفٌ فوق حذْف في (ألم تَر) و (أرنـا)، فهناك من خالف ذلك، إذْ أثبت ما حقه الجزم، أو الحذْف، ومن ذلك قراءة قنبل – محمد بن عبدالرحمن بن محمد المخزومي- في رواية عن ابن كثير ﴿إنه من يتقي ويصبِر﴾[1]، بإثبات الياء في (يتقي) وصلاً ووقفاً، وجزم (يصبِر) [2]، والأصـل: (إنه من يتقِ ويصبِر) بالجزم على قراءة الجمهور. وحملَ النحاة إثبات الياء فـي (يتقي) على ثلاثة وجوه:

أولها: ذهبوا فيه إلى أن هذا الفعل في موضع رفع، ولـيس فـي موضـع جزم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، و(من) على هـذا الأسـاس اسـم موصول بمعنى (الذي)، والفعل (يتقي) صلتها؛ فلذلك لم تحذف لامـه[3]، وهـذا التأويل مقْبولٌ إذا ما قصرناه على (يتقي)، إلاّ أنه أوقعهم في إشكال آخر هو أنـه عطف عليه مجزوم، وهو قوله: (ويصبِر) – بإسكان الراء – لأن في هذا تعارضاً مع القاعدة النحوية التي تنص على أن العطف مـن التوابـع، فـالمعطوف يتبـع المعطوف عليه في الحركة الإعرابية من رفع، ونصب، وجر، وجزم. وتماشياً مع هذه القاعدة كان ينبغي أن تكون القراءة (من يتقي، ويصبِرُ) – بضم الراء – لكن النحاة وجهوا إسكان الراء في تلك القراءة على وجوهٍ أربعة:

أولها: إن (من) اسم موصول، وعطْفُ (يصـبِر) بـالجزم علـى (يتقـي) المرفوع جاء ((حملاً لـ (من) الموصولة على (من) الشرطية؛ لأنها مثلهـا فـي المعنى، ولذلك دخلت الفاء في خبرها))[4]، وهو جواب الشرط ﴿فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾، والمعنى ((أن يجعل (من يتقي) بمنزلة (الذي يتقـي)، ويحمـل المعطوف على المعنى؛ لأن (من يتقي) إذا كان (من) بمنزلة (الذي) كان بمنزلـة

([1]) سورة يوسف: الآية 90.

([2]) ابن خالوية: الحجة في القراءات السبع، ص198؛ والحجة، 460/2 ؛ والقـراءات وعلـل النحويين، 277/1؛ والمحرر، 277/3؛ والبحر، 338/5؛ والدر، 552/6.

([3]) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 460/2؛ والمحرر، 277/3؛ والبيـان، 244/2؛ والتبيان، 744/2؛ والدر، 552/6.

([4]) الحلبي: الدر، 553/6؛ وانظر الحجة، 460/2.

الجزاء الجازم، بدلالة أن كُل واحدٍ منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزاء، جاز أيضاً أن يعطف عليه كمـا يعطـف على الشرط المجزوم، لكونه بمنزلته فيما ذكرنا))[1]، ومثل الفارسي علـى ذلـك معززاً رأيه هذا بقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[2]، حيث حُمِلت (وأكُن) على موضع الفاء في (فأصدق)[3]؛ لأنه موضعه الجزم علـى جواب التمني[4] ((كأنه قال: (إن أخرتني أصـدقْ، وأكُـن)))[5]، فكـذلك يحمـل (ويصبِر).

وعلى هذا الوجه حمل ابن عطية[6]، والأنباري[7]، والعكبري[8] هذه القراءة في أحد توجيهاتهم لها.

وثانيها: قيل فيه: إنه عطف (ويصبِر) المجزوم على (يتقـي) المرفـوع – (من) اسم موصول بمعنى الذي – على التوهم، كأنه تـوهم أن (مـن) شـرطية (ويتقي) مجزوم[9]، وذلك ((لما كانت (من) الموصولة تشبه (من) الشرطية))[10].

وغلط السمين الحلبي عبارة (الجزم على التوهم)، قال: ((وهذه العبارة فيها غَلَطٌ على القرآن؛ فينبغي أن يقال: فيهـا مراعـاة للشـبه اللفظـي، ولا يقـال: للتوهم))[11].

([1]) الفارسي: الحجة، 460/2.

([2]) سورة المنافقون: الآية 10.

([3]) الفارسي: الحجة، 460/2.

([4]) الأنباري: البيان، 45/2.

([5]) الأيوبي: الكنّاش، 28/2-29.

([6]) ابن عطية: المحرر، 377/3.

([7]) الأنباري: البيان، 45/2.

([8]) العكبري: التبيان، 744/2.

([9]) أبو حيان: البحر، 338/5، 498/8.

([10]) الحلبي: الدر، 553/6.

([11]) المصدر السابق، 553/6.

وثالثها: مؤداه أن الفعل (ويصبِر) مرفوع عطفاً على (يتقي) المرفوع أيضاً على اعتبار أن (مَن) بمعنى الذي، ولكن تسكين الراء في (ويصبِر) جاء لتـوالي الحركات مع ما بعدها. قال الفارسي في هذا: ((ويجـوز أن يُقـدر الضـمة فـي (ويصبِر)، ويحذفَها للاستخفاف كما يُحذَف نحو: عضُد، وسبُع، وجاز هـذا فـي حركة الإعراب، كجوازه في حركة البناء))[1]. وهذا الوجه كان أحـد الـوجهين اللذين حملَ عليهما العكبري هذه القراءة. قال: ((إنه حذَفَ الضمة لـئلا تتـوالى الحركات))[2]؛ أي أن لامه سُكنت تخفيفاً حملاً للصحيح على المعتلّ؛ لأن المعتـلّ تسكّن لامه في الرفع[3].

وقاس أبو حيان ذلك على تسكين الراء في (يأمركم) و(يُشْعِركم)[4] والتـاء في (بعولَتْهُن) وإن كان ذلك في كلمتين[5] ومـراده بـالكلمتين: الأولـى: يـأمر، ويشعر، وبعولة. والثانية: الضمير (كم) و(هُن) على الترتيب. وإذا ما قسنا علـى ذلك توالي الحركات في قراءة (من يتقي ويصبِر فإن) نجـد أن المـراد بالكلمـة الأولى الباء والراء من (يصبِر) والفاء والهمزة في (فإن)، وهذا ما أبانه ابن هشام، قال: ((وسكون الراء من (ويصبِر): إما لتوالي الحركات الباء، والـراء، والفـاء، والهمزة تخفيفاً، أو لأنه وصل بنية الوقف))[6]. أو أن القارئ نوى الوقف عليـه، وأجرى الوصل مُجرى الوقف وهو ما نص عليه العكبـري[7]، وأبـو حيـان[8]، والسمين الحلبي[9] في أحد توجيهاتهم لهذه القراءة، وهو الوجه الرابع الذي حُمِـل عليه تسكين الراء في (يصبِر).

([1]) الفارسي: الحجة، 460/2.

([2]) العكبري: التبيان، 744/2.

([3]) الأيوبي: الكنّاش، 291/2.

([4]) سورة الأنعام: الآية 109 ﴿وما يُشْعِرُكُم إنّها إذا جاءت لا يؤمنون﴾.

([5]) أبو حيان: البحر، 338/5؛ وانظر المحرر، 277/3؛ والدر، 553/6.

([6]) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص76.

([7]) العكبري: التبيان،744/2.

([8]) أبو حيان: البحر، 338/5.

([9]) الحلبي: الدر، 553/6.

وكلّ ذلك على اعتبار أن (من) اسم موصول بمعنى الذي، أما على اعتبارها اسم شرط جازم فوجه قراءة (يتقِي) ((أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ثُم بقّى القاف على كسرتها، وأشبعها لفظاً، فحدثت الياء للإشباع))[1]، وهو الوجه الثاني في (الياء).

أما الوجه الثالث فحمل على أن هذه الياء هي الياء الأصلية –لام الكلمة- وأن (من) اسم شَرط جازم، والفعل (يتقي) مجزوم بالسكون ((على لغة من يقول: لم يرمي زيد))[2]، كما هو الحال في الفعل الصحيح، أي أنه عامل حرف العلّة معاملة الصحيح في ذلك ، ((ويكون (ويصبر) مجزوماً على ما يقتضيه القياس))[3]. قال في ذلك الأنباري: ((والضمة مُقدرة في الياء من (يتقي)، وحذفت الضمة للجزم، وبقيت الياءُ))[4]، إلا أن الفارسي ضعف هذا الوجه؛ لاختصاصه بالشعر دون النثر، قال: ((وهذا لا تحمله عليه؛ لأنه مما يجيء في الشعر دون الكلام))[5].

واعترض أبو حيان على هذا محتجاً بأن إثبات حرف العلّة في الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم لغة لبعض العرب، قال: ((والأحسن في هذه الأقوال أن يكون (يتقِي) مجزوماً على لغة، وإن كانت قليلة، ولا يرجع إلى قول أبي علي... لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة))[6]، وأخذ بهذا السمين الحلبي، وذهب إلى أنه أجودها[7]، وعزز رأيه هذا بشواهد منها قول قيس بن زهير[8]:

([1]) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص199؛ والتبيان، 744/2.

([2]) أبو حيان: البحر، 338/5.

([3]) الأيوبي: الكنّاش، 291/2.

([4]) الأنباري: البيان، 45/2.

([5]) الفارسي: الحجة، 460/2.

([6]) أبو حيان: البحر، 338/5.

([7]) الحلبي: الدر، 552/6.

([8]) انظر الفارسي: الحجة، 460/2؛ والمحرر، 277/3؛ وأوضح المسالك، 70/1؛ والدر، 552/6؛ والكنّاش، 291/2.

ألـم يأتيـك والأنبـاء تنمـي بمـا لاقـت لبـونُ بنـي زيـادِ

فالشاهد في (ألم يأتيك) فهو فعل مضارع في موضع جزم، والقيـاس فيـه حذْف حرف العلّة، إلا أنه أثبتها على لغة من يعامل الفعل المضارع المعتـلّ فـي حالة الجزم معاملة الصحيح، فيجزمه بالسكون.

5.1.2 التسكين في هاء الكناية:

إن ما أُجري على حركة البناء الفتحة – في ياء المتكلم – من تسكين فـي الوصل إجراء له مُجرى الوقف أُجري على حركة البناء الضمة في هاء الكنايـة، وهي هاء الضمير التي يُكنّى بها عن الواحد المذكر الغائب، وأصلها الضم[1]، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[2]، إلاّ إذا وقع قبلها كسرة، أو ياء سـاكنة فإنهـا حينئذٍ تكسر للمناسبة، نحو قوله تعالى: ﴿أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾[3]، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[4]، ((وقد تُضم كما قُرئ ﴿لأَهْلُهُ امْكُثُوا﴾ [5] و ﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾ [6]))[7]، وهـي لغة أهل الحجاز[8]، وقد يكون بعدها الواو، والياء الناشئة من إشـباع حركتهـا – الضمة والكسرة – نحو: أخذتُ منهو، ومررتُ بهي. ومع كُل هذا فإن منهم مـن يسكنها في الوصل، كما يسكنها عند الوقف، فيقول: مررتُ بِه أمـسِ[9]، وذلـك

([1]) المحيسن: الهادي، 159/1؛ والتيسير، ص60.
([2]) سورة الإسراء: الآية 1.
([3]) سورة الملك: الآية 13.
([4]) سورة البقرة: الآية 2.
([5]) سورة طه: الآية 10.
([6]) سورة الفتح: الآية 10.
([7]) الرافعي، تاريخ آداب العرب ، 151/1، وهي قراءة حفص، وحمـزة؛ وانظـر الهـادي، 159/1؛ والتيسير، ص60.
([8]) الرافعي: تاريخ آداب العرب، 151/1.
([9]) ابن جني: المحتسب، 244/1.

إجراء للوصل مُجرى الوقف الذي هو محل الإسكان وموضعه، أو على لغة مـن يُسكن هاء الكناية، وعليهما حُمِلت قراءة هشام بن عمار السلمي، عن ابن عـامر اليحصبي، وأبي بكر عن عاصم بن أبي النجود ((يـره بسـكون الهـاء الأولـى والأخيرة))[1] في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [2].

وسكون الهاء الثانية كان سكون وقْفٍ[3] كسائر هاء الكناية[4] فـي حـال الوقـف عليها، وهو الأصل، أما سكون الهاء الأولى، وهي في موضع وصل فإنه يحمـل إما على إجراء الوصل مُجرى الوقف أو ((على لغة من يُخفف أمثال هذا))[5]. قال الفارسي في الوجه الثاني: ((فأما من جزم فقال: (يره) في الوصل، فأبو الحسـن يزعم أن ذلك لغة، ويشبه أن تكون غامضة خفية؛ لأن سيبويه لم يـذكرها، فمـن قال: (يره) فَجزم في الوصل فهو على هذه اللغة))[6].

وأبو الحسن الذي ذهب هذا المذهب هو المعروف بالأخفش الأوسط، قالها في توجيهه قراءة عاصم وحمزة بن حبيب (أرجِه) بغير همز، وجزم الهـاء[7] أي تسكينها في قوله تعالى: ﴿قالوا: أرجِه وأخاه﴾[8]، قال: (وهي لغة)[9].

([1]) الفارسي: الحجة، 136/4؛ وانظر التذكرة في القراءات: ابن غلبون، 770/2؛ والسبعة في القراءات: ابن مجاهد، ص694؛ ومختصر فـي شـواذ القـرآن، ص173؛ والمحـرر، 512/5؛ والبحر، 498/8؛ والدر، 77/11؛ والمكرر فيما تواتر من القـراءات، ص530؛ والهادي، 164/1-165.

([2]) سورة الزلزلة: الآيتان 7، 8.

([3]) ابن عطية: المحرر، 512/5.

([4]) الحلبي: الدر، 78/11.

([5]) ابن عطية: المحرر، 512/5.

([6]) الفارسي: الحجة، 137/4؛ وانظر البحر، 498/8.

([7]) انظر الأخفش: معاني القرآن، 335/1؛ والحجة، 256/2؛ والمحرر، 437/2؛ والبحـر، 359/4؛ والدر، 409/5؛ والمبسوط في القراءات العشر، ص212.

([8]) سورة الأعراف: الآية 111؛ والشعراء: الآية 36.

([9]) الأخفش: معاني القرآن، 336/1.

وعلى هذا حملَ الفراء هذه القراءة أيضاً، قال: ((وقد جزم الهـاء حمـزة، والأعمش، وهي لغة للعرب: يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل، إذا تحرك ما قبلها))[1]، ثم أكده ثانية في موضع آخر، فقال: ((فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرك ما قبلها؛ فيقول: ضربتُه ضرباً شديداً، أو يترك الهاء إذا سكنها، وأصلها الرفع، بمنزلة رأيتهُم، وأَنتم، ألا تَرى أن الميم سُكنت وأصلها الرفع))[2].

فهو بهذا يحمل التسكين في هاء الكناية على أنه لغة، ويقيسه على التسكين في ميم الجماعة. وبهذا علل مكّي بن أبي طالب التسكين فيها – في أحد توجيهاته له- وأوضح وجه الشبه بينها وبين ميم الجماعة بالقَول: ((فالهاءُ إضمار، والمـيم إضمار، فجريا مجرى واحداً في جواز... حذْف الصلة، وهو فـي المـيم كثيـر، وعليه جماعة القُراء في الميم))[3]، وكونها لغة ((حكاها الكسائي أيضاً عـن بنـي كلاب، وبني عقيل))[4]. أما الأنباري فحملها على الوجه الأول – إجراء الوصـل مُجرى الوقف- قال: ((ومن قرأ (أرجِه) بسكون الهاء فهي ضعيفة؛ لأن الهاء إنما تَسكُنُ في حال الوقف، إلا أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف))[5]، وقياساً على ذلك فإنّه يحمل على هذين الوجهين قراءة الأعمش ﴿أن لم يره أحد﴾[6] بسكون الهاء[7]، وعليهما أيضاً حملَ السمين الحلبي قراءة أبان بن تغلب (ونَحشُرُه)[8]، و(يحشُرُه)[9]

([1]) الفراء: معاني القرآن، 388/1؛ وانظر المحرر، 437/2.

([2]) المصدر السابق،223/1.

([3]) ابن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات، وعللها وحججها، 349/1.

([4]) أبو حيان: البحر، 524/2، 77/3، 266/6، 401/7، 498/8؛ وانظـر الـدر، 263/3، 420، 412/9.

([5]) الأنباري: البيان، 213/2.

([6]) سورة البلد: الآية 7.

([7]) ابن جني: المحتسب، 361/2؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص173؛ والهادي، 164/1.

([8]) الحلبي: الدر، 116/8؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص90.

([9]) ابن عطية: المحرر، 68/4؛ والبحر، 266/6.

بسكون الهاء وصلاً، قال: ((وتخريجُها: إما على لغة بني عقيل، وبني كلاب، وإما على إجراء الوصل مُجرى الوقف))[1].

وكذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء، وحمزة بن حبيب، وأبـي بكـر عـن عاصم (يُؤَده) بسكون الهاء في الحرفين[2] في قوله تعـالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[3]. قال: ((فأما قراءة أبي عمـرو ومن ذُكِر معه، فقد خرجوها على أوجه: أحسنها أنه سُكنت هاء الضمير إجـراء للوصل مُجرى الوقف))[4]، ((ومنها: أن هذه لغة ثابتة عن العرب، حفظها الأئمـة الأعلام كالكسائي، والفراء، وحكى الكسائي عن بني عُقيل، وبنـي كـلاب: ﴿إن الإنسان لربهِ لكنود﴾ [5] بسكون الهاء، وكسرها من غير إشباع، ويقولـون: (لَـه مالُ، ولَهُ مالٌ) بالإسكان، والاختلاس))[6].

ورجح أبو حيان في قراءة (ونَحشُـرُه، ويحشُـرُه) الوجـه الأول، قـال: ((والأحسنُ تخريجُهُ على لغة بني كلاب، وعُقيـل، فـإنهم يسـكنون مثـل هـذه الهاء))[7]، وكذلك في قراءة أبي عمرو (يؤده)[8]، وقراءته أيضاً (نُؤْتِه) بإسـكان الهاء في الموضعين وصلاً ووقفاً[9] في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ

([1]) الحلبي: الدر، 116/8.

([2]) الزجاج: معاني القرآن وأعرابه، 431/1؛ والمبسوط فـي القـراءات العشـر، ص165؛ والمحرر، 457/1؛ والبحر، 524/2؛ والدر، 261/3؛ والمكرر فيما تواتر من القراءات، ص74.

([3]) سورة آل عمران: الآية 75.

([4]) الحلبي: الدر، 262/3.

([5]) سورة العاديات: الآية 6.

([6]) الحلبي: الدر، 263/3، 420، 412/9؛ وانظر لسان العرب، 477/15، مادة (ها).

([7]) أبو حيان: البحر، 266/6.

([8]) المصدرالسابق، 524/2.

([9]) المصدرالسابق، 77/3؛ وانظر الدر، 420/3؛ والمكرر فيما تواتر من القراءات، ص78.

ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[1] و(يرضه) بإسكانها وصلاً[2] في ﴿وإن تشكروا يرضهُ لكـم﴾[3].

أما ابو الحسن الأخفش فذهب إلى أن تسكين هاء الكناية هـي لغـة لأزد السراة[4]، وكذلك ابن السراج[5]، وهو ما قال به ابن جنّي، ووجه به قـراءة ابـن عباس (ابنَه) بسكون الهاء[6] في قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ﴾[7]، قال: ((وأما (ابنَه) بجزم الهاء فعلى اللغة التي ذكرناها لأزد السراة))[8]، وهو ما أخَذَ به ابن عطيـة في توجيهه هذه القراءة[9]. أما العكبري فحمل تسكينها ((علـى إجـراء الوصـل مُجرى الوقف))[10]، وحملَ عليه الزجاج قراءة أبي عمـرو ﴿فَأَلْقِـه إلـيهم﴾[11] بإسكان الهاء[12]، قال: ((ولها وجه في القياس، وهو أن يجري الهاء في الوصـل على حالها في الوقف))[13]، وكذلك قراءته وعاصم (ويتقِه) بكسر القـاف وجـزم

([1]) سورة آل عمران: الآية 145.

([2]) أبو حيان: البحر، 401/7؛ والدر، 412/9.

([3]) سورة الزمر: الآية 7.

([4]) انظر ابن جني: المحتسب، 244/1؛ والخصائص، 164/1؛ وضـرائر الشـعر، ص96؛ وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: خالد عبدالكريم جمعة، ص452.

([5]) ابن السراج: الأصول في النحو، 461/3.

([6]) ابن جني: المحتسب، 322/1.

([7]) سورة هود: الآية 42.

([8]) ابن جني: المحتسب، 323/1.

([9]) ابن عطية: المحرر، 173/3.

([10]) العكبري: التبيان، 699/2.

([11]) سورة النمل: الآية 28.

([12]) انظر الزجاج: معاني القرآن وإعرابـه، 432/1؛ والحجـة، 236/3؛ والمبسـوط فـي القراءات العشر، ص166؛ والمحرر، 257/4؛ والبحر، 67/7؛ والدر، 606/8.

([13]) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 77/4.

الهاء[1]؛ أي سكونها في قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْه﴾[2] قال فيها الفارسي: ((ووجهُهُ أن ما يتبع هذه الهاء من الواو، والياء زائدة، فَرُد إلى الأصل، وحُذِف ما يلحقه من الزيادة، ويقوي ذلك، أن سيبويه يحكي أنه سمِع من يقول: (هذِه أَمةُ الله) في الوصل، والوقف، وهذه الهاء التي في (هذه) قد أجروها مُجرى هاء الضمير، فكما استجازوا الحذْف في (هذه) فكذلك يجوز الحذْفُ في هذه الهاء التي للضمير))[3]، وأضاف قائلاً: ((وقد يجوز أنه أجرى الوصل مُجرى الوقف))[4].

ولم يقتصر تسكين هاء الكناية وصلاً حملاً له على الوقف على النثر، بل جاء في الشعر حذْفُ الياء، والواو الزائدة في الوصل مع الحركة، كما هي في الوقف سواء[5]، وعليه قول الشاعر:

فَظَلْتُ لَدى البيت العتيق أُخيلُهُ ومطواي مشتاقان لَه أرقان(6)

وقال آخر:

([1]) الفارسي: الحجة، 203/3؛ والمبسوط في القراءات العشر، ص166، 320؛ والمحرر، 192/4؛ والبحر، 430/6؛ والدر، 428/8.

([2]) سورة النور: الآية 52.

([3]) الفارسي: الحجة للقراء السبعة، 203/3.

([4]) المصدرالسابق، 60/4.

([5]) ابن السراج: الأصول في النحو، 461/3.

([6]) المصدر السابق، 461/3؛ ونسبه لرجل من أزد السراه، وبلا نسبة في المحتسب، 244/1، 323؛ والخصائص، 164/1، 368، والرواية (أُخيلهو) بإشباع ضمة الضمير؛ وسر صناعة الإعراب، 727/1؛ والحجة، 101/1، 140، 141، 203/3، 236؛ والمسائل العسكريات، ص106؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص245؛ والضرائر، ص55، والرواية فيه (أُريغه) بدلاً من (أُخيله)؛ والمفضل في شرح المفصل، ص444؛ وضرائر الشعر، ص96؛ والمحرر، 173/1، 512/5؛ والبحر، 77/3؛ والدر، 262/3؛ ولسان العرب، 287/15، 477، مادة (مطا) و(ها)، ونسبه لـ (يعلى بن الأحول الأزدي).

وَأَشْربُ الماء ما بي نَحوهُ عطَشٌ   إلا لأن عُيونَـه سـيلٌ واديهـا(1)

فالشاهد في البيتين في (لَه) و(عيونَه) حيث أُسكن هاء الضمير فيهما فـي الوصل إجراء له مُجرى الوقف.وبهذا وجه ابن جنّي[2]، والفارسي[3] تسكين الهاء في (لَه) وقياساً عليه يُحملُ تسكينها في (عيونَه).

وحملَ الزجاج على هذا شاهداً آخر لم تسكّن فيه هاء الكناية حتى يُحمـل على إجراء الوصل مُجرى الوقف، ولم تُشبع فيه حركتُها، كما هـي الحـال فـي الوصل، وإنما جاءت فيه حركة الهاء بين بين، ومع ذلك عده مـن بـاب إجـراء الوصل مُجرى الوقف، قال: ((وأكثرُ ما يقع هذا في الشعر أن تحذفَ هذه الهـاء، وتُبقي كسرة))[4]، واستشهد عليه بقول الشاعر:

فإن يكُ غَثـاً أو سـميناً فـإنني   سأجعلُ عينيـهِ لنَفْسِـهِ مُقْنِعـا(5)

وهو يريد أن تحذفَ صلة الهاء – الواو، أو الياء – الناشئة مـن إشـباع حركتها – الضمة أو الكسرة – وليس الهاء كما ذهب، وعلى هذا الأساس فالشاهد في هذا البيت في (لنَفْسِهِ) أراد (لنفسهي)، فَحذَفَ الياء في الوصل على حد حـذْفها في الوقف، تشبيهاً للوصل بالوقف، أو إجراء له مُجراه.

([1]) ابن جني: المحتسب، 244/1؛ والخصائص، 164/1، 368، والرواية (نحو هو) بإشـباع ضمة الضمير؛ وسر صناعة الإعراب، 727/2؛ والضرائر، ص56؛ وضرائر الشـعر، ص96؛ والقراءات وعلل النحويين، 99/1؛ والبحـر، 524/2، 77/3؛ والـدر، 262/3، 420؛ ولسان العرب، 477/15، مادة (ها).

([2]) ابن جني: الخصائص، 164/2.

([3]) الفارسي: المسائل العسكريات، ص105؛ والحجة، 203/3.

([4]) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 117/4.

([5]) المصدر السابق، 117/4؛ والأصول في النحو، 459/3؛ وشرح أبيات سـيبويه، ص31؛ والضرائر، ص94؛ وضرائر الشعر، ص96؛ وسيبويه والضرورة الشعرية، ص73.

إلا أن ابن جني ذهب إلى أن الضمير في هذا ونحـوه لـيس علـى حـد الوصل، ولا على حد الوقف؛ لأن الوصلَ يقتضي إشباع حركة هاء الضمير؛ فيقرأ (لنفسهي)، والوقف يقتضي تسكينه، أي (لنَفْسِه)، فعلى هذا فمجيئه (لنَفْسِهِ) منزلـة بين الوصل والوقف؛ لذا ذهب إلى أن هذا ضعيف في القياس، والاستعمال. نـص على هذا في تعقيبه على قول الشماخ[1]:

لَهُ زجـلٌ كأنـهُ صـوتُ حـادٍ إذا طَلَبَ الوسـيقة(2) أوزميـرُ(3)

قال: ((فقولُهُ: (كأنهُ) – بحذْف الواو، وتبقية الضمة – ضعيفٌ في القياس، قليلٌ في الاستعمال. ووجهُ ضعفِ قياسه أنه ليس على حد الوصل، ولا على حـد الوقْفِ؛ وذلك أن الوصل يجب أن تتمكن فيه واوه، كما تمكّنت في قوله فـي أول البيت: (لهو زجلٌ)، والوقف يجب أن تُحذَفَ الواو، والضمة فيه جميعاً، وتسـكن الهاء، فيقال: (كأنه) فضم الهاء بغير واو منْزلةٌ بين منزلتي الوصل، والوقـف... وقال أبو إسحاق في نحو هذا: إنه أجرى الوصلَ مُجرى الوقـف، ولـيس الأمـر كذلك؛ لِما أريتك من أنّه لا على حد الوصل، ولا على حد الوقْفِ. لكن ما أُجـري من نحو هذا في الوصل على حد الوقف:

... ... ومطواي مشتاقان لَه أرقـان))(4)

([1]) الشماخ: الديوان، ص155، والرواية فيه: "لَهُ زجلٌ تقول: أصوت حادٍ". ومن ثم لا شـاهد فيه؛ وانظر الخصائص، 163/1، 369؛ وسر صناعة الإعراب، 726/2؛ وشرح أبيـات سيبويه، ص31؛ والحجة، 140/1؛ والإنصـاف، 516/2؛ وضـرائر الشـعر، ص40، 95؛والبحر، 524/2؛ والدر، 264/3، 420؛ والأشباه والنظائر، 379/2؛ ولسان العرب، 302/11، 477/15، مادة (زجل)، و(ها).

([2]) الوسيقة: القطيع من الإبل، الوسيقة من الإبل: ما غضبت. لسان العرب، 381/10، مـادة (وسق).

([3]) الزمير: الغلام الجميل، والزمير: الحسن من الرجال. لسان العرب، 328/4، مادة (زمر).

([4]) ابن جني: الخصائص، 163/1-164، 369.

وسبق إلى هذا الرأي الفارسي، قال: ((ومِثْلُ ذلك في خروجـه عـن حـد الوقْفِ، والوصل جميعاً قول الشاعر:

ما حج ربهُ في الدنيا، ولا اعتمرا(1)

الوصلُ في هذا أن تلحقَ الواو، وإجراء الوصل مُجرى الوقْفِ كقول الشاعر:

ومطـواي مشـتاقان لَـه أرِقـان

فهذا أجرى الوصلَ مُجرى الوقْفِ، والآخرُ ليس كذلك، ولكن حذَفَ الحرف اللاحق له في الوصل لدلالة الضمة عليه))(2). يريد أنه لو أجرى الوصل مُجرى الوقـف لقال: (ربه) بتسكين هاء الضمير.

ومع ذلك فقد عد أبو جعفر النحاس حذْف صلة الضمير من غير التسـكين في (كأنهُ) – الواردة في البيت السابق – من باب إجراء الوصل مُجرى الوقـف، قال: ((فقال: كأنهُ بغير إشباع، والوجه (كأنهو) مُشْبع، ولكن كثُـرت الحركـات، فَحذَفَ الضمة التي على الهاء من (كأنهُ) وأبقى الشمة [يريد الإشـمام]؛ لأنـه إذا وقَفَ حذَفَها، فأجرى الكلام في الوصل على حاله في الوقْف))(3).

وكذلك القزاز القيرواني، قاله في (كأنهُ) و(ربهُ)، قال: ((وما يجوز لَـهُ أن يحذفَ في الوصل ما كان يحذف في الوقف، فتدعو الضـرورةُ إلـى أن يُجـري الوصلَ مُجرى الوقف))(4).

---

(1) عجز بيت، وصدرُهُ: "أو مُعبرُ الظهر ينبي عن وليّته". انظر ضـرائر الشـعر، ص95؛ والإنصاف، 516/2؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص242؛ ولسان العرب، 533/4. مادة (عبر)؛ والدر، 263/3، 264، والرواية فيه (وأغبر) بدلاً من (أو مُعبُر)؛ والضرائر، ص55.

(2) الفارسي: المسائل العسكريات، ص242.

(3) النحاس: شرح أبيات سيبويه، ص31.

(4) القزاز القيرواني: ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص242.

وابن عصفور أيضاً حملها على الوجه ذاته، إذْ ذهب إلى أن من الضرائر حذْفَ الياء، والواو الواقعتين صلة لهاء الضمير المتحرك ما قبلها فـي الوصـل إجراء لَهُ مُجرى الوقف[1]، ومع ذلك فقد ذهب إلى أن ((الأحسن إذا حذفت الصلة للضرورة أن يسكن الضمير، حتى يكون الوصلُ قد أُجري مُجرى الوقف إجـراء كاملاً))[2] كـ (عُيُونَه)، و(لَه) الواردتين في البيتين السابقين[3].

ولم يكتفِ النحاة بهذين التوجيهين اللذين حُمِل عليهما تسكين هاء الكنايـة، بل إن منهم من حمله على وجه ثالث – لا سيما ما يتعلق منها بالقراءات القرآنية- يقوم على أن القُراء توهموا أن الهاء آخر الكلمـة – أي لامهـا – فوقـع عليهـا التسكين سواء أكان للجزم – أي الإعراب – أم للبناء. وممن علـل بهـذا الوجـه الفراء، فهو بهذا يخالف رأيه السابق في كون التسكين فيها لغـة. قـال: ((كـان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في ﴿يؤده﴾ و﴿نُوله﴾[4]، و﴿أرجِه وأخاه﴾، و﴿خيراً يره﴾، و﴿شراً يره﴾، وفيه لهما مذهبان: أما أحدهما: فإن القَوم ظنوا أن الجزم في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً خطأ))[5].

وأكد توجيهه هذا في موضع آخر، قال فيه: ((ومما نَرى أنهم أوهموا فيـه قوله: ﴿نُوله ما تولّى، ونُصلِه جهنم﴾ ظنوا... أن الجزم في الهـاء، والهـاء فـي موضع نَصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه))[6].

وحمل عليه ابن خالويه في ﴿أرجِه وأخاه﴾ قال: ((وأما من أسكن الهاء، فله وجهان: أحدهما: أنه توهم أن الهاء آخر الكلمة؛ فأسكنها دلالة علـى الأمـر))[7]. والمعنى أنه لما اتّصلت الهاء بالفعل اتصالاً، وصارت معهُ كبعض حروفه، ولـم

([1]) الإشبيلي، ضرائر الشعر، ص95.

([2]) المصدرالسابق، ص96.

([3]) المصدرالسابق ، ص96.

([4]) سورة النساء: الآية 115.

([5]) الفراء: معاني القرآن، 323/1.

([6]) المصدر السابق، 2/75-76.

([7]) ابن خالويه : الحجة في القراءات السبع، ص160.

ينفصل منه، وكان كالكلمة الواحدة خَففه بإسكان الهـاء، كمـا خفـف (يـأمُركم) و(ينْصُركم) وليس بمجزوم[1]. يريد أن الهاء صارت في موضع لام الفعل فحلـت محلها، فأسكنت كما تسكّن لام الفعل للجزم، وبهذا وجه مكي بن أبي طالب تسكينها في (يُؤَده) و(نُؤْتِه) و(نُوله، ونُصِله)[2]، وإلى هذا التوجيه عزا أبو حيـان قـراءة (نُؤْتِه) في أحد توجيهاته لها[3]. غير أن السمين الحلبي نعت هذا التوجيه بأنه غَيرُ سديد؛ لأنها لغةُ عقيل وكلاب[4].

ومع كُل هذه التوجيهات التي حُمِل عليها تسكين هاء الكناية إلا أن منهم من لم يحفل بها، فحمل تسكينها تارة على الوهم، وتارة على الغلـط، ومِـن القـائلين بالأول أبو منصور الأزهري، قال: ((ويروى عن العرب الجزم المحض في أمثال هذه الهاءات، وهو وهم؛ لأن العربي يختلس الحركات اختلاساً خفيـاً إذا سـمعه الحضري ظنه جزماً، وذلك الظن منه وهم))[5]. أما الزجاج فقد طعن فيها مغلطـاً لها، قال في قراءة أبي عمرو (يُؤده): ((أما الحكاية عن أبي عمرو فيه، وفي غيره فَغَلَطٌ، كان أبو عمرو يختلس الكسرة، وهذا كما غُلِط عليـه فـي (بـارئكْم)))[6] بإسكان الهمزة.

وأكد رأيه هذا مُعللاً إياه بالقَول: ((وهذا الإسكان الذي حُكِي عـن هـؤلاء غَلَطٌ بين لا ينبغي أن يقرأ به؛ لأن الهاء لا ينبغـي أن تجـزم، ولا تُسـكن فـي الوصل، إنما تُسكن في الوقف))[7]؛ وذلك لأن الهاء في مثـل (نُولـه) و(نُصـلِه)

([1]) المصدر السابق، ص111.

([2])مكي ابن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات، وعللها، 349/1.

([3]) أبو حيان: البحر: 77/3.

([4]) الحلبي: الدر، 264/3.

([5]) الأزهري: القراءات وعلل النحويين، 120/1.

([6]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 432/1.

([7]) المصدر السابق، 432/1.

((حقُّها أن تكون معها ياء، وأما حذْف الياء فضعيف، ولا يجوز حذْفُ اليـاءِ، ولا تبقى الكسرةُ التي تدل عليها))[1].

وأرى أن رأي الزجاج هذا لا يخلو من التناقض؛ لأنه مرة يغلط القـراءة التي سُكنت فيها هاء الكناية، وثانية يلتمس لها وجهاً آخر يحملها عليه، وهو إجراء الوصل مُجرى الوقف. وهذا التناقض نجده في تعقيبه على قراءة ﴿فألْقِه إليهم ثـم تول عنهم﴾ بتسكين الهاء في (فألقِه)، قال: ((ومن أسكن الهاء فغـالط؛ لأن الهـاء ليست بمجزومة، ولها وجه من القياس، وهو أن يُجري الهاء في الوصـل علـى حالها في الوقف))[2].

وقد انبرى كل من أبي حيان، والسمين الحلبي للرد عليه في تغليطه قراءة أبي عمرو (يُؤَده)، وحملها على أنها من باب الاختلاس، وليس الإسكان المحض، قال أبو حيان في رده: ((وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسـكان غَلَـطٌ لـيس بشَيءٍ، إذْ هي قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنهـا منقولـة عـن إمـام البصريين أبي عمرو بن العلاء، فإنه عربي صريح، وسامعُ لغة، وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء، وهو إمام فـي النحـو واللغة، وحكي ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقَطْع))[3].

أما السمين الحلبي فاعترض عليه بالقَول: ((وهذا الرد من الزجـاج لـيس بشيءٍ لوجوهٍ منها: أنه فَر من السكون إلى الاختلاس، والذي نص على أن السكون لا يجوز، نص على أن الاختلاس أيضاً لا يجوز، بل جعل الإسكان في الضرورة أحسن منه في الاختلاس، قال: ((ليجري الوصلَ مُجرى الوقفِ إجـراء كـاملاً، وجعل قوله: (عيونَه سيلُ واديها) أحسن من قوله:

... ... ما حج ربهُ في الـدنيا ولا

([1]) المصدر السابق، 107/2.

([2]) المصدر السابق، 117/4.

([3]) أبو حيان: البحر، 524/2.

حيث سكن الأول، واختلس الثاني))[1].

ومنها: أن هذه لغة ثابتة عن العرب، حكاها الكسائي عن بني عقيل، وبني كلاب[2]. وبهذا رد عليه أبو حيان أيضاً[3].

وأضاف الحلبي معززاً رده بالقَول: ((واعلم أن هذه الهاء متى جاءت بعد فِعلٍ مجزوم، أو أمر معتل الآخر جرى فيها هذه الأوجه الثلاثة – أعني السكون، والاختلاس، والإشباع – وذلك: ﴿نُؤْتِه منها﴾، ﴿يرضه لكم﴾ ، ﴿نُوله ما تولّى﴾، ﴿ونُصلِه جهنم﴾، ﴿فألقِه إليهم﴾، وقد جاء ذلك في قراءة السبعة، أعني الأوجه الثلاثة في بعض هذه الكلمات، وبعضها لم يأتِ فيه إلا وجهان... والسر فيه أن الهاء التي للكناية... إن سبقها ساكن فالأشهر الاختلاس، وسواء كان ذلك الساكن صحيحاً أو معتلاً نحو: فيه، ومِنْهُ... إذا علم ذلك فتقول: هذه الكلمات المشار إليها إن نظرنا إلى اللفظ فقد وقعت بعد متحرك، فحقها أن تُشبع حركتُها موصولة بالياء، أو بالواو، وإن سُكنَت فلما تقدم من إجراء الوصل مُجرى الوقف. وإن نظرنا إلى الأصل فقد سبقَها ساكن، وهو حرفُ العِلة المحذوف للجزم؛ فلذلك جاز الاختلاس))[4].

2.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالنقْل:

وكما أُجري الوصل مُجرى الوقف بتسكين حركة الإعراب أو البناء، فكذلك أُجري بنَقْلها إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها، ومن ثَم تسكين الحرف الحامل لها بعد نَقْلها، وهذا ما يُعرف بالنقْل، وهو من أهم علامات الوقف – كما بينا- إلاّ أنه أُجري في الوصل حملاً له على الوقف، وعليه في حركة الإعراب قراءةُ أبي عمرو ابن العلاء ﴿والوِتِر﴾[5] بفتح الواو، وكسر التاء[1] وتسكين الراء. وقراءة

([1]) الحلبي: الدر، 263/3.

([2]) المصدر السابق، 263/3.

([3]) أبو حيان: البحر، 524/2، 401/7.

([4]) الحلبي: الدر: 265/3-266.

([5]) سورة الفجر: الآية 3.

سلام بن سليمان – أبي المنذر – ﴿والعصِر﴾ [2] و﴿بالصبِر﴾ [3] بكسر الصاد، والباء[4] وتسكين الراء، وقُرئ ﴿كالقَصِر﴾ [5] بفتح القاف وكسر الصاد[6] وتسكين الراء، وهذا الكسر في التاء، والصاد، والباء جاء بنقل كسرة الإعراب – علامة الجر – في كل منها إليه وهذا لا يجوز إلا في الوقف بل هو من علاماته، وإجراؤه في الوصل جاء حملاً له على الوقف، أو إجراء للوصل مُجرى الوقف نص على ذلك السمين الحلبي في قراءة (والوتِر) و(كالقَصِر)[7].

أما الأنباري فحمل التسكين فيها على أنه جاء للتخاص من التقاء الساكنين في الوقف – سكون عين الكلمة في الأصل، وهو التاء، والصاد، والباء، وسكون الراء العارض للوقف، وعلل اختيار الكسرة دون غيرها بالقَول في قراءة (بالصبِر): ((والتحريك في هذا النحو إنما كان لالتقاء الساكنين؛ لأنه لما أحب التحريك في هذه اللغة لالتقاء الساكنين، كان تحريكه بالحركة التي يستحقها الاسم في حال الوصل أَولى؛ تمسكاً بالأصل، لأن الأصل هو الوصل، ولهذا حركوا ذال (مُذْ) لالتقاء الساكنين بالضم، نحو: مُذُ اليوم؛ لأن الأصل في (مُذْ): (مُنْذُ)، فلما حُذفت النون سُكنت الذال، فلما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، وكان تحريكها بالحركة التي استحقّتها الكلمة أَولى من حركة أجنبية... وكذلك هاهنا))[8]؛ يريد (بالصبِر)، لذا جاء النقْل فيها ((حِرصاً على بيان الإعراب))[9]؛ أي بيان حركة

([1]) انظر أبو حيان: البحر، 463/8؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص173؛ والدر، 870/10.

([2]) سورة العصر: الآية 1

([3]) سورة العصر: الآية 3.

([4]) انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص696؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص179، ونسبها لأبي عمرو بن العلاء؛ والحجة، 142/4، 143؛ والتبيان، 1302/2؛ والمحرر، 520/5؛ والبحر، 507/8؛ والدر، 101/11.

([5]) سورة المرسلات: الآية 32.

([6]) أبو حيان: البحر، 398/8؛ والدر، 640/10.

([7]) انظر الحلبي: الدر، 640/10، 780.

([8]) أبو البركات الأنباري: البيان، 533/2-534.

([9]) العكبري: التبيان، 1302/2.

الإعراب التي يترتب على الوقْف على الحرف الحامل لها سكونه؛ لذا نُقِلت إلى الحرف الساكن قبلها لبيانها. وما قيل فيها يُقال في (والعصِر)، (والوتِر)، و(كالقَصِر).

وعلى هذين الوجهين حملَ أبو حاتم الرازي في (لمواحه) نَقْل كسرة الإعراب في (بالصبِر)، قال أبو حيان نَقْلاً عنه: ((وقال صاحب اللّوامح: عيسى البصرة (بالصبِر) بنقل حركة الراء إلى الباء؛ لئلا يحتاج أن يأتي ببعض الحركة في الوقف، ولا إلى أن يسكن؛ فيجمع بين ساكنين، وذلك لغة شائعة، وليست بشاذّة، بل مستفيضة، وذلك دلالة على الإعراب، وانفصال من التقاء الساكنين، وتأدية حق الموقوف عليه من السكون))[1].

أما ابن مجاهد فذهب – نقلاً عن سلمان بن يزيد البصري، نقلاً عن أبي حاتم الرازي – إلى أن أبا عمرو بن العلاء قرأ (بالصبِر) بالإشمام، أي (يُشِم الباء شيئاً من الجر، ولا يُشْبِع)[2]، قال ابن مجاهد: ((هذا الذي قال أبو حاتم لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء، كما قال:

يا عجباً والدهرُ باقٍ عجبُه من عنَزي سبني لم أضرِبُه

أراد: أضربهُ يا هذا،ثم نقل حركة الهاء إلى الباء في الوقف))[3].

قال الفارسي: ((أما إشمام أبي عمرو الباء الكسر فهو مما يجوز في الوقف، ولا يكون في الوصل إلا على إجراء الوصل مُجرى الوقف، ولا يكون في

---

(1) أبو حيان: البحر، 507/8؛ وانظر الدر، 102/11.

(2) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص696؛ وانظر المحرر، 520/5؛ والبحر، 507/8؛ والدر، 101/11.

(3) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص696.

القراءة))[1]، يريد قراءة (بالصبِر) لأنها في موضع وقف، وحملَ هذه القراءة على قول الشاعر[2]:

فَقَـربن هـذا، وهـذا أزحِلُـه
و أنا ابن ماوِيـة إذا جـد النقُـر
و من عنْزي سبني لـم أضـرِبُه

قال: ((فعلى هذه الأشياء قوله: (وتواصوا بالصبِر). وأما تحريك الصاد من (العصِر) فمثل تحريك الباء من (الصبِر) فلعل القارئ وقفَ لانقطـاع نَفَـس، أو عارض منعه من إدراج القراءة، فإذا كان كذلك مثل قول أبي عمرو: (الصبـِر)، وعلى هذا الوجه تجعله لا على إجراء الوصل مُجرى الوقف))[3].

وأرى أن ما يمكن قوله رداً على ما أورده ابن مجاهد نقلاً عن أبي حـاتم، وأكّده الفارسي من أن قراءة أبي عمرو (بالصبِر) جاءت بإشمام الباء الكسـر: إن هذه الرواية مخالفة لما أجمع عليه القُراء والنحاة من أن الإشمام يكون فيما حركته الضمة سواء أكانت علامة إعراب، أم بناء[4]، قال سيبويه: ((وأما الإشمام فلـيس إليه سبيل، وإنّما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقـدر أن تضـع لسانك في أي موضع من الحروف شِئْت، ثم تضم شـفتيك؛ لأن ضـمك شـفتيك كتحريك بعض جسدك، وإشمامُك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأذن، ألا تَرى أنك لو قُلْت: هذا معن، فأشممت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تُشْمِم، فأنت قـد تقدر على أن تضع لسانك موضع الحرف قبل تزجية الصوت، ثم تضم شـفتيك، ولا تقدر على أن تفعل ذلك، ثم تُحرك موضع الألف، والياء، فالنصب والجـر لا

([1]) الفارسي: الحجة، 142/4.

([2]) المصدر السابق، 142/4-143.

([3]) المصدر السابق، 143/4.

([4]) انظر الفارسي: التكملة، ص188؛ والمفصل في صنعة الإعـراب، ص475؛ وارتشـاف الضرب، 397/1؛ وشرح المكودي، 868/2؛ وحاشية الخضـري، 401/2؛ والإتحـاف، ص101.

يوافقان الرفع في الإشمام))[1]، ومثل على ذلك بحركة الإعراب نحو: هذا خالِـد، وهذا فَرج، وهو يجعلْ[2]، وعليه في حركة البناء[3]﴿مِن قَبلُ، ومِن بعدُ﴾[4]، وعلل الاستراباذي سبب حصره بالضمة دون الفتحة والكسرة بقوله: ((لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع، والمضموم؛ لأن آلة الضمة الشّـفة، وقَصـدُك بالإشـمام تصوير مخرج الحركة للناظر بالصورة التي يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركة؛ ليستدل بذلك على أن تلك الحركـة هـي السـاقطة دون غيرهـا، والشفتان بارزتان لعينه، فيدرك نظره ضمهما. وأما الكسرة فهي جزء الياء التـي مخرجها وسط اللسان، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق، وهما محجوبـان بالشفتين، والسن؛ فلا يمكّن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين))[5].

وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش[6]، والعكبري، وعلّته عنـد الثـاني لخصـها بالقَول: ((وإنّما فعلوا ذلك تنبيهاً على استخفاف الحركة، ولم يجُز في الكسرة؛ لما يفضي إليه من تشويه الخِلْقة، ولا في الفتح؛ لتعذر ذلك))[7].

ونخلص من كل هذا بالقَول: إن كسرة الباء في (بالصبِر) والمنقولة إليهـا من الراء لا يدخلها الإشمام – لما بينا – وكذا يقال في (والعصِر). ثُـم إن قـراءة (والعصِر) يمكن عدها في موضع وصل، وليس وقف؛ لأن إتمام المعنى، وإيضاح المراد يقتضي إدراج القراءة – أي وصلها – بـ ﴿إن الإنسان لفـي خُسـر﴾[8]. حملاً لها على قراءة (والوِتِر) و(كالقَصِر)، ومن ثَم تُحمل – والعصِـر – علـى إجراء الوصل مُجرى الوقف، قياساً على حملهما عليه. أما قراءة (بالصبِر) فيمكن عدها في موضع وقف، لكونها واقعة في آخر الآية، ليس ذلك فحسب بل في آخر

([1]) سيبويه: الكتاب، 171/4-172.

([2]) المصدر السابق، 169/4.

([3]) انظر الدمياطي: الإتحاف، 101؛ والتيسير، ص129-130.

([4]) سورة الروم: الآية 4.

([5]) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 276/2.

([6]) ابن يعيش: شرح المفصل، 67/9.

([7]) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، 197/2.

([8]) سورة العصر: الآية 2.

السورة؛ لذا فالنّقل فيها موضعه الوقف على الأصل، والغرض منه التخلص من التقاء الساكنين: سكون الباء بالأصل، وسكون الراء العارض للوقف، وحرصاً على بيان حركة الإعراب، جاء نقلها إلى الحرف الساكن قبلها.

وكما أُجري نَقْل حركة الإعراب كذلك أُجري نَقْل حركة البناء المتمثّلة في ضمة هاء الكناية للمفرد الواحد المذكر، وفي الوصل إجراء له مُجرى الوقف، وعليه جاءت قراءة طلحة بن سليمان (يُدركُهُ) برفع الكاف[1] في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾[2]، وخرجها ابن جنّي على وجهين: أولهما: إنه ((أراد ثم يُدركْهُ الموت) جزماً غير أنه نوى الوقف على الكلمة؛ فنقل الحركة من الهاء إلى الكاف، فصار (يُدركُه) على قوله:

من عنَزي سبني لم أضربُه

أراد: لم أضربهُ، ثم نقل الضمة إلى الباء... فلما صار (يُدركْهُ) إلى (يُدركُه) حرك الهاء بالضم على أول حالها، ثم لم يُعِد إليها الضمة التي كان نَقَلها إلى الكاف عنها، بل أقر الكاف على ضمها، فقال: ثُم يُدركُهُ الموت))[3]، ((ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف))[4]، وقد تكون ضمة الهاء للإتّباع أيضاً[5]؛ أي إتباعها ضمة الكاف، والغرض من ذلك التخلص من التقاء الساكنين: سكون الهاء – فيما لو أُقرت على سكونها بعد نَقْل حركتها – وسكون (أل) التعريف في (الموت). وعليه استشهد ابن جنّي أيضاً بقول الشاعر:

([1]) انظر ابن جني: المحتسب، 195/1؛ والمحرر، 102/2؛ والبحر، 350/3؛ والدر، 82/4؛ ونسبها ابن عطية إلى إبراهيم النخعي أيضاً، وأبو حيان، والحلبي إلى النخعي، وطلحة بن مصرف.

([2]) سورة النساء: الآية 100.

([3]) ابن جني: المحتسب، 196/1؛ وانظر البحر، 351/3؛ والدر، 82/4-83.

([4]) الحلبي، الدر، 83/4.

([5]) المصدر السابق، 83/4.

إن ابن أحوص معروفـاً فبلغُـهُ في ساعديه إذا رام العُلا قِصرُ(1)

أراد فَبلغهُ، ثم نقل الضمة من الهاء إلى الغين، فصار فَبلّغُه، ثـم حـرك الهاء بالضم، وأقر ضمة الغين عليها بحالها، فقال: فبلّغُهُ، وذلك أنه قد كثُر النقْـلُ عنه لهذه الضمة عن هذه الهاء، فإذا نُقِلت إلى موضع قَرت عليه، وثَبتَـتْ ثبـات الواجب فيه[2].

أما ثاني الوجهين عنده فينص على ((أن (يُدرِكُهُ) رُفع على أنه خبر ابتداء محذوف، أي: ثُم هو يُدرِكُهُ الموت، فَعطَفَ الجملة التي من المبتدأ والخبر علـى الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذاً جملة، فكأنه عطَفَ جملة على جملة))[3].

3.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالنقْل والحذْف:

إن نَقْل حركة الإعراب في الوصل على حده في الوقف أجري في المهموز الآخر من الأسماء الثلاثية، وصاحبه حذْف الهمزة، وعليه جاءت قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (ردا) بالنقل بلا همز ولا تنوين[4] في قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[5] ووجهها أنه نقل حركة الهمزة وهي الفتحة علامة الإعراب إلى الحرف الساكن قبلها – الدال -، وحذفها – أي الهمزة – ((وأبدل من التنـوين ألفـاً فـي الحالين))[6]؛ أي وصلاً ووقفاً، ووجهه في الوقف أنه أُجرى علـى الأصـل؛ لأن النقْل، والحذْف، والإبدال موضعها، ومظانها الوقف، أما في الوصل فوجهه ((أنـه أجرى الوصل مُجرى الوقف))[7].

([1]) ابن جني: المحتسب، 196/1.

([2]) المصدر السابق، 196/1-197.

([3]) المصدر السابق، 195/1؛ وانظر المحرر، 102/2؛ والبحر، 350/3؛ والدر، 82/4.

([4]) أبو حيان: البحر، 113/7؛ والدر، 677/8؛ والنشر، 414/1.

([5]) سورة القصص: الآية 34.

([6]) انظر ابن الجزري: النشر، 414/1؛ والإتحاف، ص342.

([7]) أبو حيان: البحر،113/7؛ والدر، 677/8.

وقرأ نافع بن أبي نعيم الليثي (رِدًا) مفتوحة الدال منونة غير مهموزة[1] في الوصل، والوقف[2]، فهي في الوقف على الأصل؛ لأن من علاماته – كما أشرنا – النقل، والحذْف، وفي الوصل إجراء له مُجرى الوقف،ولكن بالنقْل والحـذْف دون الإبدال. أما الفارسي فحملها على التخفيف، قال: ((وأما قَول نـافع فإنـه خفـف الهمزة، وكذلك حُكم الهمزة إذا خُففت، وكان قبلها ساكن أن تُحذَف، وتُلْقى حركتُها على الساكن الذي قبلها))[3].

أما ابن الجزري[4]، والدمياطي[5]، وعبدالفتاح القاضي[6]، فذهبوا إلـى أن قراءة نافع جاءت موافقة لقراءة أبي جعفر في الوقف دون الوصل. هذا يعني أنها جاءت على ما يقتضيه القياس في الوقف.

هذا إذا كانت كلمة (الردء) مهموزة الأصل بمعنى (العون)، تقول: ردأْتُـهُ أردؤه ردءاً إذا أَعنته، والردء: المعين[7] وتَرك همزه تخفيفاً[8]؛ وذلك لأن جماعة ذهبت إلى أنه ليس فيه نَقْل، وإنّما هو من أردى علـى كـذا، أي: زاد[9] وكـأن المعنى: أرسِلْهُ زيادة في تصديقي[10]، والمراد أنه ليس مهموزاً، كما قال الشاعر:

([1]) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص494؛ والحجة، 254/3؛ ومعاني القـرآن، 306/2؛ والمبسوط في القراءات العشر، ص340؛ والمحرر، 288/4؛ والبحر، 113/7؛ والـدر، 677/8. ونسبها الفراء إلى أهل المدينة؛ لأن نافعاً شيخها وقد قرأ بها. ونسبها الأصبهاني، وأبو حيان إلى نافع، وأبي جعفر أيضاً.

([2]) ابن غلبون، التذكرة في القراءات، 594/2.

([3]) الفارسي: الحجة، 254/3.

([4]) ابن الجزري: النشر، 414/1.

([5]) الدمياطي: الإتحاف، ص342.

([6]) القاضي: البدور الزاهرة، ص241.

([7]) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 144/4؛ والجامع لأحكام القرآن: القرطبي،189/13.

([8]) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 189/13.

([9]) ابن عطية: المحرر، 288/4؛ والدر، 677/8.

([10]) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 189/13.

وأســمر خطيــاً كــأن كُعُوبــهُ نَـوى القَسـبِ قـد أردى ذراعـاً علـى

وقياساً على قراءة (ردا) التي حُمِلت على إجراء الوصل مُجرى الوقف – في أحد وجهيها- فإنّه يحمل عليه قراءته – أبي جعفر – (مِلُ) بحـذْف الهمـزة، ونَقْل حركتها إلى اللام(2) في قوله تعـالى ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾(3)، وقراءة أُبي ابن كعب، وعيسى بن عمر الثقفي (الخَب) بالنقل والحذْف أيضاً(4) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ (5)، وقراءة الزهري (دِفٌ) بنقـل الحركة، وحـذْف الهمـزة(6) فـي ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾(7)، وقـراءة الحسن وقتادة ﴿بين المر وزوجه﴾ (8) بفتح الميم، وكسر الراء خفيفـة مـن غيـر همز(9) أي بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفها. أما الفراء فقـال فـي علـة الحذف في (دفٌ) وما ماثلها: ((وكتبت بغير همزة؛ لأن الهمزة إذا سُكن ما قبلهـا حُذِفت من الكتاب؛ وذلك لخفاء الهمزة إذا سُكِتَ عليها، فلما سُكن ما قبلهـا، ولـم يقْدِروا على همزها في السكْت كان سكوتُهُم كأنه علـى الفـاء، وكـذلك قولـه: ((﴿يخْرِجُ الخَبء﴾... و﴿مِلْءُ الأرض﴾ واعمل في الهمزة بما وجدت في هـذين الحرفين))(10). وقال سيبويه في قراءة (الخب): ((وإنّما حذَفت الهمزة هاهنا؛ لأنك

([1]) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ، 189/13؛ والمحرر، 288/4؛ والدر، 677/8.

([2]) ابن عطية: المحرر، 470/1؛ والنشر، 414/1.

([3]) سورة آل عمران: الآية 91.

([4]) سيبويه: الكتاب، 545/3؛ والأصول فـي النحـو، 400/2؛ والحجـة، 254/3، 159/4؛ والمحرر، 257/4؛ والبحر، 67/7؛ والدر، 604/8.

([5]) سورة النمل: الآية 25.

([6]) ابن جني: المحتسب، 7/2؛ والبحر، 460/5؛ والدر، 192/7؛ والتبيان، 789/2. ونسـبها أبو حيان، والحلبي إلى زيد بن علي.

([7]) سورة النحل: الآية 5.

([8]) سورة البقرة: الآية 102.

([9]) ابن جني: المحتسب، 101/1.

([10]) الفراء: معاني القرآن، 96/2.

لم تُرِد أن تُتِم، وأردت إخفاء الصوت، فلم يكن ليلتقي ساكن، وحرف هذه قصتُهُ،كما لم يكن ليلتقي ساكنان))[1].

4.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالإتباع:

وكما جرى استهلاك حركة الإعراب، بالتسكين والنقل، فكذلك جرى استهلاكها بالإتباع، ويكون ذلك بين كلمتين، حيث تَتْبعُ حركةُ الإعراب والبناء في الكلمة الأولى حركة الحرف الثالث في الكلمة الثانية، ولا يعتد بما بينهما من ساكن؛ لأنه حاجز غير حصين، ويجري ذلك في الوصل؛ لذا حمله بعضهم على علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف، أو على أنه لغة. وعلى هذا جاءت قراءة أبي جعفر القعقاع ﴿وإذْ قُلْنا للملائكةُ اُسجُدوا﴾[2]، ﴿ثم قُلْنا للملائكةُ اُسجُدوا﴾ [3] بضم التاء في (الملائكة) إتباعاً لضمة الجيم في (اسجُدوا)[4]. ووجه الضم هذا اختلف فيه النحاة بين مسوغ له، ناعتاً إياه بالصواب، والقياس، وبين مُخَطّىءٍ له ناعتاً إياه بالغلط، والشذوذ.

ومن أصحاب الرأي الثاني الزجاج، قال مُعللاً ذلك: ((وأبو جعفر من جُلة أهل المدينة، وأهل الثبت في القراءة، إلا أنه غَلِط في هذا الحرف؛ لأن الملائكة في موضع خَفْض، فلا يجوز أن يرفع المخفوض، ولكنه شبه تاء التأنيث بكسر ألف الوصل؛ لأنك إذا ابتدأت قُلْتَ: اُسجُدوا، وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غير الصواب))[5]، يريد أن ضمة تاء التأنيث جاءت إتباعاً لضمة الحرف الثالث –

([1]) سيبويه: الكتاب، 545/3.

([2]) سورة البقرة: الآية 34؛ والإسراء: الآية 61؛ والكهف: الآية 50؛ وطه: الآية 116.

([3]) سورة الأعراف: الآية 11.

([4]) انظر ابن جني: المحتسب، 71/1، 240؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 111/1؛ والتبيان، 51/1؛ والنشر، 210/2؛ والمبسوط في القراءات العشْر، ص128؛ والمحرر، 124/1، 378/2؛ والبحر، 302/1، ونسبها لسليمان بن مهران أيضاً؛ والدر، 271/1-272؛ والإتحاف، ص134، 222؛ والبدور الزاهرة، ص30، 187.

([5]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 111/1-112.

الجيم – في (اسجُدوا) في حال وصل القراءة، وكذلك كسرته في حال الوقف على (الملائكة)، ثُم الابتداء بـ (اسجِدوا) تماماً كما تأخذ همزة الوصل ضمة الحـرف الثالث في الكلمة الواحدة، في نحو: اُخْرُج، واُستُخِرج، وكذلك كسرته فـي نحـو: اسجِدوا إذا ما ابتدأنا بها.

وممن رماها بالخطأ أيضاً الفارسي، قال: ((إن حركة الإعـراب لا يُبـدل منها للإتباع، كما لا تسكّن في حال السعة والاختيار، ألا ترى أن من قال (للملائكةُ اسجدوا) لم يكن مصيباً، ولم يجُز كمـا جـاز (مِنْـتِن)، وكمـا جـاز ﴿بعـذابٍ اُركُض﴾[1]))[2]. وعليه أيضاً نعتها ابن جنّي بالضعف، وعلّة ذلك: أن (الملائكـة) في موضع جر، فالتاء إذن مكسورة، ويجب أن تسقطَ ضمة الهمزة من (اسـجدوا) لسقوط الهمزة أصلاً إذا كانت وصلاً. وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كـان مـا قبـل الهمزة حرفاً ساكناً صحيحاً، نحو قوله عز وجلّ: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾[3]، وادخُلُ اُدخُـل، فضم لالتقاء الساكنين؛ لتخرج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قولك: اُخْرُج، فأما ما قبل همزته هذه متحرك – ولا سيما حركة إعـراب – فـلا وجه لأن تحذف حركتُهُ، ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول: قُلْ للرجلُ اُدخُـل... لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع، إلا على لغية ضعيفة، وهي قـراءة بعض الباديـة: ﴿الحمدِ لِله﴾ [4] بكسر الدال[5].

ونعتها ابن عطية[6]، والعكبري[7] أيضاً بالضعف، وحملها الأخيـر علـى وجهين، قال في الأول منهما: ((وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضـم تنبيهـاً علـى أن الهمـزة

([1]) سورة ص: الآيتان 41، 42.

([2]) الفارسي: الحجة، 62/1.

([3]) سورة يوسف: الآية 31.

([4]) سورة الفاتحة: الآية 2.

([5]) ابن جني: المحتسب، 71/1، 240-242.

([6]) ابن عطية: المحرر، 378/2.

([7]) العكبري: التبيان، 51/1.

المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يدرك الراوي هذه الإشارة))(1). يريد أن حمل القراءة على أنّها بضم التاء (للملائكةُ) جاء من باب الإلباس، وعدم ضبط الراوي في نقله عن القارئ، فالقارئ أشار إلى الضمة بالشفتين فقط دون صوت – وهو ما يعرف بالإشمام- تنبيهاً على ضمة همزة الوصل المحذوفة من (اسجدوا)، وبسبب وصل القراءة توهم أن الإشارة إلى الضمة بالشفتين كان للتاء، وليس لهمزة الوصل. وهذا ما أكده ابن الجزري في توجيهه هذه القراءة، إذْ ذهب إلى أنه روي عن أبي جعفر إشمام كسرتها الضم، ووجهه ((أنه أشار إلى الضم تنبيهاً على أن الهمزة المحذوفة التي هي همزة الوصل مضمومة حالة الابتداء))(2).

أما الوجه الثاني الذي حملَ عليه العكبري ضمة التاء فينص على أن القارئ ((نَوى الوقف على التاء الساكنة، ثم حركها بالضم إتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل مُجرى الوقف))(3)، وعزز هذا الوجه بقول امرأة – رأت نساء معهُن رجُل- أفي السوتَنْتُنه بفتح التاء(4)، والأصل: أفي السوءة أَنْتُنه، فحذفت الهمزة من (السوءة) تخفيفاً، وألقت حركتها على الواو، فانفتحت الواو، وألقت حركة الهمزة في (أنتُنه) على كسرة التاء من (السوءة)، فانفتحت، وحذفت همزة (أنتُنه) فصارت: أفي السوتَنْتُنه(5) وكأنها نَوت الوقف على التاء، ثم ألقت عليها حركة الهمزة، فصارت مفتوحة(6).

فهو بهذا المثال الذي حمل هذه القراءة عليه، أو قاسها عليه يذهب إلى أن ضمة التاء في (الملائكة) جاءت من إلقاء ضمة همزة الوصل عليها، وهذا خلاف لِما ذهب إليه من أنّها لإتباع ضمة الجيم، لذا ضعف ابن جنّي هذا القياس، وكذلك من قاسها على قولهم: (دعه في حِرِمه) أي (في حِرِ أُمه)، فَحذَف كسرة راء

---

(1) المصدر السابق، 51/1.

(2) ابن الجزري: النشر، 210/2.

(3) العكبري: التبيان، 51/1.

(4) المصدر السابق، 51/1.

(5) ابن جني: المحتسب، 72/1، 242؛ والخصائص، 365/2؛ والأشباه والنظائر، 72/2.

(6) العكبري: التبيان، 51/1.

(جِرِ)، وألقى عليها ضمة همزة (أُمه)[1]. قال مُعللاً ذلك: ((وأما قولـه (للملائكـةُ اسجدوا) فإن همزة (اسجدوا) يحذفها في الوصل ألبتة، وإذا كانت محذوفة ألبتة لم يكن إلى تخفيفها سبيل؛ لأن الوصلَ يستهلكها أصلاً، فحركةُ ماذا تنقل، وقد حُـذِف المتحرك بحركته أصلاً، فلم يبقَ إلا الإتباع، وحركة الإتباع لا تبلغ مبلـغ حركـة تخفيف الهمزة، من حيث كانت حركة الهمزة موجودة فيها في الابتداء، والوصـل جميعاً، فعلمت بذلك قوتها، وحركة الإتباع تجري مجرى الصدى الذي لا اعتـداد به، ولا هو عندهم مما يُعقَد على مثله، فإذا ضعُفت الحركة القويـة، فمـا ظنّـك بالحركة الضعيفة؟))[2].

وأضاف: ((إن هذه الهمزة إذا خفّفت فحذفت، وألقيت حركتها على ما قبلها لم يكن ذلك الذي قبلها إلاّ ساكناً نحو قوله تعالى في قراءة ورش – عثمـان بـن سعيد المصري- عن نافع: ﴿قَد افلح المؤمنون﴾[3]، و(الارض)... فهذا التخفيـف إنّما يكون إذا كان الأول المُلْقى عليه ساكناً، فأما إذا كان متحركاً فقد حمتْهُ حركته أن يقبلَ حركة ٌأخرى غيرها، والتاء من (السوءة) محركة، فكيـف يمكـن إلقـاء الحركة عليها، مع وجود حركتها فيها؟))[4]. وعليه نعت القولين – أفي السوتَنْتُه، ودعهُ في جِرُمه – بأن كُلاً منهما خبيثٌ وضعيفٌ[5]، وهو من الشـذوذ بحيـث لا يقاس على ضعفه، فضلاً عنه على قلّته[6]، وذلك ((لأنه ليس على حـد التخفيـف القياسي، ألا تَرى أن طريق قياسه أن يقولَ: في جِرِ ُأمه، فيقر كسرة الراء عليها، ويجعل همزة (أُمه) بين بين،أي بين الهمزة، والواو؛ لأنها مضـمومة كقـول الله سبحانه: ﴿يستهزئون﴾[7] فيمن خفف، أو في جِرُيمه، فيبدلها يـاء ألبتـه- علـى

([1]) ابن جني: المحتسب، 71/1.

([2]) المصدر السابق، 72/1.

([3]) سورة المؤمنون: الآية 1.

([4]) ابن جني: المحتسب، 72/1-73.

([5]) المصدر السابق، 73/1.

([6]) المصدر السابق، 342/1.

([7]) سورة الأنعام: الآيتان 5، 10؛ سورة هود: الآية 8؛ سورة الحجـر: الآيـة 11؛ سـورة النحل: الآية 34.

يستهزيون... وكذلك قياس تخفيف قولها: أفي السوءة أنتُنه: أفي السـوءة ينْتُنّـه، فيخاص همزة (أنتُنه) ياء ألبته؛ لانفتاحها، وانكسار ما قبلها، كقولك فـي تخفيـف مِئر: مِير))[1]، وأضاف ((فهذا كلّه يشهد بضعف قوله: (قلنا للملائكةُ اسجدوا))[2] أو بفسادها[3].

وبهذا رماها الزمخشري، قال: ((وقرأ أبو جعفر: (للملائكةُ اسجدوا) بضم التاء للإتباع، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع، إلا فـي لغـة ضعيفة، كقولهم: (الحمدِ لِله)))[4].

وقد انبرى فريق من النحاة والقُراء للرد على مـن خطّـأ هـذه القـراءة، وغلطها، ونعتها تارة بالضعف، وتارة بالشذوذ، وأُخرى بالفساد، ومن هؤلاء أبـو حيان، قال في رده على الزمخشري: ((وإذا كان ذلك في لغة ضعيفة، وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة فلا ينبغي أن يخطّأ القارئ بها، ولا يغلط، والقارئ بها أبو جعفر، أحد القُراء المشاهير الذين أخذوا القرآن عرضاً عن عبدالله بن عباس، وغيره من الصحابة، وهو شيخ نافع بن أبي نعيم، أحد القُراء السبعة، وقد علل ضـم التـاء لشبهها بألف الوصل، ووجه الشبه أن الهمزة تسقط في الـدرج؛ لكونهـا ليسـت بأصل، والتاء في (الملائكة) تسقط أيضاً؛ لأنها ليست بأصل، ألا تـراهم قـالوا: الملائك، وقيل: ضُمت لأن العرب تكره الضمة بعد الكسرة لثقلها))[5].

وبهذا رد ابن الجزري على الزجاج والزمخشري[6]، وأضاف سبباً آخـر سوغ به هذه القراءة، مؤداه أن وجه الضم أنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلـى الضمة إجراء للكسرة اللازمة مُجرى العارضة، وذلك لغة أزد شنوءة[7]، وهو ما آخذ به لأن تغيير حركة الإعراب، أو استهلاكها إتباعاً للضمة بعدها لـم يقتصـر

---

(1) ابن جني: الخصائص، 365/2.

(2) ابن جني: المحتسب، 73/1.

(3) المصدرالسابق، 243/1.

(4) الزمخشري: الكشاف، 273/1.

(5) أبو حيان: البحر، 302/1.

(6) ابن الجزري: النشر، 210/2-211.

(7) المصدر السابق، 210/2.

على هذه القراءة، بل أُجري في قراءات كثيرة منها قراءة عبـدالله بـن ذكـوان القرشي ﴿وعيون أدخُلوها﴾[1]، و(خبيثةٌ أجتُثّت)[2] بضم التنـوين فيهمـا[3] فـي (عيون) إتباعاً لضمة الخاء في (أدخُلوها) على لفظ الأمر، وفي (خبيثـة) إتباعـاً لضمة التاء في (اجتُثّت)، والأصل في التنوين فيهما الكسر على الإتباع لما قبلـه، بالعطف في (عيون) ﴿إن المتقين في جناتٍ وعيـون﴾، وبالنعـت فـي (خبيثـة) ﴿كشجرةٍ خبيثةٍ اُجتُثت﴾، إلاّ أن الأزهري حمل ضم التنوين في (عيون) بأنّه جاء لانضمام الألف الساقطة[4] يريد همزة الوصل، وفي كلامه نَظَر إذْ كيـف يُضـم التنوين لانضمام حرف لا حظ له في الوصل، وسقوطه في الدرج يعنـي سـقوط حركته، ومن ثَم لا يوجد ضمة يُضم لأجلها التنوين إلاّ ضمة الحرف الثالث فـي الكلمة بعده، وهو الخاء في (ادخلوها)، والتاء في (اجتُثّت). وسقوطها وصلاً أكده سيبويه، قال فيه: ((واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حُذِفت؛ لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف، كما حُذِفت الهاء حين قُلْت: ع يا فتى، فجاء بعـدها كلام، وذلك قولك: يا زيدُ اُضرب عمراً، ويا زيدُ اُقتُل... وكذلك جميع ما كانـت ألفه موصولة))[5].

ومما ضُم فيه التنوين إتباعاً لضمة الحرف الثالث أيضاً قراءة نافع، وابـن كثير، وابن عامر، والكسائي، وهشام بن عمـار السـلمي[6] ﴿مبـين اقتلـوا﴾[7]

([1]) سورة الحجر: الآيتان 45، 46.

([2]) سورة إبراهيم: الآية 26.

([3]) انظر: ابن غلبون: التذكرة في القراءات، 328/2؛ والمكرر فيما تـواتر مـن القـراءات، ص200، 205؛ والكشف عن وجوه القراءات وعللها، 274/2؛ وسراج القارئ المبتـدئ، ص160؛ والتبيان، 783/2؛ والقراءات وعلل النحويين، 296/1.

([4]) الأزهري: القراءات وعلل النحويين، 296/1.

([5]) سبويه: الكتاب، 146/4.

([6]) انظر ابن غلبون: التذكرة في القراءات، 328/2؛ والمكرر فيما تـواتر مـن القـراءات، ص90، 130، 179، 400؛ وسراج القارئ المبتـدئ، ص160؛ والإتحـاف، ص214، 225، 372.

([7]) سورة يوسف: الآيتان 8، 9 ((لفي ضلال مبينٍ. اقتلوا)).

و﴿برحمـةٌ ادخلوا﴾ [1] و﴿عذاب اركُض﴾ [2] و((متشابةٌ انظـروا)) [3] و﴿منيـب ادخلوها﴾ [4] بضم التنوين وصلاً، والأصل الكسر، وذلك إجراء للوصل مُجـرى الوقف، أو على لغة أزد شنوءة، قياساً على حمل قـراءة ((للملائكـةُ اسـجدوا)) عليهما.

5.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالتضعيف:

وكما هي الحال في حركة الإعراب، أو البناء التي كانت موضعاً لـبعض تغييرات الوقف من تسكين، أو نقل، أو إتباع، وفي الوصل حملاً له على الوقـف، كذلك كان الحرف الحامل لها موضعاً لبعضها الآخر كالتضعيف، وفـي الوصـل أيضاً إجراء له مُجرى الوقف، وعلى هذا حمل أبو حيـان – فـي أحـد وجهـي التأويل- قراءة ابن أبي إسحاق (البُدُن) بضم الباء والدال، وتشديد النون[5] في قوله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾[6]، وقراءة الأعمش، وعمران بـن جـدير، وعاصم عن أبي بكر (مستطر) بتشديد الراء[7] في قوله تعـالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾[8]، قال في (البُدُن): ((فاحتمل أن يكون اسماً مفرداً بُني على فُعُـلّ كـ (عُتُلّ)، واحتمل أن يكون التشديد من التضعيف الجائز في الوقف، وأجرى الوصل مُجرى الوقف))[9]، وقال في (مستطر): ((يجوز أن يكـون مـن طـر النبـاتُ، والشارب إذا ظهر وثبت... ويجوز أن يكون من (الاستطار) لكـن شـدد الـراء

([1]) سورة الأعراف، الآية 49 ((لا ينالهم الله برحمة. ادخلوا)).

([2]) سورة ص: الآيتان 41، 42 ((بنُصُبٍ وعذابٍ. اركُض)).

([3]) سورة الأنعام: الآية 99 ((وغير متشابهٍ. انظروا)).

([4]) سورة ق: الآيتان 33، 34 ((وجاء بقلبٍ مُنيبٍ. ادخُلوها)).

([5]) أبو حيان: البحر، 432/6؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص95؛ والدر، 275/8.

([6]) سورة الحج: الآية 36.

([7]) ابن عطية: المحرر، 222/5؛ والبحر، 182/8؛ والدر، 149/10.

([8]) سورة القمر: الآية 53.

([9]) أبو حيان: البحر، 342/6.

للوقف على لغة من يقول: جعفَر، ونفعلّ بالتشديد وقفاً))[1]. ((ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف))[2]، وبهذين الوجهين أخذ السمين الحلبي في توجيه هاتين القراءتين[3]، وعلى الثاني منهما – إجراء الوصل مُجرى الوقف – حمل قراءة عاصم، وحمزة الأزرق (وتعيها) بتشديد الياء[4] في قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[5]، قال: ((وإنّما سمعهما الراوي يبينان حركة الياء، فظنّها شدة، وقيل: أجريا الوصل مُجرى الوقف، فضعفا الحرف))[6].

وعلى هذا الوجه أُولت كثير من القراءات التي صاحب التضعيف فيها النقل والحذْف أيضاً، منها قراءة الحسن، والزهري (المرّ) بفتح الميم، وتشديد الراء مكسورة من غير همز[7] في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [8]، و﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾، ووجهها أنه نقل حركة الهمزة إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها – الراء – فحذَفَ الهمزة تخفيفاً، فصارت (المر)، ثم نَوى الوقف عليها؛ فضعف الراء ثم واصل القراءة، فأقر الراء على تضعيفها، كما لو كانت في الوقف، وهذا من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف. وهذا ما ذهب إليه ابن جنّي، قال: ((وأما قراءة الزهري (المرّ) بتشديد الراء فقياسُهُ أن يكون أراد تخفيف (المرءِ) على قراءة الحسن وقتادة[9]، إلاّ أنّه نَوى الوقف بعد التخفيف،

([1]) المصدر السابق، 182/8.

([2]) الحلبي: الدر، 149/10.

([3]) الحلبي: الدر، 275/8، 149/10.

([4]) أبو حيان: البحر، 317/9؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص161؛ والدر، 427/10.

([5]) سورة الحاقة: الآية 12.

([6]) الحلبي: الدر، 427/10.

([7]) ابن جني: المحتسب، 101/1، 276؛ والتبيان، 100/1؛ والمحرر، 188/1، 515/2؛ والبحر، 500/1، 477/4؛ والدر، 41/2، 589/5.

([8]) سورة الأنفال: الآية 24.

([9]) قرأ الحسن وقتادة ((بين المرِ وزوجه)) كما أسلفنا في إجراء الوصل مُجرى الوقف بالنقل والحذْف.

فصار (المر)، ثُم ثقل للوقف على قَول من قال: هذا خالدْ، وهو يجعلّ، ومـررتُ بفرج، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف، فأقر التثقيل بحاله))[1]. وعلى هذه العلّـة حملَ العكبري[2]، وأبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4] هذه القراءة.

وعليها أيضاً جاءت قراءة أبي جعفر بن القعقاع، والزهري ﴿ثـم اجعـل علـى كُل جبلٍ منهن جزاً﴾ [5]، و﴿لكل منهـم جز مقسوم﴾ [6] بحـذف الهمـزة وتشديد الزاي[7] كما قرأ ﴿لكم فيها دِف ومنافع﴾ بالحذْف والتضـعيف أيضـاً[8]. ووجه ذلك هو عينه ما قيل في (المر) أي أنهما لما حذَفا الهمزة تخفيفاً بعـد نَقْـل حركتها الإعرابية إلى ما قبلها –الزاي، والفاء- وقفاً ضعفاها لأجلـه، ثُـم أطلقـا القراءة، أي وصلاها، وأقرا التضعيف بحاله وصلاً إجراء له مُجرى الوقف. وهو ما قال به ابن جنّي[9]، والعكبري[10]، والدمياطي[11]، وأبو حيـان[12]، والسـمين

([1]) ابن جني: المحتسب، 101/1، 276.

([2]) العكبري: التبيان، 100/1.

([3]) أبو حيان: البحر، 501/1.

([4]) الحلبي: الدر، 410/2، 589/5.

([5]) سورة البقرة: الآية 260.

([6]) سورة الحجر: الآية 44.

([7]) انظر: ابن جني: المحتسب، 137/1، 4/2؛ والمبسوط في القـراءات العشـر، ص130؛ والمحرر، 355/1، 363/3؛ والبحر، 311/2، 442/5؛ والدر، 577/2، 161/7.

([8]) انظر ابن عطية: المحرر، 379/3؛ والبحر، 460/5؛ والدر، 192/7.

([9]) ابن جني: المحتسب، 137/1، 4/2.

([10]) العكبري: التبيان، 212/1.

([11]) الدمياطي: الإتحاف، ص163، 275.

([12]) أبو حيان: البحر، 311/2، 442/5.

الحلبي[1]، وعبدالفتاح القاضي[2] في قراءة (جز) بالرفع، والنصب. وعليه أيضاً حمل أبو حيان[3]، والسمين الحلبي[4] قراءة (دِف).

إلاّ أن ابن جنّي أورد أن قراءة الزهري لـ (دفء) كانت (دِفٌ) بتخفيف الفاء من غير همز، أي بالنقل دون التضعيف، وذهب إلى أن ((هذه القراءة أقيس من قراءته الأخرى... (جُز مقسوم) بتشديد الزاي؛ وذلك أنه هنا خفف لا غير، فحذف الهمزة، وألقى حركتها على الفاء قبلها، كقولك في مسألة: مسلة، وفي يلْؤم: يلُم، وفي يزئر: يزر، فكان قياس هذا أن يقول: (جُز مقسوم) إلاّ أنه سلك في كل من القراءتين طريقاً إحداهما أقوى من الأخرى))[5].

وحملُهُ تخفيف الهمزة بالنقل والحذْف في (دِف) و(جُز) على القياس، والتضعيف فيهما (دِفّ، وجز) على الضعة أكّده ثانية في تعقيبه على قراءة الزهري بين (المر وزوجه)، قال: ((وأما قراءة الحسن وقتادة (بين المرِ وزوجِهِ) بفتح الميم، وخفّة الراء من غير همز فواضح الطريق، وذلك أنه على التخفيف القياسي، كقولك في (الخبءِ): هذا الخبُ، ورأيتُ الخَب، ومررتُ بالخَبِ، تحذف الهمزة، وتلقي حركتها على الباء قبلها، وتقول في (الجُزءِ): هذا الجُزُ، ورأيتُ الجُز، ومررتُ بالجُز. وعليه القراءة: ﴿الذي يُخرِجُ الخَب في السموات والأرض﴾)) [6].

ولم يقتصر رأيه على حمل التخفيف على وجهِ القياس، والتضعيف على وجه الضعة، بل تعداه على حمل الثاني على وجه الشذوذ، وحصره في الشعر دون النثر، وليس هذا فحسب، بل من باب الضرورة فيه، قال في قراءة (بين المر وزوجه): ((وفي هذا شذوذان: أحدهما التثقيل في الوقف، والآخر إجراء الوصل

([1]) الحلبي: الدر، 577/2، 161/7.

([2]) القاضي: البدور الزاهرة، ص176.

([3]) أبو حيان: البحر، 460/5.

([4]) الحلبي: الدر، 192/7.

([5]) ابن جني: المحتسب، 7/2.

([6]) ابن جني: المحتسب ، ص 101/1.

مُجرى الوقف؛ لأنه من باب ضرورة الشعر))[1]، وأكده ثانية في قراءة (بين المر وقلبه)، قال: ((وقراءة الجماعة من بعدُ أقوى وأحسن؛ لأن هذا من أغراض الشعر لا القرآن))[2].

وأرى أن حملَ ابن جنّي التثقيل في الوقف على الشذوذ خلافٌ للمجمع عليه عند النحاة، والقُراء من عدهم التضعيف نوعاً من أنواع الوقـف التـي تعتـري الحرف الموقوف عليه، وكذلك حمله التضعيف في الوصل إجراء له مُجرى الوقف على الشذوذ، وحصره في الشعر دون النثر؛ وذلك لوروده في القراءات القرآنية، وفي كلام العرب: شعره، ونثره، وروده في النثر خاصة فيـه رد علـى جعلـه التضعيف من أغراض الشعر الذي تقتضيه الضرورة. ومما يُعزز ذلك ويؤكده ما ذهب إليه الزمخشري من أن تغييرات الوقف قد تجـري فـي الوصـل، دون أن تقتضيها الضرورة، ومثل على ذلك بتغييرات أُخرى مكانها الوقف، إلاّ أنها جرت في الوصل، وفي النثر أيضاً كالإبدال، والإلحاق، والنقل، والتضعيف، قال: ((وقد يُجرى الوصل مُجرى الوقف، منه قوله:

مِثْل الحريـق وافـق القَصـبا[3]

ولا يختص بحال الضرورة، يقولون: ثلاثَه أربعه، وفي التنزيل: ﴿لكنا هو الله ربي﴾))[4].

وإجراء الوصل مُجرى الوقف في (ثلاثَه أربعة) جاء بإبدال تـاء التأنيـث هاء، وفي (لكنا) بالنقْل وإثبات الألف في الضمير (أنا)؛ لأن الأصل: (لكـن أنـا)

([1]) المصدر السابق، ص102/1.

([2]) المصدر السابق، ص 276/1.

([3]) انظر البيت الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب، 239/4؛ وشرح المفصـل، 68/9، 82؛ وشرح أبيات المفصل، 1183/2؛والحجة، 461/1؛والمسـائل العسـكريات، ص120، وقبله "يتركُ ما انتحى الدبا سبسبا"؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 318/2، 320؛ والضرائر، ص94، والرواية فيه (أو) بدلاً من (مثل)، وقبله: كأنه السيل إذا اسلحبا.

([4]) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص480؛ والإيضاح فـي شـرح المفصـل، 315/2.

فنقلت حركة الهمزة في الضمير (أنا) إلى النون الساكنة في (لكن)، وحذفت الهمزة، وسُكنت النون الأولى، وأُدغمت في الثانية – كما سنوضح - وكل ذلك أُجري في النثر، وفي الوصل حملاً له على الوقف.

وحملُ التضعيف في (القَصبا) على أنه من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف وفي غير الضرورة خالفه ابن يعيش، وخصه بالوقف دون الوصل، وإذا ما خالف الأصل، وأُجري في الوصل، فهو من الضرورة. قال: ((وهذا التضعيف إنما هو من زيادات الوقف، فإذا وصلت وجب تحريكه، وسقطت هذه الزيادة، وربما استعملوا ذلك في القوافي))(1)، واستشهد على ذلك بـ (القَصبا)(2) أراد ((القَصب بتخفيف الباء الموحدة، فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف: هذا خالد بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهي الألف، وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيهاً بالوقف بالتضعيف))(3). وقال الفارسي: ((ويضطر الشاعر فيجري الوصل بهذه الإطلاقات في القوافي مُجرى الوقف))(4) ((ومعنى إجراء الوصل مُجرى الوقف الجمع بين حكميهما؛ أي حكمي الوصل والوقف في كلمة واحدة، وقد جمع بينهما فيها(5) لِما أن الألف الزائدة في القافية تكون وصلاً، والتضعيف أحد أقسام الوقف))(6). والمعنى أن إجراء الوصل مُجرى الوقف جاء من خلال تضعيف آخر الكلمة ثم وصلها بالألف – حرف الإطلاق – مما جعل التضعيف في الوصل على حده في الوقف.

وعليه أيضاً جاء قول الشاعر(7):

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، 67/9.

(2) المصدر السابق، 68/9.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 82/9، الهامش.

(4) الفارسي: المسائل العسكريات، ص120.

(5) يريد: "القصبا".

(6) الخوارزمي: شرح أبيات المفصل، 1185/2.

(7) انظر سيبويه: الكتاب، 170/4، ونسبه لرجل من بني أسد؛ والسيرافي النحوي، ص416؛ والمحتسب، 102/1، 137، 276؛ وسر صناعة الإعراب، 161/1-162، والرواية فيه:

ببازلٍ[1] وجنَـاء[2] أوعيهـل[3]   كـأن مهواهـا علـى الكلكـل(4)

فالشاهد في العيهل، والكلكل، فاستعمالهم بتخفيف اللام، فقدر الوقف عليه، فضاعفَ إرادة للبيان. وهذا ينبغي أن يكون في الوقف دون الوصل؛ لأن ما يتّصل به في الوصل يبين الحرفَ وحركته. فمن ثَم قال من قال في الوقف: هذا خالـد، فإذا وصلَ، قال: هذا خالد كما ترى[5]، ووجه ذلك عند الفارسي أن الوصل أُجري مُجرى الوقف[6] معتداً بحرف الإطلاق الذي به سـوغ مجـيء التضـعيف فـي الوصل. إلا أنه في موضع آخر ذهب إلى أن التضعيف في هذا ونحوه جاء فـي الوقف على القياس، غير معتد بحرف الإطلاق؛ لكونه غير لازم، كما ذهب إلى أن إثبات تغييرات الوقف في الوصل لا ينبغي أن يؤخذ بها في القرآن، وإنّما موضعها الشعر، وللضرورة لإقامة الوزن، أو تصحيح القافية. قال: ((وقد يجرون الوصـل

نُسـل وجـد الهـائم المغتـل   ببـازلٍ وجنـاء أو عيهـل
كـأن مهواهـا علـى الكلكـل   موقِـعُ كفـي راهـبٍ يُصـلي

والحجة، 461/1، 87/3؛ والأصول في النحو، 452/3؛ والنكت فـي كتـاب سـيبويه، 1103/2؛ وشرح شافية ابن الحاجـب، 318/2؛ وشـرح المفصـل، 67/9؛ والأشـباه والنظائر، 380/2.

([1]) ببازل:يقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة، وطعن في التاسعة، وفَطَر نابه، فهـو حينئـذٍ بازل، وكذلك الأنثى بغير هاء. لسان العرب، 52/11، مادة (بزلَ).

([2]) وجناء: تامة الخَلْق، غليظة لحم الوجنَة، صُلبة شديدة. لسـان العـرب، 443/13، مـادة (وجن).

([3]) العيهل، والعيهلة: النجيبة الشديدة، وقيل: العيهل: الطويلة، وقيل: الشديدة. لسان العـرب، 481/11. مادة (عهل).

([4]) الكلكل والكلكال: الصدر من كُل شيءٍ، وقيل: هو ما بين الترقوتين، وقيـل هـو بـاطن الزور. لسان العرب، 596/11، مادة (كلل).

([5]) الفارسي: المسائل العسكريات، ص119.

([6]) المصدر السابق، ص98؛ والحجة، 87/3؛ وانظر الأصول في النحو، 452/3، 453؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص164.

مُجرى الوقف في ضرورة الشعر، فيثبتون فيه ما حُكْمه أن يثبت في الوقف، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل؛ لأنهم إنّما يفعلون ذلك لتصحيح وزن، أو إقامة قافية، وذانك لا يكونان في التنزيل، فمن ذلك قوله:

ضخْمٌ يُحِب الخُلُقَ الأضخما

لّما كان يقف على (الأضخم) بالتشديد؛ ليُعلَم أن الحرف في الوصل يتحرك، أَطلق الحرف، وأثبتَ التشديد الذي كان حكمه أن يُحذفَ، ولهذا وجه في القياس، وهو: أن الحرف الذي للإطلاق لما لم يلْزم؛ لأن من النّاس من يُجري القوافي في الإنشاد مُجرى الكلام، فيقول:

أقلي اللوم عاذلَ والعتاب[1]

... فكذلك يلزم أن يقول: (الأضخم) على هذا، فلا يُطلِقُ، فإذا كان ذلك وجهاً في الإنشاد علمت أن الحرفَ الذي للإطلاق غيرُ لازم، فإذا لم يلْزم لم يعتد به، وإذا لم يعتد به كان الحرفُ المُشددُ كأنه موقوف عليه في الحكم))[2]، ومثّلَ على ذلك بـ (جدبا، وعيهل، والقصبا)[3] الواردة في الشواهد السابقة.

وهذا التناقض ورد عند ابن جنّي، حيث حملَ التضعيف في (العيهل والكلكل) بعد إتباعه الياء الناشئة من إشباع كسرة الإعراب على إجراء الوصل مُجرى الوقف، وعزز بهذا الشاهد هذا الوجه من التعليل الذي حُمِلت عليه قراءة (بين المر وزوجه)[4].

وأكده ثانية مستشهداً به على حمل قراءة (جزاً) عليه، قال: ((ومثاله مما أُجري في الوصل مُجراه في الوقف من التشديد... ببازل وجناء أو عيهل))[5]، وكرره ثالثة في قراءة (بين المر وقلبه)[6]. إلا أنه ناقض هذا الرأي حين ذهب إلى

([1]) صدر بيت لجرير، انظر الديوان، ص89، والرواية فيه (العتابا).

([2]) الفارسي: الحجة، 460/1-461.

([3]) المصدر السابق، 461/1.

([4]) انظر ابن جني: المحتسب، 101/1-102.

([5]) المصدر السابق، 37/1.

([6]) المصدر السابق، 276/1.

أن هذا التضعيف في هذا الشاهد – عيهل، والكلكل – لا على حد الوقْف، ولا على حد الوصل، وعلّل ذلك بالقَول: ((فإثبات الياء مع التضعيف طريف، وذلك أن التثقيل من أَمارة الوقف، والياء من أَمارة الإطلاق، فظاهر هذا الجمعُ بين الضدين، فهو إذاً منزلة بين المنزلتين))[1]، لذا أدرجه في ((باب في الحكم يقف بين الحكمين))[2].

إلاّ أن الراجح في ذلك حمله على إجراء الوصل مُجرى الوقف من خلال إلحاق حرف الإطلاق – الألف، والياء – بالتضعيف، وهذا الحرف ناتج عن إشباع فتحة الإعراب، وكسرته، فالتضعيف بهذا جرى في الوصل، والحرف الموقوف عليه هو حرف الإطلاق. قال سيبويه: ((قالت العربُ في الشعر في القوافي (سبسبا)، يريد: السبسب، و(عيهل) يريد: العيهلُ؛ لأن التضعيف لما كان في كلامهم في الوقف، أَتبعوه الياء في الوصل، والواو على ذلك))[3]، ((فيقال: عيهلّو، وعيهلي على وجهِ إطلاق الشعر، لا على أنه بدلٌ من التنوين؛ لأن القوافي يدخلها من الياء، والواو ما لا يدخل في الكلام))[4]، وبقي التضعيف في الوصل كما هي حاله في الوقف إجراء للوصل مُجرى الوقف، وإن كانت الألف بدلاً من التنوين، فهو أيضاً من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف، وعليه كما أشرنا:

لقد خشيتُ أن أَرى جدبا[5]

و   تترك ما أبقى الدبا[6] سبسبا[7]

([1]) ابن جني: الخصائص، 139/2.

([2]) المصدر السابق، 137/2-139.

([3]) سيبويه: الكتاب، 169/4.

([4]) السيرافي النحوي، ص417.

([5]) جدبا: الجدب: المحل، نقيض الخَصب. لسان العرب، 254/1، مادة (جدب).

([6]) الدبا: صغار الجراد، الواحد (دباة). لسان العرب، 369/1، مادة (دبب).

([7]) السبسب: المفازة، أو الأرض القَفْر البعيدة، مستوية، وغير مستوية، أو الأرض الجدبة. لسان العرب، 460/1، مادة (سبسب).

حيث أُلحق التضعيف بكلمتي (جدبا، وسبسبا) وهما في موضع نَصب على المفعولية، والأصل فيهما (جدباً، وسبسباً) فلحقهما التضعيف في ((اعتد بالألف المبدلة من التنوين، فصار كالوصل له، فأجرى هذا الوصل مُجرى الوقف فشدد مع ذلك))[1]؛ أي أنه جمع فيهما بين الألف المبدلة من التنوين، والتشديد، فأُجري التشديد في الوصل، كإجرائه في الوقف.

ومما يحمل على هذا الوجه أيضاً تشديد الواو في (هو)، والياء في (هي) وصلاً في قول الشاعر:

وإن لساني شُهدةٌ يشتفى بها وهُو على من صبه الله علقم(2)

وقول الآخر:

والنفْسُ ما أُمرت بالعُنْفِ آبيةٌ وهي إن أُمرت باللّطف تأتمِرُ(3)

ووجه ذلك إجراء الوصل مُجرى الوقف، وكان الأصل فيهما التخفيف، إلا على لغة همدان – كما أسلفنا – فإنه يجيء تضعيفهما وقفاً، إلا أنه في هذين البيتين حُمِل الوصل على الوقف، أو أُجري مُجراه من خلال ورود (هُو)، (وهي) في درج الكلام.

6.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالإبدال:

1.6.2 إبدال الحركة:

إن إجراء الوصل مُجرى الوقف فيما يخص حركة الإعراب، أو البناء لم يقتصر على تسكينها، أو نَقْلها، أو إتباعها، بل تعداه إلى إبدالها حرفاً من جنسها، وأَخص بذلك تنوين النصب الذي أجمع النحاة على إبداله ألفاً في الوقف، إلاّ أن

([1]) ابن هشام الأنصاري: شرح جمل الزجاجي، 437/2.

([2]) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 500/2؛ وتاريخ آداب العرب، 160/1؛ والضرائر، ص123.

([3]) الألوسي: الضرائر، ص123؛ والإعراب الكامل للأدوات النحوية، ص430؛ والمقتبس، ص42.

هذا الإبدال تعداه إلى الوصل، فأُجري به مُجرى الوقف، وعليـه جـاءت قـراءة الحسن البصري (سُوى)، وعيسى بن عمر الثقفي (سِوى) بضم السين، وكسـرها من غير تنوين[1] في الحالين[2]، أي وصلاً ووقفاً في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[3].

فهو في الوقف على القياس، ومطّرد اللغة حيث يبدل فيه تنوين النّصب ألفاً. أمـا في الوصل فهو إجراء له مُجرى الوقف[4] ليس لأنه ممنوع من الصـرف للعـدل على فُعل كـ (عُمر)؛ لأن ذلك في الأعلام، وأما سُوى، وسِوى فهي في الصفات كـ (حُطَم، ولُبد)[5] وعِدى. لذا فهي مصروفة، والأصل فيها التنوين، قـال ابـن جنّي: ((تَرك صرف (سُوى) ها هنا مشكلٌ، وذلك أنه وصف على فُعـل، وذلـك مصروفٌ عندهم كـ (مالٍ لُبد، ورجل حُطم)... إلاّ أنه ينبغي أن يحمل عليه أنـه محمول على الوقف عليه، فجاء بِتَرك التنوين. فإن وصل على ذلك فعلى نَحوِ من قولهم: سبسبا، وكَلْكَلا، فجرى في الوصل مُجراه في الوقف))[6] بإبدال التنوين فيها ألفاً. وأما كيفية عدها في الوصل مع أنها رأس آية، فقد يوقف عليها، ومِـن ثَـم يكون إبدال التنوين فيها على ما يلزم. فالجواب عن ذلك، أن كونها فـي موضـع وصل يكون بمواصلة القراءة بالآية بعدها، أي ﴿مكاناً سِوى. قـال موعـدكم﴾[7]، وهذا ما يفهم من قول ابن جنّي: إنّه محمولٌ على الوقف عليه، فجاء بتْرك التنوين، فإن وصلَ فعلى نَحو قولهم: سبسبا، وكَلْكَلاّ.

([1]) الحلبي: الدر، 57/8-58.
([2]) أبو حيان: البحر، 236/6.
([3]) سورة طه: الآية 58.
([4]) انظر أبو حيان: البحر، 236/6؛ والدر، 57/8؛ والتبيان، 894/2؛ والإتحـاف، ص304؛ والقراءات الشاذة، ص67.
([5]) أبو حيان: البحر، 236/6؛ والدر، 57/8.
([6]) ابن جني: المحتسب، 52/2؛ والخصائص، 310/1؛ وانظر الضرائر، ص94.
([7]) سورة طه: الآية 59.

وعلى هذا الوجه حمل السمين الحلبي قراءة الحسن البصري (ضـنْكى)[1]، وقراءة مجاهد وابن محيصن (زُلْفا)[2] بترك التنوين فيهما بإبداله ألفاً، وسكون اللاّم في زُلْفا، في قوله تعالـى: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ﴾، و﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [3]، قال في (ضنْكى): ((وفي هذه الألف احتمالان: أحدهما: أنها بدلٌ مـن التنوين، وإنما أَجرى الوصل مُجرى الوقف))[4]. وعليه حملَ (زُلْفى) أيضاً، قال: ((وقد قيل: إنه يجوز أن يكون أبدلا التنوين ألفاً، ثـم أَجريـا الوصـل مُجـرى الوقف))[5]، وثاني الاحتمالين أن تكون الألف فيهما للتأنيث، فـ (ضنْكى) صـفة على فَعلى من الضنَك[6] أي أن المصدر بُني على فَعلى نحو: دعوى[7]، وزُلْفـى على وزن فُعلى على صفة الواحد من المؤنّث لما كانـت بمعنـى المنزلـة[8] أي المنزلة الزلْفى، أو الساعة الزلفى، أي القريبة[9].

وهذان الوجهان حُمِلت عليهما قراءة (لما) في بعض توجيهاتها فـي قولـه تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[10]. قال العكبري في الوجـه الأول: ((إنـه مصدر لم يلم إذا جمع، لكنه أجرى الوصل مُجرى الوقـف))[11] هـذا يعنـي أن الأصل لماً بالتنوين، ثم أبدله ألفاً وقفاً، ثم أَجرى الوصل مُجرى الوقف، وإلى هذا ذهب الفارسي مستدلاً على وجه الإبدال بقراءة من قرأ (لماً) بالتنوين، قال: ((وقد

([1]) انظر الحلبي: الدر، 115/8؛ والبحر، 266/6؛ والإتحاف، ص308.
([2]) الحلبي، الدر، 420/6؛ وانظر المحرر، 212/3؛ والبحر، 270/5؛ ومختصر في شـواذ القرآن، ص61؛ والمحتسب، 330/1؛ والإتحاف، ص261؛ والقراءات الشاذة، ص54.
([3]) سورة هود: الآية 114.
([4]) الحلبي: الدر، 115/8-116.
([5]) المصدر السابق، 420/6؛ وانظر القراءات الشاذة، ص54.
([6]) أبو حيان: البحر، 266/6.
([7]) الحلبي: الدر، 116/8.
([8]) أبو حيان: البحر، 270/5.
([9]) الحلبي: الدر، 420/6.
([10]) سورة هود: الآية 111.
([11]) العكبري: التبيان، 716/2؛ وانظر الكشف، 716/2.

رُوي أنه قُرئ (وإن كُلا لماً)[1] منوناً، كما قال: ﴿وتأكلون التراث أكْلاً لمـاً﴾[2]، فوصف بالمصدر، فإن قال (إن لماً) فيمن ثقّل إنما هي (لما) هذه، وقَـفَ عليهـا بالألف، ثم أجرى الوصل مُجرى الوقف))[3]، وعلى هذا يكون تقدير الآية: ((وإن كُلاً ليُوفّينهم ربك أعمالهم لماً، أي توفية جامعة لأعمالهم جميعاً))[4] ((لأن معنـى اللّمّ: الجمع، يُقال: لممتُ الشيء ألمهُ لماً إذا جمعته))[5].

أما الوجه الثاني في (لما) فهو أن تكون مصدراً مثل الـدعوى، والتَقْـوى، فالألف فيه للتأنيث، فلم ينْصرف[6] أو للإلحاق فـ بُني على فَعلى كما فعـل فـي (تترى)[7] فُقرئ تترى[8] بالتنوين، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ووقفهمـا بالألف، وهي ألف إلحاق[9] ككلمة (الأرطى) التي ألحقت بها الألف قياسـاً علـى كلمة (جعفَر) ((وجعلها ألفاً كألف الإعراب))[10]، وعليه فـ (لما) ((إن جعلْتَ ألفَهُ للتأنيث لم تَصرفْه، وإن جعلْتها للإلحاق صرفته، وذلك كما قالوا في تترى بالتنوين وعدمهُ))[11].

ومع ذلك فقد نعت بعضهم هذين الوجهين بالضعف، فخصوا الأول منهمـا بالشعر دون النثر، والثاني بعدم استعمال (لما) على اعتبار أن ألفها للتأنيث. قـال

---

(1) هي قراءة الزهري، وسليمان بن الأرقم. انظر المحتسـب، 283/1؛ والمحـرر، 210/3، ونسبها بعضهم للزهري فقط. انظر معاني القرآن، 30/2؛ ومختصر في شـواذ القـرآن، ص6؛ والبيان، 3/2. وقيل: لليزيدي، وسليمان بن الأرقم. انظر الدر، 397/6.

(2) سورة الفجر: الآية 19.

(3) الفارسي: الحجة،424/2.

(4) ابن جني: المحتسب، 328/1.

(5) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 82/3.

(6) الأنباري: البيان، 29/2.

(7) سورة المؤمنون، الآية 33 "ثم أرسلنا رُسُلَنا تترا".

(8) ابن عطية: المحرر، 211/3.

(9) المصدر السابق، 144/4.

(10) الفراء: معاني القرآن، 236/2.

(11) الحلبي: الدر، 406/6.

الفارسي في الأول: ((فذلك مما يجوز في الشعر))[1]، وأخذ به الأنباري، وعليه ضعف هذا الوجه، قال: ((أن تكون لما مصدر لم من قوله: (أكْلاً لما)، ثُم أجرى الوصل مُجرى الوقف، وهذا ضعيف؛ لأن إجراء الوصل مُجرى الوقف إنما يكون في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام. على هذا الوجه يصح أن يكون توجيهاً لقراءة من قرأ (لَماً) بالتنوين، وهي قراءة الزهري))[2].

ومما يمكن قوله في رأي الأنباري هذا: إنه مبني على التناقض، فهو يحملُ لما –بالتشديد من غير تنوين – على إجراء الوصل مُجرى الوقف – كما سبق – وفي الوقت ذاته ينعت هذا التأويل بالضعف، ويصوب حمل لماً – بالتنوين – عليه وفي هذا نَظَر؛ لأن قراءة (لماً) جاءت على ما يطّرد في القياس؛ لأنها في درج الكلام، فحقّها التنوين، وتنوين النصب يبدل ألفاً في الوقف، وهو الأصل، وإذا ما أُبدل في درج الكلام فإنه يُحمل على إجراء الوصل مُجرى الوقف، كما هي الحال في قراءة (لما) إذا ما كانت الوجه الثاني لـ (لماً)؛ لأن الفَرع هو الذي يُؤَول وليس الأصل. وهو يُقر بذلك من خلال ذهابه إلى أن (لما) مصدر، ويقيسها على (لماً) في قوله تعالى: ((أكْلاً لماً)). هذا يعني أن أصلها التنوين، فأبدل في الوصل ألفاً إجراء له مُجرى الوقف.

أما ابن هشام فضعف الوجهين كليهما، وعلل ذلك بالقَول: ((وأضعف منه قول آخر: إن الأصل لماً بالتنوين بمعنى جمعاً، ثم حذَف التنوين إجراء للوصل مُجرى الوقف؛ لأن استعمال (لما) في هذا المعنى بعيد، وحذْف التنوين من المنْصرف في الوصل أبعد. وأَضعفُ من هذا قول آخر: إنه فَعلى من اللمم، وهو بمعناه، ولكنه مُنِع الصرف لألف التأنيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فَعلى فَهلاّ كتب بالياء، وهلاّ أماله من قاعدته الإمالة))[3].

وأرى أن هذا الرأي فيه نَظَر، وعلّته لا يُعولُ عليها؛ لأن نَفْيه لـ (لماً) معناه نَفْيه للقراءة، وعدم صحتها عنده، وهذا لا يجوز؛ لأنها قراءة ثبتت بتأكيد

(1) الفارسي: الحجة، 425/2.

(2) الأنباري: البيان، 29/2-30.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، 311/1.

النحاةعن قُراء ثقاة، ثم إن هذا المعنى الذي تفضي إليه قراءة (لماً) غير بعيد على تقدير ((وإن كُلاً لَيُوفينهم جمعاً أو جميعاً؛ لأن معنى اللّم الجمع، والتنوين في قراءة (لما) لم يحذف، وإنما أُبدل ألفاً.

أما نَفْيه للوجه الثاني القائم على أن الألف في (لما) للتأنيث، وذلـك لعـدم استعمال بناء فَعلى بمعنى الجمع، فهذا السبب غير معقود عليه؛ لأنها جاءت بهـذا المعنى، أو تضمنته لما كانت منونة (لماً)، ثم إن (لما) بالألف بمعنى الجمـع قـد يستخدم ما هو مرادفٌ لها جمعاً أو جميعاً، يضاف إلى ذلك أن نَفْي كـون الألـف فيها للتأنيث لعدم رسمها بالياء – الألف المقصورة – لـيس بحجـة؛ لأن الرسـم القرآني لا يقاس عليه، فهناك كثير من الكلمات يجيء رسمها في خطّ المصـحف خلافاً لِما يقتضيه الرسم الإملائي المعمول به، فمنه على سبيل المثال رسم الألـف بعد الواو الأصلية في نحو: ندعوا، ورسم كلمة الصلاة، والزكاة، والربـا بـالواو وهكذا.

وعليه أرى أن هـذين الوجهين اللذين حُمِلت عليهما لما يمكن الأخذ بهمـا استناداً فـي الأول منهما إلى قراءة (لماً)، وفـي الثاني علـى أنها علـى وزن فَعلى.

ومع ذلك فقـد كان هذان الوجهان محض تأويل، واجتهاد عند النحاة بدليل أنهم لم يكتفوا بهما في تأويل هـذه القراءة، بل حملوها علـى وجهٍ آخر. قال فيه الفراء: ((وأما من شدد (لما) فإنّه ... أراد (لَمن ما لَيُوفينهم) فلما اجتمعت ثـلاث ميمات حذَف واحـدة، فبقيت اثنتان، فأدغمت فـي صاحبتها))[1]، وهـذا ما ذهب إليـه ابن خالويه[2]، وحكاه الزجاج عـن بعض النحويين، قـال: ((زعـم بعض النحويين أن معناه (لَمن ما) ثم انقلبت النون ميماً، فاجتمـع ثلاث ميمات، فَحـذَف إحداها، وهي الوسطى، فبقيت لما))[3]، وأكده الأنباري[1]، والعكبري[2]، ومكي بن أبي طالب[3].

([1]) الفرا، معاني القرآن، 29/2.

([2]) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص191.

([3]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 81/3.

ومع تأكيد النحاة لهذا الوجه إلا أن منهم من ضعفَهُ، ولم يُعول عليه، وعلى رأسهم الزجاج إذ ذهب إلى ((أن هذا القَول ليس بشيءٍ (من) لا يجوز حذْفها؛ لأنها اسم على حرفين))[4]. وكذلك الفارسي، قال معللاً ذلك: ((فإن قال قائـلٌ: يكـون المعنى (لَمن ما) فأدغم النون في الميم بعد قلبها ميماً، فإن ذلك لا يسوغ، ألاّ تَرى أن الحرف المدغم إذا كان قبله ساكن نحو: قَرم مالك، لم يقْو الإدغام فيه، على أن يُحرك الساكن الذي قبل الحرف المدغم، فإذا لم يجُز ذلك فيه، وكان تغييراً أسـهلَ الحذْف، فأن لا يجوز الحذْف الذي هو أذهب في باب التغيير من تحريك السـاكن أجدرُ، على أن في هذه السورة ميمات اجتمعت في الإدغام أكثر مما كان يجتمـع في (لَمن ما) ولم يحذَف منها شَيء، وذلك قوله: ﴿على أُممٍ ممن معك﴾[5]، فإذا لم يُحذَف شيء من هذا، فأن لا يحذف ثَم أجدرُ)) [6].

2.6.2 إبدال الحروف:

1.2.6.2 إبدال نون التوكيد الخفيفة:

إن علّـة حمل الوصل علـى الوقف التي علل بهـا النحاة إبـدال تنـوين النصب ألفاً، اعتلوا بها إبدال نون التوكيد الخفيفـة- المفتـوح ما قبلهـ ـا- ألفـاً أيضاً، والجامـع بينهما –كمـا سبقت الإشـارة- أن كليهمـا نون ساكنـة مفتوح ما قبلها، وحُمِـل علـى ذلك قـراءة أبـي جعفـر المنصور ﴿ألـم نشـرح﴾[7] بنصب الحاء[8] أي بفتحها[9] خلافاً للأصل، وهو الجزم بالسكون، لدخول الجـازم

([1]) الأنباري: البيان، 29/2.

([2]) العكبري: التبيان، 716/2.

([3]) مكي ابن أبي طالب: الكشف، 537/1.

([4]) الزجاج: معاني القرآن، وإعرابه، 81/3.

([5]) سورة هود: الآية 48.

([6]) الفارسي: الحجة، 424/2.

([7]) سورة الشرح: الآية 1.

([8]) انظر ابن جني: المحتسب، 366/2؛ والكشاف، 607/4؛ والمحرر، 496/5.

([9]) أبو حيان: البحر، 483/8؛ والدر، 43/11.

(لم) عليها. وخرجها ابن عطية على أن الأصل ((ألم نَشْرحن، ثم أبدل من النـون ألفاً، ثم حذفها تخفيفاً))[1]، هذا يعني أن فتحة الحاء جاءت على الأصل؛ لأن الفعل المضارع والأمر إذا ما أُكد بالنون الخفيفة، أو الثقيلة فإنه يبنى على الفتح، إلا أنه حذَف النون، وأبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها.

وعزز النحاة هذا التوجيه بشواهد شعرية حملوها على الوجه ذاتـه لتلـك القراءة منها قول الشاعر:

اضرب عنك الهمـوم طارقهـا   ضربك بالسيفِ قَـونس الأسـد(2)

أراد (اضربن) بنون التوكيد الخفيفة، فحذفها وأبقى الفتحة قبلها دليلاً عليها.

وحُمِل على هذا أيضاً – في أحد توجيهاته – قول علي بن أبي طالب[3]:

مِن أي يومي من المـوت أَفِـر   أيـوم لـم يُقْـدر أم يـوم قُـدِر

فالشاهد في رواية البيت هذه في (لم يُقْدر)، قال فيه ابن جنّي: ((أراد: لـم يُقْدرن بالنون الخفيفة وحذَفها. وهذا عندنا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيدُ أشبه شَيءٍ به الإسهاب، والإطناب، لا الإيجاز والاختصار))[4]. وعليـه كان القياس أن لا تحذف؛ لأن التوكيد لا يليق به الحذْف والاختصار، لهـذا نعـت السخاوي هذا الحذْفَ بالقُبح، قال مُعللاً: ((وهذا قُبح؛ لأن ما جـاء لمعنـى مـن

([1]) ابن عطية: المحرر، 496/5.

([2]) انظر الفارسي، المسائل العسكريات، ص105؛ وسر صناعة الإعراب، 82/1، والرواية فيهمـا (بالسوط) بدلاً من (بالسيف)؛ والمحتسب، 367/2؛ وشرح المفصل، 44/9؛ والمحرر، 496/5؛ والبحر، 483/8؛ والدر، 44/11، والرواية في البحر، والدر (الفرس) بدلاً من (الأسد).

([3]) علي بن أبي طالب، الديوان، ص35، والرواية فيه:

أي يومى من الموت أَفِر   يوم لا يُقْدَرُ أو يوم قُدِر

وانظر ابن جني، المحتسب، 366/2؛ وسر صـناعة الإعـراب، 75/1؛ والخصـائص، 324/3؛ والمحرر، 496/5؛ والمفضل في شرح المفصل، ص438؛ والأشباه والنظـائر، 64/1؛ والبحر، 483/8؛ والدر، 43/11؛ ولسان العرب، 75/5، مادة (قدر)..

([4]) ابن جني: المحتسب، 366/2؛ وسر صناعة الإعراب، 82/1.

الحروف، لا يحذف لزوال المعنى الذي من أجله اُجتُلِب الحرف))[1] يريـد نـون التوكيد الخفيفة.

ومع ذلك فقد جوز النحاة وعلى رأسهم ابن جنّي مِثْل هذا الحذْف في حـال سكون ما بعد النون، قال: ((هذه النون لا تحذف إلا لسكون ما بعدها، ولا سـكون هاهنا بعدها))[2]، وذلك كقولك: ((اضرب الغلام حذفتها لسكونها، وسكون الـلام، وبقيت الفتحة قبلها دالّة عليها))[3]، ومثله قول الشاعر:

لا تُهـينَ الفقيـر علّـك أن تركع يوماً، والدهرُ قـد رفَعـه(4)

أراد: لا تُهينَن، فحذف النون الخفيفة لالتقاء الساكنين: هي واللام مـن (أل) التعريف، وأبقى الفتحة قبلها للدلالة عليها، والمراد من ذلك أنه لم يلتقِ ساكنان في الآية الكريمة، ولا في الشواهد الشعرية التي ساقوها ليستدلّوا بهـا علـى صـحة توجيههم السابق. هذا يعني أن الأصل في النون الخفيفة إذا ما وُجدت أن تبدلَ ألفاً، وإبدالها ألفاً إنّما يكون في الوقف، وإذا ما اُجري في الوصل، فهو إجراء له مُجرى الوقف؛ لهذا ذهب السمين الحلبي إلى أن هذه القراءة ((تتركّبُ من ثلاثة اُصـول، كلها ضعيفة؛ لأن توكيد المجزوم بـ (لم) ضعيف، وإبدالها ألفاً إنما هو في الوقف، وإجراءُ الوصل مُجرى الوقف خلاف الأصل، وحذْف الألف ضعيف؛ لأنه خلاف الأصل))[5].

والسبب في ضعف توكيد المجزوم بـ (لم) لأن ((المضارع مع (لم) بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النون ألبتة))[6]. ثم إن هذه القراءة ليست علـى حـد

(1) السخاوي: المفضل في شرح المفصل، ص438.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 75/1.

(3) ابن الشجري: الأمالي 166/2.

(4) انظر ابن يعيش: شرح المفصل، 43/9؛ وأمالي ابن الشجري، 166/2؛ ومغني اللبيـب، 176/1؛ والإنصاف، 221/1.

(5) الحلبي: الدر، 44/11.

(6) ابن يعيش: شرح المفصل، 43/9.

الوصل، ولا على حد الوقف؛ لأن الوصل يقتضي إثبات النون، والوقف يقتضي إبدالها ألفاً، لا سيما وأنه لم يلتق ساكنان ليسوغ حذفها، وتبقى الفتحة دليلاً عليها. وعلى هذا حمل الفارسي قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها

قال: ((الباء متحركة بالفتح على تقدير إرادة النون الخفيفة، ولا يخلو من أن يريد به الوقفَ، أو الوصلَ، فإن أراد الوصلَ كان الحُكْمُ إن شِئْتَ نوناً في الصلة، كقوله: ﴿لَنَسفَعاً بالناصية﴾، وإن أراد الوقف وجب أن يبدلَ منها الألف، كما تُبدل منها في (لَنَسفعا) فلم يجيء على واحد من الأمرين، ولكنه حذَف الحرفَ لدلالة الفتحة عليه))[1].

هذا يعني أنه خَرج عن حد الوقف، والوصل جميعاً، فهو ((من الضرورة غير المستحسنة)) كما قال الفارسي[2].

أما فتحة الراء في (لم يقدر أم) فحملها ابن جنّي على وجه آخر يقوم على نَقْلها من همزة (أم)، قال: ((لكن القَول فيه عندي أنه أراد: أَيوم لم يقدر أَم... ثُم خفف همزة (أم) فحذفها، وألقى حركتها على راء (يقدر)، فصار تقديره (يوم لم يقدرم) ثُم أَشبع فتحة الراء، فصار تقديره: أيوم لم يقدرام، فحرك الألف لالتقاء الساكنين، فانقلبت همزة، فصار تقديره يقدرأم، واختار الفتحة إتباعاً لفتحة الراء، ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة، والكمأة، إذا خفّفت الهمزة: المراة، والكماة))[3].

وأضاف مُعقباً على هذا التأويل: ((فهذا وإن لَطُفَ، وطالت صنْعَتُهُ أَولى من أن تحمل الكلمة على حذْف نون التوكيد، لما فيه من قِلة النظير، وضعف القياس))[4]، ونعت السخاوي هذا التوجيه بأنه حسن[5].

([1]) الفارسي: المسائل العسكريات، ص104.

([2]) المصدر السابق، ص104.

([3]) ابن جني: الخصائص، 325/2؛ وانظر سر صناعة الإعراب، 75/1-76، 80-81.

([4]) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 82/1-83.

([5]) السخاوي: المفضل في شرح المفصل، ص438.

ومع ذلك فإن هذا التوجيه الذي حُمِل عليه هذا الشاهد لا يخلو من المبالغة، إذْ كيف للألف الناشئة من إشباع فتحة الراء أن تُحرك؛ لأنهـا حركـة طويلـة، والحركة لا تقبل الحركة؟ ثُم إن الأصل في الهمزة إذا ما نُقِلت حركتها إلى الساكن قبلها أن تُحذَفَ، كقولهم في المرأة، والكمأة: المرة، والكمة، أما المراة، والكماة فلم يجر فيها النقل، بل تليين الهمزة.

ومع كُل ذلك فإن رواية الديوان جاءت بالرفع (يوم لا يُقْدرُ)، ومن ثَـم لا شاهد فيه. أما قراءة أبي جعفر فقال فيها ابن عطية: ((وهي قراءة مـردودة))[1]، ونعتها أبو حيان بأنها ((مرذولة))[2]، وحملها على وجهٍ آخر قال فيـه: ((ولهـذه القراءة تخريج أحسن من هذا كُله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاهـا اللحيـاني وهي الجزم بـ (لن)، والنصب بـ (لم) عكس المعروف عند الناس، وأنشد عليه:

قد كان سمكُ الهُدى ينْهد قائمُـهُ   حتّى أُتيح لَـهُ المختـار فانعمـدا
في كُل ما هم أمضى رأيهُ قُـدما   ولم يُشـاور فـي إقدامـه أحـدا

بنصب يشاور))[3].

أما وجهها عند الزمخشري فيقوم على أن القارئَ ((بين الحاء، وأشبعها في مخرجها، فظن السامعُ أنه فتحها))[4] وهو ما آخذ به.

وعلى إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفاً وصلاً حُمِلت الألف في (ألقيا) في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾[5]، إذْ قيل: إن الألف بدلٌ من النـون الخفيفـة،

([1]) ابن عطية: المحرر، 496/5.

([2]) أبو حيان: البحر، 483/8.

([3]) المصدر السابق، 483/8-484، ونَسب هذين البيتين لعائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد، وهو القائم بثأر الحسين بن علي رضي الله عنهما. وانظر الدر، 44/11.

([4]) الزمخشري، الكشاف، 607/4.

([5]) سورة ق: الآية24.

وأُجري الوصل مُجرى الوقف[1]، واستند بعضهم في تقوية هذا الوجه، وترجيحه إلى قراءة الحسن بن أبي الحسن (ألقياً) بالنون الخفيفة[2] فأُبدل من النون ألفاً، كما تُبدل من التنوين، قال ابن جنّي: ((هذا يؤكد قول أصحابنا في (ألقيا): إنه أراد (ألقياً) وأَجرى الوصل فيه مُجرى الوقف، كقوله: يا حرسي اضربا عنقه))[3]، وأرى أن هذا المثال الذي عزز به ابن جنّي صحة توجيهه هذا جانب الصواب فيه؛ إذْ إن الخطاب للمثنى (حرسى) ومن ثَم فالألف في (اضربا) ألف الاثنين. وعلى هذا الوجه حمل الفراء الألف في (ألقيا)، وعلّتُهُ أن ((العرب تأمر الواحد، والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عنا))[4]، وعليه في الشعر قول امرئ القيس[5]:

خَليلَى مُرا بـي علـى أُم جُنْـدُبٍ نُقَـض لُبانـاتِ الفـؤادِ المُعـذبِ

وقوله أيضاً[6]:

قِفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنْـزلِ بِسقط اللوى بين الـدخُول فحومـل

وقيل: إن الخطاب في (ألقيا) لواحد، وإنّما أتى بألف الاثنين عوضاً من تكرير الفعل، وكأنه قال: أَلقِ ألقِ[7]، فناب (ألقيا) مناب التكرار[1] فهو من خطاب

([1]) انظر العكبري: التبيان، 1176/2؛ والجامع لأحكام القرآن، 13/17؛ والبحر، 125/8؛ والدر، 27/10.

([2]) انظر ابن جني: المحتسب، 284/2؛ والمحرر، 163/5؛ والجامع لأحكام القرآن، 13/17؛ والبحر، 125/8؛ والدر، 27/10.

([3]) ابن جني: المحتسب، 284/2؛ وانظر الدر، 27/10.

([4]) الفراء: معاني القرآن، 78/3.

([5]) امرؤ القيس: الديوان، ص64؛ وانظر: معاني القرآن، 78/3؛ والجامع لأحكام القرآن، 12/17؛ والتبيان، 1176/2.

([6]) امرؤ القيس: الديوان، ص29؛ وانظر: الجامع لأحكام القرآن، 12/17.

([7]) انظر العكبري: التبيان، 1175/2؛ والمحرر، 163/5؛ والدر، 27/10.

الواحد بخطاب الاثنين[2]، وقال بعضهم: المأمور مثنى[3] على خطاب الحقيقة من قول الله تعالى يخاطب به الملكين، وقيل: هو مخاطبة للسائق والحافظ[4].

وعلى هذا المعنى فالألف في (ألقيا) لا نظر فيها ولا تأويل؛ لأنها جـاءت على الأصل، وهو ما استصوبه السمين الحلبي، وأخذ به، قال: ((هذا هو الحـقّ؛ لأن المراد ملكان يفعلان ذلك))[5].

2.2.6.2 إبدال تاء التأنيث المربوطة، والمفتوحة:

ومن الحروف التي جرى عليها الإبدال وصلاً تاء التأنيـث المربوطـة، إذْ أُبدلت هاء ساكنة حملاً على ما يجري لها وقْفاً على القياس، وعلى ذلـك جـاءت قراءة الحسن ابن أبي الحسن ﴿بثلاثه آلاف﴾، و﴿بخَمسه آلاف﴾[6] بهاءٍ ساكنة في الوصل[7] خلافاً للأصل وهو إبقاؤها تاء، وخلافاً لما يقتضيه عامل الإعراب، وهو الكسرة، وكُل ذلك يقتضي وصل المضاف (ثلاثة، وخمسة) بالمضاف إليه (آلاف)، وعليه فـ ((وجهه في العربية ضعيف، وذلك أن ثلاثة، وخمسة مضافان إلى مـا بعدهما، والإضافة تقتضي وصل المضاف، بالمضاف إليه؛ لأن الثاني تمام الأول، وهو معهُ في أكثر الأحوال كالجزء الواحد، وإذا وصلت هذه العلامة للتأنيث فهـي تاء لا محالة، وذلك أن أصلها التاء، وإنّما يُبدل منها في الوقف الهـاء، وإذا كـان كذلك –وهو كذلك- فلا وجه للهاء؛ لأنها من أمارات الوقف، والموضع على مـا

([1]) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 12/17.

([2]) أبو حيان، البحر: 125/8.

([3]) انظر: أبو حيان: البحر، 125/8؛ والدر، 28/10.

([4]) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 13/17.

([5]) الحلبي: الدر، 28/10.

([6]) سورة آل عمران: الآية 125.

([7]) ابن جني: المحتسب، 165/1؛ والمحرر، 503/1؛ والبحر، 53/3؛ والدر، 384/3.

ذكرنا متقاضٍ للوصل))[1]. وهذا ما ذهب إليه ابن عطية، وعليه فوجـه القـراءة عنده ضعيف أيضاً[2] كما ذهب ابن جنّي.

فابن جنّي، وابن عطية يريدان القول: إن إبدال تاء التأنيث المربوطة هـاء في ثلاثه، وأربعه، والذي أفضى إلى تسكينها أدى إلى الفصل بـين المتضـايفين، والأصل فيهما الاتصال؛ لأنهما بمثابة الكلمة الواحدة، فكما لا يجوز الفصل بـين حروف الكلمة الواحدة، فكذلك لا يجوز الفَصل بين الكلمتين المتضايفتين، وذلـك بتسكين حركة الإعراب في المضاف المفضي إلى قَطْعه عن المضـاف إليـه، أو فَصله عنه. ومع ذلك، فقد ذهبا إلى أن هذا الوجه من القراءة له ما يماثله في كلام العرب، ونظيره عند ابن جنّي قال فيه: ((غير أنه قد جاء عنْهم نحو هذا، حكـى الفراء أنهم يقولون: أكلتُ لحما شاةٍ، يريدون: لَحم شاةٍ، فيمطلون الفتحة، فينشئون عنها ألفاً، كما يقولون في الوقف: قالا، يريدون: قالَ، ثم يمطلون الفتحـة، فتنشـأ عنها الألف))[3].

فكأن الألف الناشئة من إشباع الفتحة – علامة النصب – في (لحـم) قـد فصلت بين المضاف (لحم)، والمضاف إليه (شاة)؛ لأن هذا الإشباع سوغ الوقـف على المضاف، مع أن الأصل وصله بالمضاف إليه.

وعززا ذلك بشواهد أُخرى مُطِلتْ فيها الفتحة فنشأ عنها الألـف، فترتّـب على ذلك الفصل بين حروف الكلمة الواحدة، وعليه قيس الفصل بين المتضايفين، بإبدال تاء التأنيث هاء ساكنة، منها قول عنترة[4]:

ينباع من ذِفْرى غضـوبٍ جسـرةٍ زيافـــة مِثْـــل الفنيـــق المُكْـــدم

(1) ابن جني: المحتسب، 165/1.

(2) ابن عطية: المحرر، 503/1.

(3) ابن جني: المحتسب، 165/1؛ والخصائص، 349/2؛ وانظر المحرر: 504/1.

(4) عنترة: الديوان، ص55؛ وانظر المحتسب، 166/1، 340؛ والخصائص، 348/2، 408، 426؛ والإنصاف، 26/1؛ والمحرر، 504/1؛ والبحر، 53/3؛ والدر، 385/3.

أراد (ينْبع) فأشبع فتحة الباء، فنشأ عنها الألف التي فصلت بين الباء والعين. قال ابن جنّي في هذا: ((إذا جاز أن يعترض هذا الفتور، والتمادي بين أثناء الحروف من المثال الواحد... كان التأني والتمادي بالمد بين المضاف، والمضاف إليه؛ لأنهما في الحقيقة اسمان لا اسم واحد أمثل))[1]. إلاّ أنه في موضع آخر حمل مطل الفتحة على الضرورة، قال: ((ولَعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجئ في النثر))[2].

إلا أن المتأمل في هذين الشاهدين – لحما شاةٍ، وينباع – وغيرهما من الشواهد[3] التي سوع بها ابن جنّي قراءة (ثلاثَه) و(خَمسه)، وجاراه في ذلك ابن عطية واجد أنه ليس بينها وبين قراءة الحسن وجه شَبهٍ، أو مقارنة، ففيما يخص (ينباع) التي أشبعت فيها الفتحة، ونشأ عنها الألف ليست من باب الإضافة، ثم إنه ليس فيها إبدال وتسكين، وكذلك إشباع الفتحة في (لحما) ليس فيها إبدالٌ، ثم إن هذا الإشباع فيها لم يُؤد إلى الفصل بين المتضايفين (لحم) و (شاة)؛ لذا قال أبو حيان مُعقباً على رأي ابن جنّي، ومعلقاً على الشواهد التي استُدِل بها على وجود نظير لهذه القراءة: ((وهو تكثير وتنظير بغير ما يناسب، والذي يناسب توجيه هذه القراءة الشاذة أنها من إجراء الوصل مُجرى الوقف، أبدلها هاء في الوصل، كما أبدلوها في الوقف، وموجود في كلامهم إجراء الوصل مُجرى الوقف، وإجراء الوقف مُجرى الوصل. وأما قوله: لكن قد جاء نحو هذا للعرب في مواضع، وجميع ما ذُكِر إنما هو من باب إشباع الحركة، وإشباع الحركة ليس نَحو إبدال التاء هاء في الوصل، وإنّما هو نظير قولهم: ثلاثَه اربعة، أبدل التاء هاء، ثُم نَقَلَ حركة همزة (أربعة) إليها، وحذَفَ الهمزة، فأجرى الوصل مُجرى الوقف في الإبدال، ولأجل الوصل نَقَل، إذْ لا يكون هذا النقْل إلا في الوصل))[4].

([1]) ابن جني: المحتسب، 166/1.

([2]) ابن جني: الخصائص، 340/12.

([3]) للمزيد انظر ابن جني: المحتسب، 166/1.

([4]) أبو حيان: البحر، 53/3-54؛ وانظر سر صناعة الإعراب، 160/1، 562/2-563.

فيقال: ((ثلاثهَربعة))[1].

والمعنى ((أن وصلَهم (ثلاثه) بـ (أربعة) مع بقائها هاء إجـراء للوصـل مُجرى الوقف، وإن قُصِد التحريك بنقل حركة الهمزة، وضُح الأمر، فإنها لا تنقل الحركة عليها إلا في الوصل بعد سكونها، وقبلها هاء في الوقف، فقد جمـع بـين حكمي الوصل، وهو معنى إجراء الوصل مُجرى الوقف))[2].

وتوجيه أبي حيان هذه القراءة على أنها من باب إجراء الوصـل مُجـرى الوقف سبق إليه العكبري، في قراءة (ثلاثه آلاف)[3]، ومع ذلك فقد ذهب إلـى أن الإبدال، والتسكين في هذه القراءة كليهما ضعيف؛ لأن المضاف، والمضاف إليـه كالشيء الواحد[4].

وعلى إجراء الوصل مُجرى الوقف حملها السمين الحلبي أيضاً[5]. فإن قال قائل: إن من أَسكن (ثلاثه، وخَمسه)، فقد وقَف، ومن ثَم يجـيء التسـكين علـى القياس؛ لأن موضعه الوقف، فإنه يمكن الرد عليه بالقَول: ((ليس كل إسكان وقْفاً؛ لأنه لا بُد للوقْف من سكْتةٍ بعد الإسكان، ولو كانت خفيفة، وإلا لم يعُـدِ المسـكن واقفاً؛ لأنك إذا قُلْتَ: من أنت؟ ووصلْتَ (من) بـ (أنت) لا تُسمى واقفاً مع إسكانك نون (من)، فَعلى هذا يجب في الأسماء المعدودة – سواء كانت مِن أسماء العـدد، أو أسماء حروف التهجي، أو غيرهما – أن يراعي فيها أحكام الأسماء الموقـوف عليها، مع أنك لا تقف على كُل منها))[6].

---

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب، 160/1، 563/2؛ وشرح المفصل في صنعة الإعراب، 192/4؛ وشرح شافية ابن الحاجب، 293/2.

(2) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل، 316/2.

(3) انظر العكبري: التبيان، 290/1.

(4) المصدر السابق، 290/1.

(5) الحلبي: الدر، 384/3.

(6) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 294/2.

ومما أُجري فيه الوصل مُجرى الوقْف أيضاً (ابنت) في قوله تعالى: ﴿ومريم ابنت عمران﴾، إذ قرأها أيوب السختياني (ابنَه)[1] بإبدال التاء هاء ساكنة وصلاً أجراه مُجرى الوقف[2]، والدليل على أنها في موضع وصل ما قاله ابن غلبون: ((ولا ينبغي أن يتعمد الوقف لأحد من القُراء؛ لأنها ليست بموضع تمام، ولا كفاية، وإنما بينته لمن انقطع نفسه، أو امتُحِن بمعرفة الوقْف عليها للقُراء لا غير))[3].

والمراد أن الإبدال تم في الوصل كحاله في الوقف، وعلى هذا جاءت قراءة عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، ومسلم بن جُنْدب، وأبي الزناد ﴿يا حسره﴾[4] بسكون الهاء[5] المبدلة من تاء التأنيث وصلاً، وكأنهم أجروا الوصل مُجرى الوقف[6].

أما ابن جنّي، فحمل علّة تسكينها على أمر يتعلق بالمعنى، قال، فيه: ((إن قراءة من قرأ (يا حسره على العباد) بالهاء الساكنة إنّما هو لتقوية المعنى في النفْس، وذلك أنه موضعُ وعظ وتنبيه، وإيقاظ وتحذير، فَطَالَ الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظِمُ للأمر، والمتعجبُ منه، الدال على أنه قد بهره، وملك عليه لفظه، وخاطره، ثم قال من بعد (على العباد) عاذراً نَفْسه في الوقوف على الموصول دون صلته، لما كان فيه... ولا يجفُ ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته، فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتّى تُفْسد الإعراب لصحة المعنى))[7].

([1]) انظر أبو حيان: البحر، 290/8؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص159؛ والدر، 375/10؛ والتذكرة في القراءات، 266/1.

([2]) انظر أبو حيان: البحر، 290/8؛ والدر، 375/10.

([3]) ابن غلبون: التذكرة في القراءات، 266/1.

([4]) سورة يس: الآية 30.

([5]) انظر: ابن جني: المحتسب، 208/2؛ والمحرر، 452/4؛ والبحر، 318/7، ونسبها أيضاً لعبدالله بن ذكوان؛ والدر، 259/9.

([6]) أبو حيان: البحر، 318/7؛ والدر، 259/9.

([7]) ابن جني: المحتسب، 210/2-211؛ وانظر الجامع لأحكام القرآن، 17/15.

يريد أن الجار والمجرور (على العباد) مُتَعلق بـ (حسرة) ففصل بين المتعلق به، والمتعلق بإبدال التاء هاء ساكنة مع أن الأول ليس بموضع وقف، وإنما السياق سياق وصل؛ وذلك لأن ((النطق بالهاء في مِثْل هذا أبلغ في التّشفيق، وهز النفس كقولهم: أوه ونحوه))[1]، يريد أنهم: ((وقفوا بالهاء مبالغة في التحسر لما في الهاء التأهه كالتأوه ثم وصلوا على تلك الحال))[2].

وحملاً على القراءات السابقة، وعلى التوجيه ذاته – إجراء الوصل مُجرى الوقف- جاءت قراءة ﴿هيهاه هيهاه﴾ [3] بالهاء الساكنة[4] وصلاً ووقْفاً[5]، فهي في الوصل إجراء له مُجرى الوقف، وفي الوقْف أن القارئ ((أجراها على الهاء التي تدل على التأنيث في ﴿التوراة﴾[6] و﴿كمشكاة﴾[7]، ألا ترى أنها في الوصل بالتاء كالتوارة، وحسُن عنده ذلك لانفتاح التاء، وبنائها على الفتح بإجماع من القُراء. وذهب القُراء إلى أن التاء في (هيهات) دلّت على تأنيث الكلمة، كقولهم: همت، ثُمت، جلست، وكقولهم: رُبتَ رجلٍ رأيت، فدخلت التاء للتأنيث الكلمة))[8].

يريد من ذلك أن من فتح التاء (هيهاتَ) فقد نزلها منزلة الاسم المفرد، (كهاء أرطاة، وعلقاة)، وكـ (ثمرة)[9]، فكما يوقف على هذه الأسماء المؤنّثة المفردة بالهاء، فكذاك (هيهات). قال الزجاج: ((فأما الفتح فالوقف فيه بالهاء،

([1]) ابن عطية: المحرر، 452/4.

([2]) أبو حيان: البحر، 318/7؛ وانظر الدر، 259/9-260.

([3]) سورة المؤمنون: الآية 36.

([4]) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص98؛ والدر، 338/8؛ والكشف، 131/1.

([5]) العكبري: التبيان، 955/2؛ والدر، 338/8.

([6]) سورة آل عمران: الآية 3.

([7]) سورة النور: الآية 35.

([8]) مكي بن أبي طالب: الكشف، 131/1-132؛ وانظر معاني القرآن، 235/2-236.

([9]) ابن جني: المحتسب، 91/2؛ وانظر البيان، 185/2.

تقول: هيهاه هيهاه))[1]. وأما من كسر (هيهاتِ) ((فالوقف عليهـا بالتـاء، نزلهـا منزلة الجمع كـ (ثمرات)))[2].

وقرأ عيسى الهمداني، وأبو عمرو بن العلاء (هيهاتْ هيهاتْ) بتاء مرسـلة – مفتوحة – ساكنة[3]، ((وهي على هذا جماعة لا مفرد))[4]، ويمكن حملها علـى إجراء الوصل مُجرى الوقْف[5]، ولكن بالتسكين من غير إبدال.

ومما أُبدلت فيه تاء التأنيث هاء، ويقاس في أحد توجيهاته على القـراءات السابقة أيضاً (التابوت) في قوله تعالى: ﴿أن يأتيكم التابوتُ فيه سكينة﴾[6]، إذْ قـرأ أُبي ابن كعب، وزيد بن ثابت (التابوه) بالهاء[7]، وذهب بعضهم إلى أنها لغة فـي (التابـوت)[8]، وعزوها إلى الأنصار[9]. ومع ذلك فقد ذهب بعضهم إلى أن هـذه الهاء قد تكون أصلية، وقد تكون مبدلة من التاء، أي أن فيهـا لغتـين: التـابوه، والتابوت، قال ابن جنّي: ((أما ظاهر الأمر فأن يكون هذان الحرفان من أصـلين: أحدهما: تَ ب تَ، والآخر: تَ ب ه، ثم من بعد هذا فالقَول: إن الهاء في (التابوه) بدلٌ من التاء في التابوت))[10] وعلى الأصل الأول، فإن الهاء فيها مبدلة ((كمـا

([1])الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 12/4.

([2]) الأنباري: البيان، 185/2؛ وانظر الكناش، 165/2.

([3]) ابن جني: المحتسب، 90/2؛ وانظر المحرر، 143/4؛ والدر، 338/8، ونسباها للأعـرج أيضاً؛ ومختصر في شواذ القرآن، ص97، ونسبها لـ (خالـد بـن إليـاس)؛ والكنّـاش، 165/2.

([4]) ابن عطية: المحرر، 143/4.

([5]) انظر الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، 290/2، هامش (1).

([6]) سورة البقرة: الآية 248.

([7]) العكبري: التبيان، 198/1؛ والمحرر، 333/1؛ والبحر، 270/2؛ والدر، 523/2.

([8]) انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، 563/2؛ والبحر، 269/2؛ ولسان العرب، 17/2، مادة (تبت)، 480/13، مادة (تبه).

([9]) انظر ابن جني: المحتسب، 129/1؛ والبحر، 270/2؛ والدر، 523/2؛ والوقف والابتـداء في كتاب الله عز وجلّ، ص148؛ ولسان العرب، 17/2، 480/13.

([10]) ابن جني: المحتسب، 129/1.

أبدلوها منها في الوقف في مثل: طَلْحة، فقالوا: طَلْحه))[1]، وعليـه يكـون هـذا الإبدال إجراء للوصل مُجرى الوقف، لما كانت (التابوت) في درج الكلام.

أما عن وجه العلاقة بين التاء والهاء الذي سوغ هذا الإبدال في هذه القراءة خاصة، وفي القراءات السابقة عامة، فـ ((هو أن كُل واحدٍ من التاء والهاء حرف مهموس، ومن حروف الزيادة في غير هذا الموضع[2]، وأيضاً فقد أبدلوا الهاء من التاء التي للتأنيث في الوقف، فقالوا: حمزه، وطَلْحه، وقائمهْ، وجالسه، وذلك منقاد مطّرد في هذه التاء عند الوقف، ويؤكد هذا أن عامة عُقَيل فيما لا نزال نتلقاه مـن أفواهها تقول في الفرات: الفراه[3] بالهاء في الوصل، والوقف.

وزاد الأنس بذلك أنك ترى التاء في الفرات تشبه فـي اللفـظ تـاء فتـاة، وحصاة، وقطاة، فلما وقف وقد أشبه الآخِرُ الآخَرَ أبدل التاء هاء، ثُم جرى علـى ذلك في الوصل؛ لأنه لم يكن البدل عن استحكام العِلّة عِلّةً، فَيراعى حال الوقـف من حال الوصل، ويفصل بينهما))[4].

والدليل على أن التاء هي الأصل، والهاء مبدلة منها هو أنها تلفظ تاء فـي الوصل، وهاء في الوقف، والوصل مما تجري فيه الأشياء على أُصولها، والوقف من مواضع التغيير، إلا إذا أُجري الوصل مجرى الوقـف – كمـا أوضـحنا أو العكس –الوقف مُجرى الوصل- كما سنوضح.

7.2 إجراء الوصل مجرى الوقف بالإلحاق:

سبق وأن وقفنا في الفصل الأول على ماهية الإلحـاق، والغـرض منـه، وعلاماته –حروفه- ومواضعها، وبينا أنه من أمارات الوقف، أو أنواعه، إلا أنـه

([1]) أبو حيان: البحر، 269/2.

([2]) يريد في (تبت) و (تبه).

([3]) قال السمين الحلبي في (الفرات): ((والتاء فيه أصلية لام الكلمة، ووزنه فُعـال، وبعـض العرب يقف عليها بالهاء)). انظر الدر، 490/8-491. وهذا من الشذوذ؛ لأن التاء فيهـا أصلية؛ لذا قال الصبان في حاشيته 312/4: ((وشذّ قولهم: قعدنا على الفراه)).

([4]) ابن جني: المحتسب، 129/1؛ وانظر البحر، 269/2؛ والدر، 523/2.

ورد في العربية: شعرها، ونثرها شواهد تجاوز فيها الإلحاق موضعه المعُـد لـه وهو الوقْف، إلى نقيضه وهو الوصل خلافاً للأصل، وذلك حملاً له على الوقـف، وعليه حُمِلت قراءة الضحاك، وابن كثير (عمه) بهاء السكت وصلاً[1] في قولـه تعالى ﴿ عم يتساءلون﴾[2]، وهذا إنما يجري في الوقـف، وخُـص بـ ذلك ((لأن الوصل تكون فيه الميم متحركة))[3]، إلاّ أنّه ((أجرى الوصل مُجرى الوقف))[4].

وعلى هذه العلّة أيضاً حُمِل إثباتها ساكنة في قراءة الجماعة ﴿لـم يتسـنه وانظر﴾[5] في الحالين[6] وصلاً ووقفاً[7]، وإنما أثبتت وصلاً إجراء للوصل مُجرى الوقف[8]، وقيد السمين الحلبي ذلك في حال كون الهاء زائـدة للسـكت[9]، أي أن تكون الكلمة من تسنن الشيءُ إذا تغير، وفَسد، فإذا كان من تسنن فهو لم يتسـنن، قُلبت النون ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، كراهية اجتماع ثلاث نونات، كما قالوا: تظنيتُ من الظن، ثم حُذِفت الياء للجزم، وأُدخِلت عليه الهاء؛ لبيان حركة النـون، فعلى هذا القَول فهي هاء السكْت[10].

([1]) انظر أبو حيان: البحر، 402/8؛ والمحرر، 423/5؛ والدر، 647/10.

([2]) سورة النبأ: الآية 1.

([3]) مكي بن أبي طالب: الكشف، 129/1.

([4]) أبو حيان: البحر، 402/8؛ والدر، 647/10.

([5]) سورة البقرة: الآية 259.

([6]) الحلبي: الدر، 563/2؛ والنشر، 142/2.

([7]) الفراء: معاني القرآن، 172/1؛ والقراءات وعلل النحويين، 91/1؛ والتبيـان، 209/1؛ والبحر، 304/2.

([8]) العكبري: التبيان فـي إعـراب القـرآن، 209/1؛ والبحـر، 304/2؛ والـدر، 563/2؛ والإتحاف، ص162.

([9]) الحلبي: الدر، 563/2.

([10]) انظر الأنباري: البيان، 171/1؛ والمحرر، 349/1؛ ومعاني القرآن: الفـراء، 172/1؛ ومعاني القرآن: الأخفش، 197/1؛ ومعاني القرآن وإعرابه، 343/1؛ والتبيـان، 290/1؛ والبحر، 296/2؛ والدر، 563/2.

وإنما جاء هذا القَيد لأن الهاء قد تكون أصلاً بنفسها، ويكون مشتقّاً من لفظ سنة، ولكن على لغة من يجعل لامها المحذوفة هاء، وهم الحجـازيون، والأصـل (سُنَيهة) يدل على ذلك التصغير، قالوا: سُـنَيهة، وسُـنَيهات، وسـانهت، وبعتـه مسانهة، ومعنى (لم يتسنه) على قولنا: إنه من لفظ السنة، أي: لم يتغير بمر السنين عليه، بل بقي على حاله[1]. ((وسُكنت للجزم، ولا يجوز حذْفها فـي وصـل، ولا وقْف؛ لأنها أصلية))[2]. ورجح أبو حيان هذا الوجه، قال: ((والأظهـر أن تكـون الهاء أصلية))[3]، وذهب الزجاج إلى ((أن وجه القراءة على كـل حـالٍ إثباتهـا، والوقوف عليها بغير وصل))[4]، أي بغير وصلٍ بما بعدها في الآية الكريمة، وهو (وانظر)، وعلى هذا تكون في موضع وقْف على القياس.

وعلى الوجه الأول – كونها زائدة للسكت – جاء إثباتها ساكنة في ﴿فبداهم اقْتَدِه قُلْ﴾ في الوصل، والوقف[5]، ومن أثبتها وصلاً ((فتحتمـل عنـده وجهـين: أحدهما: هي هاء سكت، ولكنّها ثبتت وصلاً إجراء للوصل مُجرى الوقف، كقوله: (لم يتَسنه وانظر) في أحد الأقوال كما تقدم))[6].

وخالف مكي بن أبي طالب ذلك فحمل إثباتها ((في الوصل على نية الوقف، لا على نية الإدراج إتباعاً لثباتها في الخطّ، وإنّما ثبتت في الخطّ لُيعلم أن الوقْـف بالهاء، لئلاّ تثبت في الوصل))[7]، وهذا ما ذهب إليه الفارسي، وحجته ((لاجتماع

([1]) انظر الفراء: معاني القرآن، 172/1؛ ومعاني القـرآن وإعرابـه، 343/1؛ والمحـرر، 349/1؛ والبيان، 171/1؛ والتبيان، 290/1؛ والبحر، 296/2؛ والدر، 564/2.

([2]) الأنباري: البيان، 171/1؛ وانظر الكشف، 308/1.

([3]) أبو حيان: البحر، 304/2.

([4]) الزجاج: معاني القرآن وأعرابه، 343/1.

([5]) انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص262؛ والحجة، 185/2؛ والقـراءات وعلـل النحويين، 91/1؛ ومفاتح الأغاني، ص164؛ والمحرر، 319/2؛ والبحر، 180/4؛ والدر، 31/5؛ والنشر، 142/2، وهي قراءة ابن كثير، وأهل المدينة، ونافع، وأبي عمرو، وأهل مكة، وعاصم.

([6]) الحلبي: الدر، 31/5؛ وانظر البحر، 180/4.

([7]) مكي بن أبي طالب: الكشف، 439/1.

الكثرة، والجمهور على إثباته، ولا ينبغي أن يوصلَ، والهاء ثابتة؛ لأن هذه الهـاء في السكت بمنزلة همزة الوصل في الابتداء في أن الهاء للوقف، كمـا أن همـزة الوصل للابتداء بالساكن، وكما لا تثبت الهمزة في الوصل، كـذلك ينبغـي أن لا تثبت الهاء))[1].

والوجه الثاني في الهاء أنها ضمير المصدر[2] سُكنت وصلاً إجراء للوصل أيضاً مُجرى الوقْف، نحـو (((نُؤْتِـهِ)، و (فألقِـه)، و (أرجِـه)، و (نُولـه)، و (نُصلِه)[3].

وعلى إلحاق الهاء ساكنة في الوصل أيضاً كحاله في الوقف جاءت الهـاء في (كتابيه)، و (حسابيه)، و (ماليه)، و (سلطانِيه)، ووجهها عند السمين الحلبـي ((أن الهاء للسكْت، وكان حقها أن تحذفَ وصلاً، وتثبت وقْفاً، وإنما أُجري الوصل مُجرى الوقْف))[4].

أما ابن عطية فحمل إثباتها في الوصل، والوقْف على أنه جاء اقتداء بخـط المصحف، وهي في الوصل بنية الوقوف؛ لأنها هاء السكت، فلا معنى لهـا فـي الوصل[5]، وأورد نَقْلاً عن الزهراوي أنه قال في إثبات الهاء في الوصـل: إنـه لحن، لا يجوز عند أحدٍ علمته[6]، واعترض أبـو حيـان بـالقَول: ((ومـا قالـه الزهراوي... لا يجوز عند أحدٍ علمته، ليس كما قال، بل ذلك منقول نَقْل التواتر؛ فوجب قبوله))[7]. يريد أن إثبات هاء السكت فيها وصلاً صحيح؛ لثبوتها في خـطّ

(1) الفارسي: الحجة، 186/2، 460/1.

(2) يريد بقوله: إنها ضمير المصدر على أساس أن المعنى اقتِد الاقتداء، ثم حُـذف المصـدر وأضمر، واتصل ضميره بالفعل (اقتدِ)، انظر التبيان، 330/1؛ والدر، 31/5.

(3) الحلبي، الدر، 32/5.

(4) المصدر السابق، 433/10.

(5) ابن عطية، المحرر، 360/5.

(6) المصدر السابق، 360/5.

(7) أبو حيان: البحر، 319/8.

المصحف أو رسمه. أما الغرض من إلحاقها فهو تحصين الحركة الإعرابية، أو البنائية للكلمة الملحقة بها، وبيانها ((صيانة لها عن الحذْف))[1].

ومع إجماع النحاة على أن الأصل في هاء السكت السكون، إلاّ أنها وردت متحركة لا سيما اللاحقة للألف منها، ولذلك جعلَ السخاوي هذا الموضع قيداً لتحريكها، قال ((والتحريك إنّما يلزم في التي تأتي لبيان الألف))[2]، وعليه شعراً قول عروة بن حزام العذري[3]:

يا مرحباهُ بحمار عفراء إذا أتى أدنيته لما شاء

وقول امرئ القيس[4]:

وقد رابني قولها: يا هناهُ! ويحك ألحقتَ شراً بشر

فالشاهد في (يا مرحباهُ، ويا هناهُ) إذْ أُلحقت هاء السكت في الوصل، وحُركت وكُل ذلك خلافٌ للأصل الذي ينص على إلحاقها وقفاً، والأصل فيها السكون، وفي هذا اجتمع مخالفتان. وحملَ الزمخشري ذلك على إجراء الوصل مُجرى الوقف، مع تشبيه هاء السكْت بهاء الضمير[5]. ((وقولُهُ مع التشبيه بهاء الضمير يعني في التحريك))[6].

([1]) العكبري: التبيان، 330/1.

([2]) السخاوي: المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، ص442؛ وانظر الكناش، 136/2.

([3]) العذري، عروة بن حزام: الديوان، ص21، والرواية فيه (قربته) بدلاً من (أدنيته)؛ وانظر المفصل في صنعة الإعراب، ص461؛ والمفضل في شرح المفصل، ص440، 443؛ وشرح أبيات المفصل، 1163/2-1164، والرواية فيه (يشاء) بدلاً من (شاء)؛ واللباب في علم الإعراب، ص174؛ وخزانة الأدب، 485/11، 486، 487، والرواية في ص487 كرواية الديوان.

([4]) امرؤ القيس: الديوان، ص111؛ والمستوفي في النحو، 268/2؛ والمفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، ص443.

([5]) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص462؛ وانظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، 192/4؛ والمفضل في شرح المفصل، ص441؛ وشرح المفصل، 46/9؛ والكناش، 136/2.

([6]) السخاوي: المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، ص444.

قال السخاوي معقباً على هذا التوجيه: ((وفي هذا نَظَر، وذلك أن التشبيه بها إنما يقال ذلك في (كتابيه)، و (حسابيه)، ونحوه))[1].

ولذلك ذهب السيوطي إلى ((أن ثبات الهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقْف، ولا على حد الوصل. أما الوقف يؤذن بأنها ساكنة (يا مرحباه)، وأما الوصل فيؤذن بحذْفها أصلاً (يا مرحبا)... فثباتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين))[2].

لذا نعت الزمخشري تحريكها بأنه لحن؛ لأن حقها أن تكون ساكنة[3]، وكذلك الأسفرائيني[4]، وذهب إلى أنه ((مما لا يعتد به))[5]. أما مسوغه عند ابن يعيش فهو ((لأنه لا يجتمع ساكنان في الوصل))[6]، وهو ما آخذ به، وهو عند السمين الحلبي ((الأحسن))[7].

ومما حُمِل على إجراء الوصل مُجرى الوقْف فيما عُد من باب الإلحاق الألف في الضمير (أنا)، إذْ ذهب بعضهم – كما ورد في الفصل الأول – إلى أن الألف فيه زائدة للإلحاق، والأصل (أن) في الوصل، وعليه قول الشاعر:

يقولون: جهلاً لَيس للشيخ عيلُ   لَعمري لقَد أَعيلتُ وأن رقوبُ[8]

وذلك لأن الفتحة تدل عليها[9]، وعليه أورد ابن مجاهد أن القُراء ((كلهم قرأ ﴿أنا أُحي﴾[10] يطرحون الألف التي بعد النون من (أنا) إذا وصلوا في كُل القرآن

---

(1) المصدر السابق، ص444.

(2) السيوطي: الأشباه والنظائر، 380/2.

(3) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص461؛ وانظر شرح المفصل في صنعة الإعراب، 191/4؛ والمفضل في شرح المفصل، ص440.

(4) الإسفرائيني: اللباب في علم الإعراب، ص174.

(5) المصدر السابق، ص174.

(6) ابن يعيش: شرح المفصل، 47/9.

(7) الحلبي: الدر، 33/5.

(8) ابن جني: المحتسب، 147/1؛ والمحرر، 381/1؛ والبحر، 362/2.

(9) مكي بن أبي طالب: الكشف، 307/1.

(10) سورة البقرة: الآية 258.

غير نافع... رووا عنه (أنا أُحي) بإثبات الألف بعد النون في الوصل إذا لقيتها همزة في كُل القرآن، مثل قوله: ﴿وأنا أول المسلمين﴾[1]، إلا في قوله: ﴿إن أنا إلا نذير مبين﴾ [2]، فإنه يحذفها في هذا الموضع مثل سائر القُراء، وتابع أصحابه في حذْفها عند غير همزة))[3]، والحجة في ذلك ((أنّه لما تمكن له مد الألف للهمزة كره أن يحذَفَ الألف، ويحذف مدتها، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المد، وحذَفَها في الموضع الذي لا تصحب الألف فيها المد، نحو ﴿أنا ومن اتبعني﴾[4]))[5].

إلا أن الفارسي اعترض على هذا التقييد، وذهب إلى أن الأصل في ألف (أنا) أن تحذفَ وصلاً سواء أجاء بعدها همزة أم لم يجيء، قال: ((وأما ما رُوي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة فإني لا أعلمُ بين الهمزة، وغيرها من الحروف فَصلاً، ولا شيئاً يجبُ من أجله إثبات الألف التي حُكْمُها أن تثبت في الوقف، بل ينبغي أن تثبت الألفُ التي حُكْمُها أن تلحقَ في الوقف، وتسقط في الوصل قبل الهمزة، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيءٍ من المواضع))[6].

وعلّتُهُ في ذلك أن ((الاسم: الهمزة، والنون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاءُ في نحو مسلمونَه، فكما أن الهاء التي تلحقُ للوقف إذا اتّصلت الكلمةُ التي هي فيها بشَيءٍ سقطت، كذلك هذه الألف تسقط في الوصل، والألف في قولهم: (أنا) مِثْلُ التي في (حيهلا) في أنها للوقْف، فإذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيءٍ سقطت؛ لأن ما يتصل به يقوم مقامه، مِثْل همزة الوصل في الابتداء في نحو: ابنٍ، واسمٍ... فكما أن هذه الهمزة إذا اتَصلت الكلمة التي فيها

(1) سورة الأنعام: الآية 163.

(2) سورة الشعراء: الآية 115.

(3) ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص188؛ وانظر المحرر، 346/1.

(4) سورة يوسف: الآية 108.

(5) مكي بن أبي طالب: الكشف، 306/1.

(6) الفارسي: الحجة، 462/1.

بشيءٍ سقطت، ولم تثبت؛ لأن ما يتصل به يُتَوصل به إلى النّطق بما بعد الهمزة، فلا تثبت الهمزة لذلك، كذلك الألف في (أنا)))[1].

وكون الاسم الهمزة، والنون هو ما ذهب إليه العكبري، وعلل زيادة الألف فيه بأنه جاء لبيان حركة النون، فإذا وصلته بما بعده حذفت الألف للغنية عنْها[2].

وبناء على رأيهم هذا حملوا ورودها في الوصل كما في قراءة نـافع (أنـا أُحي) على إجراء الوصل مُجرى الوقف نص على هذا الأنباري[3]، والعكبري[4]، والسمين الحلبي في أحد تأويلاته لها[5].

أما أبو حيان فحمل إثباتها وصلاً ووقفاً على أنها لغة بنـي تمـيم، ولغـة غيرهم حذْفها في الوصل[6]، ورجح هذا الوجه على من حمله على علّـة إجـراء الوصل مُجرى الوقف، قال: ((والأحسن أن تجعل قراءة نافع على لغة بني تمـيم؛ لأنه أحسن من إجراء الوصل مُجرى الوقْف على ما تأوله عليه بعضهم. قال: وهو ضعيف جداً، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن... فإذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً))[7]، وهو ما أخذ به السمين الحلبي إضافة إلى توجيهه السابق[8].

أما إثباتها وصلاً في غير لغة بني تميم فحمله أبو حيان علـى الضـرورة الشعرية[9]. وحمل عليه قول الأعشى[10]:

([1]) المصدر السابق، 460/1.

([2]) العكبري: التبيان، 207/1.

([3]) الأنباري: البيان، 170/1.

([4]) العكبري: التبيان، 207/1.

([5]) الحلبي: الدر، 553/2.

([6]) أبو حيان: البحر، 299/2.

([7]) المصدر السابق، 300/2.

([8]) الحلبي: الدر، 553/2.

([9]) أبو حيان: البحر، 299/2.

([10]) الأعشى: الديوان، ص53، والرواية فيه (فما أنا أم ما انتحالي) بدلاً مـن (فكيـف أنـا وانتحالي)؛ وانظر البحر، 299/2؛ والأصول فـي النحـو، 454/3؛ والحجـة، 87/3؛

فكيـــف أنـــا وانتحـــالي القـــوا   في بعد المشـيبِ كفـى ذاك عـارا

وقول أبي النجم العجلي في أرجوزته[1]:

أنا أبو الـنجم وشِـعري شِـعرى

ومما كان موضع خلاف فيما يخص إثبات ألف (أنا) وصلاً قـراءة نـافع، وابن عامر[2] ﴿لكنّا هو الله ربي﴾، ((والمعنى لكن أنا... فطرحت الهمـزة علـى النون فتحركت بالفتح، واجتمع حرفان من جنسٍ واحدٍ، فأدغمت النون الأُولى فـي الثانية))[3].

ومما يؤكد صحة هذا الأصل في (لكن) قراءة ابن مسعود، وأُبي بن كعب، والحسن ((لكن أنا هو الله ربي))[4]، قال الزجاج: ((والجيد البالغ ما في مصـحف أُبي ابن كعب... وهو (لكن أنا هو الله ربي)، فهذا هو الأصـل))[5]، والقيـاس – حملاً على رأي من ذَهب إلى أن الضمير الهمـزة والنـون (أن) – (لكـن) فـي

والمقرب، 35/2؛ وشرح المفصل، 84/9؛ والدر، 553/2؛ والفاخر فـي شـرح جمـل عبدالقاهر، 970/2؛ وما يجوز للشاعر في الضرورة، ص160.

(1) أبو النجم العجلي: الديوان، ص99؛ وشرح المفصل، 83/9؛ ومغنـي اللبيـب، 360/1، 757/2.

(2) انظر ابن عطية: المحرر، 517/3؛ والقراءات وعلل النحويين، 339/1؛ والسـبعة فـي القراءات، ص391؛ والحجة، 86/3؛ والدر، 491/7.

(3) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 286/3؛ وانظر القـراءات وعلـل النحـويين، 339/1؛ والخصائص، 322/2؛ وسر صناعة الإعـراب، 485/2؛ والتبيـان، 847/2؛ والبيـان، 107/2؛ والبحر، 121/6؛ والدر، 491/7.

(4) ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن، ص80؛ والمحرر، 517/3.

(5) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 287/3.

الوصل، و(لكنا) في الوقف كما قرأ الباقون[1]، قال العكبري: ((والجيد حذْف الألف في الوصل، وإثباتها في الوقف؛ لأن (أنا) كذلك، والألف فيه زائدة))[2].

وأرى أن من أثبتها وصلاً في هذه الآية، أو فيما سبق من الآيات إنّما جاءت قراءته وفاقاً للأصل – كما بينا في الفصل الأول – ووفاقاً للرسم القرآني – أنا- الذي يؤكد أصالة الألف فيه، وعليه فإنّها ليست بموضع تأويل وتوجيه على أنها من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف – كما حملها بعضهم – بل إن ما هو جدير بالتوجيه والتأويل قراءة من قرأ (أن)، أو (أن)، ويمكن حملها على أنها لغة ثانية، وثالثة في الضمير (أنا). ومع ذلك فقد ذهب الأزهري إلى أن (أن) هي الأجود خلافاً للأصل، قال: ((وفي (أنا) في الوصل ثلاث لغات: أجودها: أن قُلْتُ ذاك. بغير ألف، كقوله: ﴿أنا ربكم﴾[3]. ويجوز أنا قُلْتُ. بإثبات الألف في اللفظ... وهو ضعيف عند النحويين، وفيه لغة ثالثة، أن قُلْتُ بإسكان النون، وهو أضعف من إثبات الألف))[4].

وفي رأيه هذا شيء من التناقض إذْ كيف يحمل لغة (أن) على أنها الأجود، ويمثّل عليها بـ (أنا ربكم)، وقد أثبتت الألف فيه في الرسم الإملائي، وثباتها وصلاً في الرسم الإملائي يعني ثباتها في اللفظ. ومما يؤكد هذا التناقض أنّه حملَ إثباتها في (لكنّا هو الله) على أنه الأجود، قال: ((فأما قولُ الله: (لكنا هو الله) فالأجود في القراءة إثبات الألف؛ لأن الهمزة قد حُذِفت من (أنا)، فصار إثبات الألف عوضاً من الهمزة، وكُل ما قُرئ به فهو جائز))[5]، يريد لكن أو لكنا بالحذْف، والإثبات.

والأخذ بالرأي ونقيضه هو ما ورد عن الزجاج، إذْ حملَ إثبات ألف (أنا) في الوصل على الشذوذ، وحمله على نية الوقْف مع أن السياق الذي وردت فيه يقتضي الوصل، ولا يستقيم المعنى بالوقف على (أنا)، نحو: (أنا أُحيي)، (وأنا أول

([1]) ابن عطية: المحرر، 517/3؛ والبحر، 121/6؛ والمبسوط في القراءات العشر، ص277-278.

([2]) العكبري: التبيان، 847/2.

([3]) ﴿أنا ربكم الأعلى﴾. سورة النازعات: الآية 16.

([4]) الأزهري: القراءات وعلل النحويين، 340/1؛ وانظر معاني القرآن وإعرابه، 287/3.

([5]) المصدر السابق ، 340/1.

المسلمين)، (وأنا أول المؤمنين)[1] وغيرها من الآيات الكريمة، دون وصلها بما بعدها، قال: ((وألف (أنا) في كل هذا إثباتها شاذ في الوصل، ولكن من أثبت فعلى الوقف، كما أثبت الهاء في قوله: (وما أدراك ما هيه)، و (كتابيه)))[2]، واتضح هذا التناقض عندما أخذ برأي الأزهري في عده الأجود في (لكنّا هو الله) إثبات الألف[3] رغم حمله إياها على الشذوذ.

الخاتمة

بعد الوقوف عند علّة إجراء الوصل مُجرى الوقف، والعكس التي اتّكأ عليها النحاة، والقُراء لتسويغ كثير من شواهد العربية التي خرجت على مُجـرى القيـاس اللغوي والنحوي الذي تقوم عليه قواعدها نخلص إلى أهم النتائج التي وصلت إليهـا الدراسة، ونجملها بالآتي:

أولاً: إن الوقف من مواضع التغيير التي تخرج فيها اللغة عن قواعدها وأساسـياتها المجمع عليها، والوصل مما تجري فيه تلك القواعد على أُصولها سواء تعلّـق ذلك بحركة الإعراب، أو البناء، أو الحرف الحامل لها أو فيهما معاً.

ثانياً: جواز الخروج على نظرية العامل النحوي التي تسـتدعي حركـة الإعـراب أصلية كانت من ضمة أو فتحة، أو كسرة وكـذلك البنـاء فيهـا، أو فرعيـة وموضعها في هذه الدراسة الفعل المضارع المعتلّ الآخر في حـال الجـزم، وذلك بتسكين حرف الإعراب الحامل لها فيما يخص الأصـلية، أو الحركـة الدالة عليه فيما يخص الفرعية، في الوقف على القياس، وفي الوصل إجراء له مُجراه.

ثالثاً: إن من سمات العربية الحرص على بيان حركة الإعراب، أو البنـاء للكلمـة الموقوف عليها؛ لأن الوقف يقتضي تسكينها، أو سلب تلك الحركة، وجاء ذلك بطرق ثلاث: أولها: نقل تلك الحركة إلى الحرف السابق عليها. وثانيها: إلحاق

(1) سورة الأعراف: الآية 143.

(2) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، 287/3.

(3) المصدر السابق، 287/3.

الحرف الحامل لها بهاء السكت. وثالثها: تضعيف الحرف الحامل لها؛ لأن في هذا التضعيف زيادة النبر على المقطع الأخير من الكلمة، والمتضمن الحـرف الحامل لحركة الإعراب، أو البناء. والدليل على حرصهم هذا أنهـم خرجـوا على الشرط الخاص بنقل حركة الإعراب، وهو سكون الحرف السابق للحرف الموقوف عليه، وذلك بنقل الحركة إلى ما هو متحرك، وجاء ذلك في لغة لَخْم، وقد يكون الغرض من النقل التخلص من التقاء الساكنين، لا سـيما إذا كـان الحرف المنقول إليه ساكناً؛ لأن عدم النقل يعني سكون حرف الإعراب للوقف، وسكون الحرف السابق عليه للبناء نحو الوقف على (بكُر).

رابعاً: إن الألف في ضمير المتكلم (أنا) أصلية من بنيـة الكلمـة، وليسـت زائـدة للإلحاق كما أجمع النحاة، والقراء – إلاّ ما ألمح له ابن جنّي في أحد أقواله – وجاء ذلك بالرجوع إلى ما ورد في اللغات السامية من كتابات تؤكد أصالتها، ومن ثَم فإنه لا وجه لمن حملَ ورود الألف فيها وصلاً على أنه إجـراء لـه مُجرى الوقف.

خامساً: إن خروج علامات الوقف على موقعها القياسي الذي يـنص – كمـا يـدلّ مسماها – على أنه الكلمة في حال الوقف عليها بإجرائها في الوصل حملاً له على الوقف أكثر من نقيضه، وهو إجراء قواعد اللغة على أُصولها في الوقف كحالها في الوصل حملاً للوقف عليه، وقد يعود السبب في ذلـك أن الوصـل يقتضي الاستراحة بتخفيف حركة الإعراب، أو البناء لتـوالي الحركـات، أو إبدالها، وموضعه تنوين النصب، أو حذْف الحرف الحامل لها، أو إبداله بحرف أيسر نطقاً من المبدل منه، أو إلحاقه بحرف موضع للاستراحة، أو قد يكـون للحالة النفسية أثر في عملية الحدث الكلامي، وما قد تفضي إليه من استعمالات لغوية خرجت على قواعد اللغة وقوانينها التي اصطلح عليها النحاة القـدماء، ومما يؤكد هذه الصلة وجود العديد من المصنفات التي تناولـت اللغـة مـن منظور نفسي منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب علم اللغة النفسي لـ ـ "عبدالمجيد منصور"، ومحاضرات في علم النفس اللغـوي لـ ـ "حنفـي بـن عيسى"، وغير ذلك.

المصادر والمراجع

إبراهيم، حسن إبراهيم (1983م)، **سيبويه والضرورة الشعرية**: مطبعة حسان، القاهرة، ط1.

ابن أبي طالب، علي، (د.ت)، **الديوان** ، تحقيق: محمد عبدالرحمن عوض، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، د.ط

ابن الجزري، محمد بن محمد (ت833هـ)، (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**: أشرف على تصحيحه، ومراجعته: علي محمد الصباغ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط.

ابن جنّي، عثمان بن جني،(ت539هـ)، (1985م)، **سر صناعة الإعراب**: دراسة وتحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

ابن جنّي، عثمان بن جني،(ت539هـ)، (2002م)، **البيان في شرح اللمع**: إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت539هـ)، دراسة وتحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

ابن جنّي، عثمان بن جني،(539هـ)، (ت392هـ)، (2001م)، **الخصائص**: تحقيق: عبدالحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن جني، عثمان بن جني،(ت539هـ)، (2004م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها**: تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، د.ط.

ابن الحاجب النحوي، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر(570هـ-646هـ)، (د.ت)، **الإيضاح في شرح المفصل**: تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، د.ط.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر(570هـ -646هـ)، **(د.ت)، الكافية في النحو**: شرحه: رضي الدين الاستراباذي (686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.

ابن خالوية، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت370هـ)،**(د.ت)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**: عُنِي بنشره: برجستراسر، دار الهجرة، د.ط.

ابن خالوية، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، **(1982م)، الألفات** (وهو كتاب يتعرض للهمزة، والألف، وأنواعها في العربية): تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، د.ط.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، **(**1990م)، **الحجة في القراءات السبع،** تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت669هـ)، (1972م**)، المقرب**: تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، دون دار نشر، ط1.

ابن السراج، أبو بكر محمد (ت316هـ)، **(**1999م**)، الأصول في النحو**: تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ناشرون للطباعة والنشر والتوزيع، ط4.

ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق (186هـ-244هـ)، (د.ت **)، إصلاح المنطق**: شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.

ابن السيد البطليوسي أبو محمد عبدالله بن محمد، (444هـ-521هـ)، (د.ت)، **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**: تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، د.ط..

ابن السيد البطليوسي أبو محمد عبدالله بن محمد (444هـ-521هـ)، (1996م**)، الاقتضاب في شرح أدب الكُتاب**: تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبدالحميد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط.

ابن الطفيل، عامر (5 ق.هـ - 11هـ/570م-632م)، (1997م)، **الديوان،** رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس أحمد بـن يحيـى ثعلـب، تحقيـق: هـدى جنهويتشي، دار البشير، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

ابن العبد، طرفة (1987م)، **الديوان** ، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الـدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مـؤمن بـن محمـد (ت669هـ)، (1972م)، **المقرب**: تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، دون دار نشـر، ط1.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بـن غالـب (ت546هـ)، (1993م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (698هـ-769هـ)، (2001م)، **شرح ابن عقيل**: تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبـة العصـرية للطباعـة والنشر، صيدا، بيروت، د.ط.

ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبدالمنعم (ت399هـ)، (1990م)، **التذكرة فـي القراءات**: تحقيق: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1.

ابن فارس، أحمد (ت395هـ)، (د.ت)، **معجم مقاييس اللغـة**: تحقيـق وضـبط: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ط.

ابن مالك الأندلسي، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالـك (ت672هـ)، (د.ت)، **الألفية**: بخطّ: يحيى سلوم العباسي، مكتبة النهضة، بغداد، د.ط.

ابن مالك الأندلسي، أبو عبدالله محمد جمال الـدين بـن عبـدالله (ت672هـ)، (2000م)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوض، وعـادل أحمـد عبدالموجود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس(د.ت)، **السبعة في القراءات**: تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط3.

ابن معط الزواوي (ت628هـ)، (1989م**)، ألفية ابن معط في النحو والصرف**: دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، مطبعة العاني، بغداد، ط1.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم**(**1994م)، **لسان العرب**: دار صادر، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م، ط2، 1412هـ/1992م، ط3.

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين (ت686هـ)، (2000م**)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**: تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

ابن هشام الأنصاري،أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (1986م**)، شرح جمل الزجاجي**، دراسة وتحقيق: علي محسن عيسى مدالله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط2.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف(1988م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**: حققه، وبوبه، وفسر غامضه، وعلق على شروحه، وأعرب شواهده، وضبط بالشكل متنه: ح. الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1.

ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ)، (1995م**)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط.

ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط، 1419هـ/1998م

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، **(**د.ت**)، شرح المفصل**: عالم الكتب، بيروت، د.ط.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (513هـ - 577هـ)، (د.ت)، **أسرار العربية**: تحقيق: فخر الدين صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، د.ط.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد (513هـ - 577هـ)، **(1993م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**: البصريين والكوفيين: تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط.

أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (1980م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**: تحقيق: طه عبدالحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت745هـ)، (1982م)، **تقريب المقرب**: تحقيق: عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط1.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت745هـ)، **(1993م)، تفسير البحر المحيط**: دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه زكريا عبدالمجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، قرظه: عبدالحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان (ت745هـ)، **(1984م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب**: تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النحاس، ط1.

أبو حفص الأنصاري، عمر بن قاسم المصري(2001م)، **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر**، تحقيق: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، (1986م)، **شرح أبيات سيبويه**: تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط1.

أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ)، **القطع والائتناف، أو الوقف والابتداء**: تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ/2002م.

أبو سليمان، صابر حسن (1994م)، **التيسير في القراءات السبع المشهورة وتوجيهها**: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1.

أبو شامة المقدسي، عبدالرحمن بن إسماعيل (ت665هـ)،(د.ت)، **إبراز المعاني من حِرز الأماني في القراءات السبع للشاطبي** (ت590هـ): تحقيق وتقديم وضبط: إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، د.ط.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ)، (2001م)، **الحجة للقراء السبعة**: وضع حواشيه وعلق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)، (1981م)، **التكملة**: تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، إشراف: حسين نصار، الجمهورية العراقية، د.ط.

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(ت377هـ)، (1981م)، **المسائل العسكريات**: تحقيق: إسماعيل عمايرة، مراجعة: نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، د.ط.

أبو النّجم العجلي (1981م)، **ديوان أبي النّجم العجلي: شـعره ورجـزه**، صـنعه وشرحه: علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، د.ط.

الأخطل، غياث بن عوض بن الصلت (1994م)، **الديوان** ، شرحه وصنف قوافيه، وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن (ت215هـ)، **(1990م)، معاني القرآن**: تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمـد (ت370هـ ـ/980م)، **(1991م)، معـاني القراءات**: تحقيق ودراسة: عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمـد القـوزي، دون دار نشر، ط1.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت370هـ/980م)، **(1991م)، القـراءات وعلل النحويين فيها، المسمى "علل القراءات"**: دراسة وتحقيـق: نـوال بنـت إبراهيم الحلوة، دون دار نشر، ط1.

الأزهري، خالد بن همام (د.ت)**، شرح التصريح على التوضـيح**، دون دار نشـر، د.ط.

الاستراباذي، رضي الدين النحوي (ت686هـ)، **(1982م)، شـرح شـافية ابـن الحاجب**، مع شـرح شـواهده لعبـدالقادر البغـدادي صـاحب خزانـة الأدب (ت1093هـ)، حقّقهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسـن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.

الإسفرائيني، تاج الدين حمد بن أحمد(1966م)، **اللباب في علم الإعـراب**: حققـه: شوقي المعري، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1.

الإشبيلي، ابن عصفور (ت663هـ)، (1999م)**، ضرائر الشعر**، وضـع حواشـيه: خليل عمران المنصور، منشورات محمد علي بيضـون، دار الكتـب العلميـة، بيروت، لبنان، ط1.

الأشموني، أحمد بن محمد (1983م)، **منار الهدى في بيان الوقف والابتـداء**: دار المصحف، دمشق، د.ط.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى بن محمد (د.ت)، **حاشـية الصـبان**، شـرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ط.

الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين (295هـ-381هـ)، (د.ت)، **المبسوط فـي القراءات العشر**: تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيـة، دمشق، د.ط.

الأعجم، زياد (1983م)، **شعر زياد الأعجم**، جمع، وتحقيق، ودراسة: يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط1.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، (د.ت)، **الديوان** ، شرح وتعليق: محمـد حسـين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، د.ط.

الأقيشر الأسدي، (1991م)، **الديوان** ، جمعه، وحقّقه، وشرحه: خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

الألوسي، محمود شكري (1998م)، **الضرائر وما يسـوغ للشـاعر دون النـاثر**، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1.

إلياس، منى (1985م)، **القياس في النحو مع تحقيق بـاب الشـاذ مـن المسـائل العسكريات لأبي علي الفارسي**: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشـق، ط1.

امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث بن عمرو (د.ت)، **ديـوان امـرئ القـيس**، دار صادر، بيروت، د.ط.

الأهدل، عبدالرحمن بن عبدالرحمن شميلة، **النحو المسـتطاب: سـؤال، وجـواب، وإعراب**: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1414هـ، ط2، 1415هـ، ط3، 1416هـ، ط4، 1417هـ، ط5، 1418هـ.

الأهدل، محمد بن أحمد بن عبدالباري (2002م)، **الكواكب الدريـة**: شـرح علـى متممة الآجرومية، ويليه منحة الواهب العلية، شرح شواهد الكواكـب الدريـة: عبدالله يحيى الشعبي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1.

الأيوبي، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بـن الأفضـل (ت732هـ)، **(2000م)، الكناش في فني النحو والصرف**: دراسة وتحقيق: رياض بن حسـن الخـوام، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1.

بابتي، عزيزة فوال (1992م)، **المعجم المفصل في النحـو العربـي**: دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

البستاني، بطرس **(1987م)، محيط المحيط**: مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة.

البعلي، محمد بن أبي الفتح (645هـ-709هـ)، (2002م)، **الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر**: تحقيق: ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، الكويت، ط1.

البغدادي، عبدالقار بن عمر (1030هـ-1093هـ)، (1998م)، **خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب**: قدم له ووضع هوامشه، وفهارسه: محمـد نبيـل طريفـي، إشراف: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميـة، بيروت، لبنان، ط1.

بكر، السيد يعقوب **(1984م)، نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلـى القرن الثامن**، مراجعة: محمد فهيم أبو عبية، دار النهضـة العربيـة للطباعـة والنشر، بيروت، لبنان، د.ط

البناء، أحمد بن محمد الدمياطي (ت1117هـ)، **(د.ت)، إتحاف فضلاء البشر فـي القراءات الأربع عشر**: رواه وصححه وعلق عليه: علي محمـد الضـباع، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، د.ط.

البيلي، أحمد (1988م)، **الاختلاف بين القـراءات**: دار الجيـل، بيـروت، الـدار السودانية للكتب، الخرطوم، ط1.

جبر، محمد عبدالله (1983م)**، الضمائر في اللغة العربية**: دار المعارف، ط1.

الجرجاني، أبو الحسن زين الدين أبو الحسن علي بن محمد (1413م)**، التعريفـات**: وزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، د.ط.

جرير، بن عطية بن حذيفة، **(د.ت)، الديوان** ، شرح: يوسـف عيـد، دار الجيـل، بيروت، ط1.

جمعة، خالد عبدالكريم (1989م)، **شواهد الشعر في كتاب سيبويه**، الدار الشـرقية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط2.

جهاوي، عوض المرسي (1982م)، **ظاهرة التنوين فـي اللغـة العربيـة**: مكتبـة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (1990م)، **الصحاح "تاج العروس، وصحاح العربية"**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4.

الحصري، محمود خليل (1335هـ-1401هـ)، (1999م)، **أحكام قراءة القـرآن الكـريم**: ضبط نصه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، المكتبة المكيـة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4.

الحطيئة، أبو مليكة جرول بن أوس ، (1993م)، **الديوان بروايـة وشـرح ابـن السكّيت** (186هـ-246هـ)، دراسة وتبويب: مفيد قميحة، دار الكتب العلميـة، بيروت، لبنان، ط1.

الحموي، ياقوت (1995م)، **معجم البلدان**: دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، ط2.

الحيدرة اليمني، علي بن سليمان (599هـ)، (2002م)، **كشف المشكل في النحـو**: دراسة وتحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمـان، ط1.

الخثران، عبدالله بن حمد (1988م)، **ظاهرة التأويل في الدرس النَحوي، بحث فـي المنهج**: النادي الأدبي، الرياض، ط1.

الخضري، محمد (1998م)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، منشورات محمـد علـي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الخوارزمي، فخر الدين بن القاسم بن الحسين (555هـ-617هـ)، (1990م)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**: تحقيق: عبدالرحمن بـن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي،، بيروت، لبنان، ط1.

الخوارزمي، فخر الدين القاسم بن الحسين (555هـ-617هـ)، (1999م)، **شرح أبيات المفصل**: دراسة وتحقيق: محمد نور رمضان يوسف، منشـورات كليـة الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، ط1. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة (ت1230هـ)، (2002م)، **حاشية الدسوقي** على مختصر السعد: سعد الدين بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت792هـ)، شرح تلخيص المفتاح: جلال الدين القزويني (ت739هـ)، تحقيق، خليل إبراهيم خليل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الذبياني، النابغة (1990م)، **الديوان**، صنْعة ابن السـكيت (186هـ-244هـ)، تحقيق: شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2.

الرافعي، مصطفى صادق (1974م)، **تاريخ آداب العـرب**: دار الكتـاب العربـي، بيروت، لبنان، ط4.

الذبياني ، الشماخ بن ضرار (د.ت)، **الديوان** ، حققـه، وشـرحه: صـلاح الـدين الهادي، دار المعارف، مصر، د.ط.

الرافعي، مصطفى صادق (1974م)، **تاريخ آداب العـرب**: دار الكتـاب العربـي، بيروت، لبنان، ط4.

الرقيات، عبدالله بن قيس (1995م)، **الديوان** ، تحقيق وشرح: عزيزة فوال بـابتي، دار الجيل، بيروت، ط1.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م)، **رسالتان في اللغة (منازل الحروف، الحدود)**: حقّقهما وعلق عليهما، وقدم لهما: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، د.ط.

الزجاج، أبو إسحاق ابراهيم بن السري(ت311هـ)، (1988م)، **معـاني القـرآن، وإعرابه**: شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن (ت340هـ)، (1996م)، **الجمل في النحو**: حققـه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5.

الزركشي، بدرالدرين (د.ت)، **البرهان في علوم القرآن**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود (ت538هـ)، (1993م)، **المفصل في صنعة الإعراب**: وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل: لبدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدم له وبوبه: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1.

الزمخشري ، أبو القاسم جارالله محمود (د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمادي، الناشر: مكتبة مصر، الفجالة، د.ط.

السخاوي، علم الدين (558هـ-643هـ)، (2002م)، **المفضل في شرح المفصل "باب الحروف"**: حققه، وعلق حواشيه، ووضع فهارسه: يوسف الحشكي، وزارة الثقافة، عمان، د.ط.

السلسيلي، أبو عبدالله محمد بن عيسى (715هـ-770هـ)، (د.ت)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**: دراسة وتحقيق: الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، د.ط.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، (1986م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1.

سيبويه، (1983م)، **الكتاب**: تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، ط3.

السيرافي النحوي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (1983م)، **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، دراسة وتحقيق: عبدالمنعم فائز، دار الفكر، دمشق، ط1.

السيوطي، جلال الدين (ت911) ، (1987م)، **الإتقان في علوم القرآن**: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط.

السيوطي، جلال الدين (ت911 هـ)، (د.ت)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د.ط.

السيوطي، جلال الدين (ت911هـ)، (1985م)، **الأشباه والنظائر في النحو**: تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1.
السيوطي، جلال الدين (ت911هـ) **(د.ت)، المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو، والصرف، والخط**: تحقيق: نبهان ياسين حسين، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره، د.ط.
الشنتمري، الأعلم أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت476هـ)، **(1987م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه**: تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط1.
الشوملي، علي موسى **(1985م)، شرح ألفية ابن معط**، تحقيق، ودراسة، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1.
الشاوبين، أبو علي عمر بن محمد بن عمر (562هـ-654هـ)، **(1994م)، شرح المقدمة الجزولية الكبير**: درسه وحققه: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2.
الإشبيلي النحوي، أبو بكر محمد بن حسين الزبيدي (ت379هـ)، **(د.ت)، الواضح**: تحقيق: عبدالكريم خليفة، دون دار نشر، د.ط.
الضرير، أبو جعفر محمد بن سعدان الكوفي (ت231هـ)، **(2002م)، الوقف وا** ق، راجعه، وقدم له: عز الدين بن زغيبة، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط1.
الضرير، القاسم محمد بن مباشر الواسطي **(2000م)، شرح اللمع في النحو**: تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.**لابتداء في كتاب الله عز وجلّ**: تحقيق، وشرح: أبو بشر محمد خليل الزرو
العامري، لبيد بن ربيعة **(د.ت)، الديوان** ، دار صادر، بيروت، د.ط.
العبادي، عدِي بن زيد **(1965م)، الديوان** ، حققه وجمعه: محمد جبار المُعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الثقافة العامة، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، د.ط.

عبدالقادر أحمد عبدالقادر "وليد عبدالقادر"، **(1988م)، الإعراب الكامـل لـلأدوات النحوية**، دار قتيبة، ط1.

عبداللطيف، محمد حماسة (د.ت)**، الضرورة الشعرية في النحو العربي**، مكتبة دار العلوم، د.ط.

العبسي، عنترة بن شداد **(**د.ت**)، الديوان** ، شرحه وضبط نصوصه، وقدم له: عمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط.

العجاج، عبدالله بن رؤبة، **(**1995م**)، الديوان** ، روايـة: عبـدالملك بـن قريـب الأصمعي، وشَرحه، عُنِي بتحقيقه: عزة حسن، دار الشرق العربـي، بيـروت، لبنان، حلب، سورية، د.ط.

العذري البغدادي، أبو القاسم علي بن عثمـان القاصـح (د.ت)، **سـراج القـارئ المبتدئ، وتذكار المقرئ المنتهى**: شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبـي وأولاده، مصر، د.ط.

العكبري، عبدالله بن الحسين بن عبدالله أبو البقاء (ت616هـ)، (1987م**)، التبيـان في إعراب القرآن**: تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيـروت، لبنـان، ط2، وطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ط.

العكبري، عبدالله بن الحسين بن عبدالله أبو البقاء (538هـ/616م)، **(**1416هـ**)، اللباب في علل البناء والإعراب** تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكـر المعاصـر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1.

الغزنوي، أبو عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي (ت560هـ)، (2001م**)، الوقف والابتداء**: دراسة وتحقيق: محسن هاشم درويش، دار المناهج للنشر والتوزيـع، ط1.

الفاكهي، جمال الدين أبي علي عبدالله بن أحمد (ت972هـ)، (2004م **)، شـرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية لأبي عبدالله محمـد بـن محمـد بـن عبدالرحمن الحطاب الرعيني**، تحقيق: محمود نصار، منشورات محمـد علـي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

الفراء، أبو زكريا (ت207هـ)، **(**1983م**)، معاني القرآن**: عالم الكتب، ط1.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (1985م)، **الجمل في النحو**: تحقيق: فخر الدين قبـاوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

القاضي، عبدالفتاح (1981م)، **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة مـن طريقي الشاطبية، والدرى:** دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1.

القاضي، عبدالفتاح **(1981م)، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغـة العـرب**: دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط.

القرطبي، أبو عبدالله شمس الدين أبو عبـدالله محمـد بـن أحمـد (ت671هـ ـ)، (2000م)، **الجامع لأحكام القرآن**: تحقيق: سالم مصطفى البـدري، منشـورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمـد (1972م)، **لطـائف الإشـارات لفنـون القراءات**: تحقيق، وتعليق: عامر السيد عثمان، وعبدالصبور شاهين، جمهورية مصر العربية، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، د.ط.

القيرواني، أبو عبدالله محمد بن جعفر التميمي القزاز (322هـ-412هـ)، **(د.ت)، ما يجوز للشاعر في الضرورة**: حقّقه وقدم له، ووضـع فهارسـه: رمضـان عبدالتواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، إشراف: دار الفصحى، القاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، القاهرة، د.ط.

القيسي، مكّي بن أبي طالب (355هـ-437هـ)، **(1997م)، الكشف عـن وجـوه القراءات السبع وعللها وحججها**: تحقيق: محـي الـدين رمضـان، مؤسسـة الرسالة، ط5.

القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت437هـ)، (1984م)، **الرعاية لتجويـد القـراءة، وتحقيق لفظ التلاوة**: تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمـان، الأردن، ط2.

الكرماني، أبو العلاء (ت563هـ)، (2001م)، **مفاتح الأغاني في القراءات والمعاني**: دراسة وتحقيق: عبدالكريم مصطفى مدلج، تقديم: محسن عبدالحميد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1.

ابن الحكم الفرحان، كمال الدين أبو سعد علي بن مسعود ، (1987م)، **المستوفي في النحو**: حققه، وقدم له, وعلق عليه: محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربية، القاهرة.

المالقي، عبدالواحد بن علي بن أبي السداد المالكي (ت705هـ)، (2003م)، **شرح كتاب التيسير للداني في القراءات المسمى الدر النثير، والعذْب النمير** تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

المحيسن، محمد سالم (1969م)، **المهذب في القراءات العشر، وتوجيهها من طريق طيبة النَشْر**: مكتبة الكليات، الأزهرية، د.ط.

المحيسن، محمد سالم (1986م)، **المقتبس من اللهجات العربية، والقرآنية**: مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، د.ط.

المحيسن، محمد سالم (د.ت)، **الهادي "شرح طيبة النشر في القراءات العشر، والكشف عن علل القراءات، وتوجيهها**: دار الجيل، بيروت، د.ط.

مطر، عبدالعزيز(1966م)، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط.

المكودي، أبو زيد عبدالرحمن بن علي (ت807هـ)، (1993م)، **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**: حقّقه وعلق عليه: فاطمة راشد الراجحي، د.ط، جامعة الكويت.

منصور، محمد خالد؛ شكري، أحمد خالد، القضاة، أحمد محمد مفلح؛ سيفي، خالد سيف الله؛ نصر، محمد موسى؛ الجرمي، إبراهيم محمد؛ القضاة، محمد عصام (2002م)، **المزهر في شرح الشاطبية والدرة**: دار عمار، عمان، ط1.

الميداني، أبو الفضل أحمد (1996م)، **مجمع الأمثال**: تحقيق: أبو الفضل إبـراهيم، دار الجيل، بيروت، د.ط.

النجار، محمد عبدالعزيز (2003م)، **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**: مكتبة ابن تيمية للنشر والطباعة والتوزيع، ط1.

النميري، حصين بن معاوية بن جندل (1995م)، **الديوان** ، شرح: واضح الصـمد، دار الجيل، بيروت، ط1.

الهروي، علي بن محمد النحوي (1981م)، **الأزهية في علـم الحـروف**: تحقيـق: عبدالمعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط.

هنادي، محمد عبدالقادر (1988م)، **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم "دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة التـي تتعـارض مـع القواعد النحوية"**: مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكّرمة، العزيزية، ط1.

ولفنسون، إسرائيل (د.ت)، **تاريخ اللغات السامية**: دار القلـم للطباعـة والنشـر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ط.